

Šarḥ Hidāyat al-ḥikma.

Contributors

Ḥu. b. Mūīnaddīn al-Maibudī Qāḍī Mīr Manṭiqī

Persistent URL

<https://wellcomecollection.org/works/ufyf47gq>

License and attribution

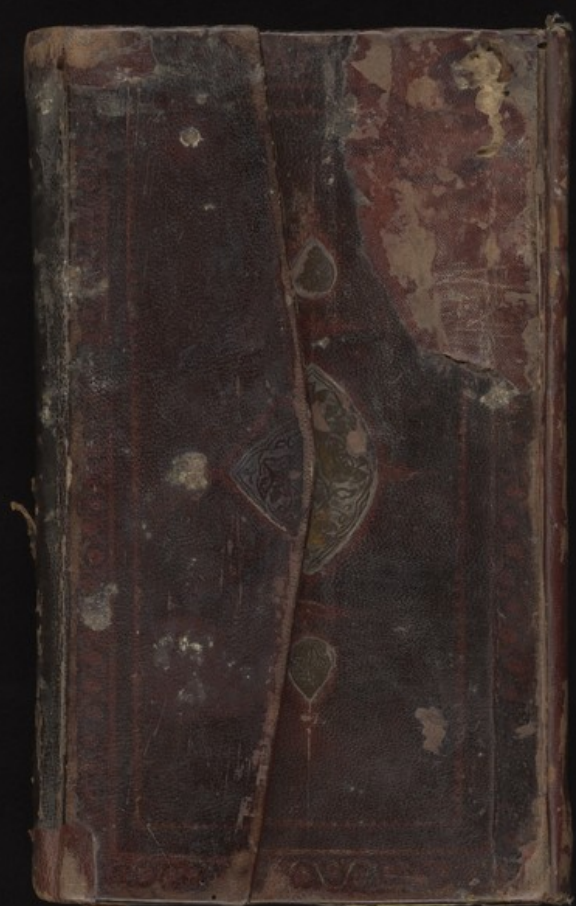
You have permission to make copies of this work under a Creative Commons, Attribution license.

This licence permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See the Legal Code for further information.

Image source should be attributed as specified in the full catalogue record. If no source is given the image should be attributed to Wellcome Collection.



Wellcome Collection
183 Euston Road
London NW1 2BE UK
T +44 (0)20 7611 8722
E library@wellcomecollection.org
<https://wellcomecollection.org>





507

عقبة

WHS misc 81
Lorchhoff 589

587

لنزهة غريم كل العرس
طبقات لستة دكر في غفر

۴۰

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

The image shows the front cover of an antique book. The binding is made of a dark reddish-brown leather, which is heavily worn and cracked. A large, irregular, light-colored, textured patch, possibly paper or vellum, is affixed to the left side. The right edge shows vertical binding cords or stitching. The overall appearance is aged and historical.

وطابق ما هو موهب والمرحومين الطالبين بطر
الارشاد والشايرين ^{المرحومين} رضى الصلوات ان تظفر واغيد
بمعين العناية والوداد ويبرهنوا عن التوفيق ^{المرحومين} الجليل
والعناد وما يرى نفسي ان الانسان يساوق اليه
والنسيان عايد ان لا يسمع الجا التحقيق الصواب على كل
وهذا اقل ما صنفه في مخفوان الشباب ومنه
لاستعانة فصح ابواب الهداية وعليه التوكل في
الريادة والنهاية **اعلم** ان الحكمة على احوال ^{المرحومين}
الموجودات على ما هي عليه في نفس كل مريد
الطاقة البشرية تلك **الهي** انما الافعال والاعمال
التي وجودها بقدرها واختيارها لا فاعل لها
الاول من حيث يؤد الى اصلاح المعاني والاعداد
بسمي حكمة عليية والعلم باحوال الثاني بسمي حكمة

فلم يترك كل منهما ثلاثة اقسام اما الحليّة فلا
اقام علم يصلح شخص بافاده بل يتعلّق بالفضائل و
يتخلّى عن الزبال ويصير تهذيبا لخلق واما
علم يصلح جماعة متشاكفة في المنزك كالولاء
المولود والملك والمملوك ويستعمل في تمييز المنزك
اقام علم يصلح جماعة متشاكفة في المدينة وحق
السياسة للمدينة واما الفطرة فلاها اما علم
باحوال ما لا يفتنه في الروح والمخارج والحقائق
المادة كاللاه وهو العلم الاعلى يسمى الهيكل
والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة
ثم قد يطلق عليه ما قبل الطبيعة اي الكنه ناد
جدا وما علم باحوال ما يقتصر اليها في الوجود
الخارجي دون التعلّق كالكمة وهو العلم الاوسط

لها في الوجود الخارجي والتعلق كالانساق
العلم الأدنى وبشيء الطبيعي وجعل بعضهم ما لا
يقتضيه العقل وما يتعارف لكن لا على وجه افتقارها
لوجوده والكدّة وسأمر الامور العامة فحقى العلم
للحال الاول لطبائع العلم باحوال الثاني علما كليا
والفلسفة الاولى تأخلفوا في ان المنطق من الحكمة
لا من غير فيه يخرج النفس الى الكمال الممكن فيها في
العلم والعمل بحكمة منها لجعل العمل ايضا منها
ولكن ترك الايمان بترفيه اجعله من قضاة
الحكمة النظرية او لا يحوز فيه الاعمال المعنوية
الثانية التي ليس وجودها بقدرتها واختيارنا

وأما من قره ما بدأ ذكرناه وهو الشوبينيم فلهذا
 عنها لأن موضوعه وهو العقول الثانية ليس
 اعيان الموجودات لما خوة في تعريفها وقد يقال
 هذا ليكون العلم بالحوال الامور العامة منها
 غير موجودة في الخارج على ما بينه المحقق وكما بين
 الامور العامة هذا اليبس موضوعات للمجروح
 ببت الاعيان فان قولنا الوجود في ذلك المعنى
 قولنا الممكن موجود بوجوده والعدم في كونه
 ثلثة اقسام الاول في المنطق انه الذي لتصلح الدلو
 والاثنا في الطبيعى والثالث في العلم بالاعيان
 شدة احتياج الى الطبيعى ولهذا اخرعته في العلم
 على الحكمة الايضائية لا بيننا في اكثر على الامور
 الوهومية كالذات الوهومية للحيث عنها في

کاشا دی الادی ولده می

[illegible]

الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسمها
 الشريعة للصطفوية قد قضيت الوطوعها على كل
 وجوه وانتم تفصيل في هذه ان اراد بالامور
 الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر فيختص
 الوهم فلا تم ابتداء اليافى عليها اذ لا تشق ان الكثرة اذا
 تركزت على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا تحل
 لها اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما اوترة
 عظيمة في جاني الى سطوع يكون الحركة عليها سرعة
 وهي المنطقة وان يفرض عن جنبها دائرة صغيرة
 لها يكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوعا
 متغايرا وتاجدا فها هو اقرب الى القطب يكون ابطا مما
 هو اقرب الى المنطقة فهذه امثاله وان لا يكن
 موجودا في الخارج لكنها امور موهومة متخيلة

٢٢

تحيط بها جميعا مطا بقا لما في نفس الامر كما يشهد به
 الفطرة السليمة وليس مما يختاره العقل كانياب
 الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا في
 الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا تم ان
 الابتداء عليها يصلح عللة للاعراض كيف وينفبط بها
 احوال الحركة من الشدة والبطء والجملة على ذلك
 للحسوس والمضوء بالالات فيكتشف بها احوال
 الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة و
 عجائب الفطرة بحيث تتبين الواقت عليها في عظمتها
 مبدئيا فان لا يتنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون
 الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في نفسه
 فالامر هو الشيء ومحصلات وجوده ليس يفرض
 فافرض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع

متعلقا

الشمس وجوداتها وتحققه في ذاتها
وجد فادعى ولم يوجد أصلا وسيله فوضها اول
يوضها قطعاً ونفس الامر من الخارج مطلقاً
موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس
الذي من وجه لا يمكن ملاحظة الكمال كقول
الحكمة فيكون موجوداً في الدهر لا في نفس الامر
ومثلهما يسمى ههنا فرضاً ومنه لا يبعد
فيهما ويسمى ههنا حقيقة والاشياء
النسب على القسم الاول ما كان سهو وصار
لا يمكن شيئا مذكوراً فاقصرت على شرح القسمين
الآخرين معضاً في اكثر المباحث كما ورد على الشارح
وبما افصح بينا وبين قوماً بالحق والاشياء القاطنين
القسم الثاني في الطبيعيات قيل في مباحث الجسام

الطبيعية اقول الاولى ان يفرض مباحث الحكمة
الطبيعية وألك تقول مباحث الجسام الطبيعية
هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجمة
الطبيعية موضوعها فالأصل واحد فما وجه اوليته
ما ذكرت فاقول لان المال واحد فان موضوع
الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث
الحركة والسكون لا مطلقاً فليست مباحث الجسام
الطبيعية مطلقاً هي مباحث الحكمة الطبيعية لان
الحقيقة المذكورة ولادلالة لفظ الطبيعيات على
ذلك الحقيقة وان سلمنا فلاشك ان مقصودنا
بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية واذ
امكن كل كلمة على مقصوده من غير تكرار فله
عليه اولى من حمل على ما يؤول اليه وايضا يحجب

قوله في مباحث الجسام الطبيعية
قوله في مباحث الحكمة الطبيعية
قوله في مباحث الجسام الطبيعية
قوله في مباحث الحكمة الطبيعية

في مباحث الجسام الطبيعية

في مباحث الجسام الطبيعية

الاهليات فيما يأتي في قوله القسم
على مباحث الحكمة الاطمية قطعاً عن الطبيعي
التي هي نظرها على ما ذكرناه أولى ليطابق الظهور
ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات
اقول فيه نظراً لانه ان الذات لا ذات فلا
يصدر هذا التعريف على شئ من افراد المعزولان
القابل للذات للانقسام في الجهات الثلاث مخصص في
الجسم التعليقي في الكم القائم بالجسم الطبيعي الثاني
فيه في الجهات الثلاث وهم قد صرحوا بذلك وان ارد
القابل للجملة يصدر التعريف على كل من المتيقن
الصورة ايضاً وهو متيقن على ثلاثة فنون لان الجسم
متمم في الصلبيات والخصرات والجنات اتماع
احوال علمية لها الخاصة لا حيزها الفرع الاول

بالتقابل

هذا هو الجسم الطبيعي وهو الذي لا يقبل الانقسام في الجهات الثلاث بل في جهة واحدة فقط وهو الجوهر
هذا هو الجسم التعليقي وهو الذي لا يقبل الانقسام في الجهات الثلاث بل في جهة واحدة فقط وهو الجوهر

فيما يتم الجسم اي الطبيعية وهي المتبادرة عند
الاطلاق الى الفهم والكم على ان اطلاق الجسم على
الطبيعي والتعليقي لا يشترك اللفظي قد يقال ان
الجسم هو القابل للابعاد الثلاثة فان كان جوهر
فطبيعي وان كان عرضاً فعلياً وهو مشتمل على عرض
فصول **فصل** في ابطال الجرم الذي يتخيز في يقال
له الجوهر الزد ايضاً وهو جوهر في وضع لا يقبل
القسمه قطعاً لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا قسماً
والقسمه المذهبه ما هو جسم اي هو جسم طبيعي
ما هو جسم في العقل كلياً فان قلت لا حاجة الى
اقامة الدليل على بطلان هذا الامر لا يتصور
شئ لا يمكن للعقل فرض قسمه غاية ما في الباب
يكون المفروض محالاً قلت المراد من انه لا يقبل

هذا هو الجسم الطبيعي وهو الذي لا يقبل الانقسام في الجهات الثلاث بل في جهة واحدة فقط وهو الجوهر
هذا هو الجسم التعليقي وهو الذي لا يقبل الانقسام في الجهات الثلاث بل في جهة واحدة فقط وهو الجوهر

الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة في كلا
 يقدر على تقدير قسمته ولا شاك انه صالح للتزاي
 لا لا وفرضنا جزئين فاما ان يكون الوسط
 ما فاعلم ان تلاق الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثالث
 لانه لو لم يكن ما فاعلم ان كانت الاجزاء متداخلة
 وتداخل الجواهر في دخول بعضها في بعض اخر
 بحيث يتحدان في الوضع والحجم بحال بالبدية وفي
 فلا يكون وسط وظرف وقد فرضنا الوسط هذا
 فثبت كونه ما فاعلم ان لا فاعلم ان لا فاعلم ان لا
 الطرفين غير ما يلاق في الطرف الاخر فيقسم لا يقال
 يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون
 واحد غير منقسم في ذاته نهايتان هما طرفان
 فيه لا نقول ان كانت النهايتان حاليتين في حال

في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين

في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين

بحسب لاشارة فيكون لاشارة الى الحد ما عين
 الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاق الطرفين وان
 كانتا حاليتين في محليين متمايزين بحسب لاشارة فيلزم
 الانقسام ولو دعي ان يمكن ح ان يتوهم في بعض
 غيرتي كما ينبغي مدبه اليك فاعلم ان لا وفرضنا جزئين
 على ملحقين جزئين فاما ان يتلاق واحداهما فقط
 او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا
 منهما وبعضا من الاخر والاخر والاول مع والاول على
 الملحق فيعين احد القسمين الاخرين الى احد لا
 الاخر فيلزم الانقسام اي انقسام ما على الملحق او
 الكل او ما على الملحق واحد من الاجزاء فيلزم ان
 يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب
 الجسم من الاجزاء التي لا تجزى في تحريكها بان يتقار

في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين

في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين
 في كل واحد من الطرفين

لو أمكن ترك الجسم منها لا يمكن وقوعه
 أو على ملقيهما والتالي باطل لما فصل كذلك المقدار
 ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء في نفسه
 إذ ليس ثباته نقول لو أمكن وجود الجزء في نفسه
 وقوع جزء بين جزئين وعلى ملقيهما لاحتمال أن
 يقتضي نوعه الاختصاص في فعله هذا ثباته بقا
 في صدر البحث فصل في إبطال ترك الجسم من الأجزاء
 التي لا تجزى وأقول يمكن إقامة الدليل على بطلان
 وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين الجسمين
 وعلى ملقيهما كما لا يخفى على ذوي الأفهام **فصل**
 في اثبات المبدأ والاحتاج إلى اثبات الصورة الجسمانية
 لأنها هي الجوهر الممتدة في الجهات الثلاث وجودها
 معلوم بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو

ترك

على الجسم
 الجسم من حيث هو
 الجسم من حيث هو
 الجسم من حيث هو

مركب من جزئين أي من جوهرين **فصل**
 الآخر ولما قلنا من حيث هو جسم لا يتم ثبوت
 من حيث هو نوع من أنواع الجسم جزء آخر
 مع الصورة الجسمانية في المبدأ يسمى صورة
 وسيجئ بها نقول قد يقال الحلول اختصاص
 بشيئ بحيث يكون لاشارة إلى أحدهما هي
 إلى الآخر وعرض عليه بثلاثة وجوه الأول أنه
 لا يصدق على حلول أعراض الجزوات فيها لأنها
 لا يشاء إليها اشارة حسية ولا اشارة عقلية
 الا في الجزوات غير لاشارة العقلية إلى أعراضها
 العقلية غير كلامها من صاحب بل لا اتحاد
 الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها
 ينتهي إلى الحال والحال للجزئين مع الثاني أنه

يجل

لا يصدق على حلول الاطراف في محالها كالحلول
في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشياء
الى الطرق غير الاشياء الى الطرق الثالث انه
يلزم منه ان يكون الاطراف المتاخمة حاصلاً بعضها
في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما
ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة
الى الخط الذي هو طرفه فان الاشارة الى الخط لا
ان يكون منطبقاً عليه بل اشارة اليه قد يكون
امتداداً خطياً وهو ما اخذ من المشير منتهياً الى
نقطة منه فكان نقطة خربت من المشير وحركت
نحو المشار اليه فسميت خطاً انطبق طرفه على تلك
النقطة من المشار اليه وقد يكون امتداداً سطحياً
ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك المشار اليه فكان

عند زكريا

خطا خرج من المشير فسم سطحاً انطبق طرفه على
المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة
الى النقطة قصداً والى الخط تبعاً والثانية بالعكس
فكذلك الاشارة الى السطح قد يكون امتداداً خطياً
منتهياً الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة
قصداً والى الخط والسطح تبعاً وقد يكون امتداداً
سطحياً ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون
ذلك الخط مشاراً اليه قصداً وبالذات والنقطة
والسطح تبعاً والعرض قد يكون امتداداً جسمياً
ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه
قصداً والخط والنقطة تبعاً وكذلك الاشارة الى الجسم
إما امتداداً خطياً منتهياً الى نقطة منه او امتداداً
سطحياً ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك

الجسم امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرف
 على سطح من الجسم المشار اليه او ينفذ في قطار الاشياء
 بحيث ينطبق قطعه منه على الجسم المشار اليه انطباقاً
 وهيئاً والمحال في تعلوق الاشياء قصلاً وتبعاً على قياس
 ما عرفت ثم انك اذا فقتت حالك في الاشياء المحسوسة
 ظهر لك ان الاشياء في الاشياء اليها هو الامتداد الخطي
 ولذلك قيل الاشياء الحسية امتداد خطي هي
 اخذ من الشئ منتهى الى المشار اليه واقول يمكن ان
 يتكلف في إيجاد عن التالشيءات مجرى الاتحاد في الاشياء
 لا يمكن حصول الحول بل لا بد من اختصاص وهذا
 منتهى في الاطراف المتداخلة فالمراد بالاختصاص
 المذكور ههنا ان لا يمكن تحقيق هذا الشئ بعينه
 نظراً الى ذاته بدون ذلك كما في العوض بالنسبة

دونه

الموضوعه وقيل بعد حلول الشئ في الشئ ان يكون
 حاصلان بحيث يتحد الاشارة اليهما حقيقة
 كما في حلول الامراض في الاجسام او تقدير كما في حلول
 العلوق في المجزئات اقول فيه نظراً لا هو حوله
 المحال بخصه في الصورة والعرض والمحل في المادة
 والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حوله
 عندهم بل يتبع بعضهم به وهذا التعريف صادق
 اما اذا كان المكان هو البعد المجزئ عن المادة فظاهر
 واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي للمماس للسطح
 الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم
 المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس في الاشارة الى سطحه
 اشارة الى السطح الذي هو مكانه لا انطباقه عليه
 وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من الممكن والمكان

اشارة الى الاخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف
 الالهيات ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به
 ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق على حلول الا
 في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وايضا
 ان الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها
 ليست سارية فيها فلا يمكن ان يقال في كل جزء من
 الاجزاء من الابوة وقد يقال للحلول هو الاختصاص
 للناتج عما يتعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين
 فعنا للاخر والآخر منعوتابهم والاولا على التعادل
 والثاني على المنعوت محل كالتعلق بين البياض والجسم
 المقتنى لكون البياض منعوتا وكون الجسم منعوتابا به
 بان يقال الجسم بياض ويرجع الى هذا ما قيل من ان
 المحلول اختصاص احد الشئيين بالآخر بحيث يكون

المعز

الاول كاختصاصا في منعوتاب وان لم يكن ماهية
 ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض
 بالجسم كالجسم بالمكان واتقول ههنا بحيث لا ين
 الفلك والوكيد والجسم ومكانه تعلقا خاصا
 متصفا لان يقال فلك مكوّن وجسم متمكن كان
 بين البياض والجسم تعلقا خاصا متصفا لان يقال
 الجسم بياض مع ان الكوكب غير حال في الفلك وان
 غير حال في المكان قطعاً وان تعلم ان هذا محال الا
 في حال ما يتبادر الى الذهن من ان الجسم لا يكون
 حلول شيء في شيء اخر مجرد التعلق بالاعتكاف
 يسمى المحل الجيولي الا في المادة والمادة والقياس
 بالاولى لا هذا قد يطلق على الجسم الذي تركيبه
 جسم اخر قطع الجسمين لتركيبهما الترتيب

محل البياض في الجسم هو البياض
 وهو الذي يتصل به الجسم
 وهو الذي يتصل به الجسم
 وهو الذي يتصل به الجسم

المعز

الهيولى الثانية والحال الصورة الجسمية فان
 اتحدت واما باحث الهيولى والصورة من الاله
 فلم ذكرها المصنفات لانه سلك في التعليم سلكه
 للعلم الاول وقدم الطبيعي على الالهيا مزيلها
 موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي للتألف عن الهيولى
 الصورة فانه تلك المباحث هي التحقيق باهية
 الموضوع وتوضيها وانما قدم ابطال الخزع عليها
 عليه وذكرها صاحب الحكايات لتوجيه ان تلك
 المباحث من الالهيا ان الاحوال المذكورة فيها لا يتصل
 بالمادة والوجود فان الحق هنا ما من وجود
 المادة والصورة وعن تلاتهما وتخصهما وكل
 ذلك عن عن المادة واقول هذا الكلام مبني على
 ان الالهيا علم باحوال الاشياء لا يفتر تلك الاحوال

ان الالهيا علم باحوال الاشياء لا يفتر تلك الاحوال

للعلم

الى المادة والظاهر من عبارة اكثرهم انه علم باحوال
 اشياء لا يفتر تلك الاشياء في الوجود الخارجي
 والتعلق الى المادة فتوجهه ان يقال لا
 شبهة في ان الهيولى لا يفتر فيهما اليها وفي
 ان الصورة لا يفتر اليها في العقل وامان الصق
 لا يفتر اليها في الوجود الخارجي فلما بينوه من
 ان الهيولى ممتنع الى الهيولى في الشكل ونحو
 لئلا يلزم الدور وبها انه ان بعض الاجسام
 لا تفكك مثل الماء والنايجبان يكون في
 نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس ولا
 فان لم يكن اجزاءها اجساما لزم الخلل الذي لا
 يتجزى والخط الجوهري وهو جوهري لا يقبل
 القسمة الا في جهة واحدة والسطح الجوهري هو

الى المادة والظاهر من عبارة اكثرهم انه علم باحوال
 اشياء لا يفتر تلك الاشياء في الوجود الخارجي

وان لم يكن متصلا
 ولحد ابلغ اجزاء

جوه لا يقبل القسمة لا في جتهين ولا في مخالفة
 وجودهما يمثل ما مرق في الجزء الذي لا يخفى
 وسيورده الله وان كان اجزاه اجساما فقل
 الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الجسم لا منفصل
 بالفعل وهو محال لا يستلزم والا لزم تركبه من
 اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لا يستلزم
 ان يكون الجسم المركب منها غير متناه المقدار
 ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صوابه من
 ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية اذ ليس مع
 كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير
 المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي
 في الانقسام الى حد تقف عنده ولا يقبل الا
 وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من ان مقدرات

الله تعالى غير متناهية مع ان وجودها لا ينتهي
 في الخارج مح مطلقا عندهم فليس معناه الا ان
 تأثير القدرة لا يصل الى حد يمكن ان يتجاوز به بل
 كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله
 الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا يتناهى الاعداد فاما
 لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة عليها وهم يلحظون
 اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة
 للانفكاك لا يجب ان يكون متصلا في نفسه برعاية
 ما لزم منه ان لا يجب انفكاكه الى اجسام لا منفصل
 بالفعل ويجوز ان يكون هذا الاجسام المتصلة التي
 يفتقر اليها الاجسام القابلة للانفكاك الى غير قابل
 للانفكاك وكيف لا وقد قاله في غير اطنان مبادي
 الاجسام اجسام صغائر متصلة لا يقبل الانفكاك

وان كانت قابلة للتقسيم الوهية فلا بد ان يكون لها
 من نفي هذا الكلام وودنه خطأ القتا وفي اللفظ
 اسقاط لفظ بعض عن المتن وتقول ليس له وجه
 فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجود
 الاجسام القابلة الى اجسام متصلة فان قرأت
 هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان
 بعض الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصلة
 ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها
 ذلك المتصل المناسب لا تقصر على قوله فذلك الجسم
 المتصل قابل للانفصال بطراعيها لا انفصال
 لقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو
 المفادى الجسم التعليم والصورة المستلزمة
 او معنى اخر لا يسيل الى الاول والثاني والا لزم

وهو

استماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة
 لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا
 ورد الانفصال تعدمت هويتها وحدت هويتها
 احيانا والقابل وما يلزمه بجهوده مع المقبول
 اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة ولا انفصال
 كذلك لان المراد منه اما واحد هو شين او عدم
 الاتصال مما من شانه هو فتعين ان يكون القابل
 معنى اخر وهو المعنى الهيولى لا يخفى عليك انه لا
 اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى محل للصور
 والتغير لجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجسم
 الواحد في الاتصال في حد ذاته لو كان قائما بذاته
 لكان تفرق الجسمين اعدا للجسمين بالكلية
 ويجاد الجسمين لغيره وذلك لان الجسم المتصل

وهو مح

فانما يقال ان الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا ورد الانفصال تعدمت هويتها وحدت هويتها احيانا والقابل وما يلزمه بجهوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة ولا انفصال كذلك لان المراد منه اما واحد هو شين او عدم الاتصال مما من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى الهيولى لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى محل للصور والتغير لجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجسم الواحد في الاتصال في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفرق الجسمين اعدا للجسمين بالكلية ويجاد الجسمين لغيره وذلك لان الجسم المتصل

في ذاته اذا كان ذراعين متلافاً فاطراً عليه
 لا انفصال حصل هنا الجسمين كل واحد منهما
 ذراعين فيكون ذلك المتصل الواحد في الذراعين
 ذراعين بلا مفصل باقياً بذاته ضرورة ولا يترك
 القسمان موجودين فيه ولا كانا منفصلين
 لا متصلاً في ذاته فقد عدم ذلك المتصل
 ووجد متصلاً آخر من كتم العدم فلا بد
 هذا من امر مشترك بين المتصل الاول وهذا
 المتصلين فلا بد ان يكون ذلك الامر باقياً بعينه في
 الحالتين لئلا يكون التفريق اعداء بالكلية ايضاً
 فيكون ذلك الباقي بعينه موجباً لاتباع القسمين
 بذلك الجسم المقسوم ويكون هو متصل الواحد
 متصلاً واحداً ومع المتصلين منفصلاً متعدداً كل

من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك
 المشترك في نفسه واحداً ولا متعدداً ولا متصلاً
 ولا منفصلاً بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل
 في ذاته فيكون واحداً بوحدة ذاته ومتعددًا بتعدد
 متصلاً مع كونه متصلاً منفصلاً مع تعدده و
 انفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشيء
 مع المتصل الواحد متصلاً واحداً ومع المتعدد
 منفصلاً متعدداً كان المتصل الواحد والمتعدد
 مختصاً به ناعثاً له فيكون محلاً للمتصل الواحد
 حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون
 جوهره قطعاً هذا الجوهر الذي هو محل للجوهر
 المتصل في حد ذاته هو المسمى بالمحيط لا وان ذلك
 الجوهر المتصل يسمى صورة جمعية والحال المطبق

مركبهما القول في بحثنا في دليلان حلول
الصورة الجسمية في الهيولى اثباتان الصورة
نفسها نعت الهيولى كما ان البياض نعت الجسم ولا
يتجدي ما ذكره من ان الصورة وسطه لا تصا
الهيولى بالوجوه والكترة ولا اتصال ولا انفصال
ان لم يكن الجسم لا في العرض القائم به لا الجسم
واسطة لا تصاف ذلك العرض بالغير بالعرض يمكن
ان يجاوبان حلول العرض في مقتضى ان يكون
نفسه نقلاً للثاني وحلول الجواهر في شئ يقتضي
يكون جميع النقوف الثابتة الاول بالذات نوعاً
للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لا تصاف العرض
جميع نقوته وقولم الاختصاص من شئ لا يشمل
واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب المشايخ في كل وسطو

والشخصين في نصري على واما الاشياء فيكون فاعلم
والشخص القول فذهبوا الى ان الجواهر الواحداني
للتصل في حد ذاته قائم بذاته غير جال في شئ
لكونه متعيناً لذاته وهو الجسم المطلق فهو عين
جوه بسيط لا تركيبية بحسب راجع اصلاً وقابل
لطريان الاتصال ولا انفصال مع بقائه في كل الذين
في ذاته وهو من حيث جوهه وذاته جسم واحد
من حيث قوله الصورة النوعية التي لا نوع الجسم
يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من
الهيولى والصورة وجب ان يكون اجساماً كلها من
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية هي
الصورة الجسمية لما ان يكون بذاته غنية عن
الحل ولا يمكن ولا نوع ولا لا استحال حلولها

هذا القول في حقيقة الجواهر
والشخصين في نصري على واما الاشياء فيكون فاعلم
والشخص القول فذهبوا الى ان الجواهر الواحداني
للتصل في حد ذاته قائم بذاته غير جال في شئ
لكونه متعيناً لذاته وهو الجسم المطلق فهو عين
جوه بسيط لا تركيبية بحسب راجع اصلاً وقابل
لطريان الاتصال ولا انفصال مع بقائه في كل الذين
في ذاته وهو من حيث جوهه وذاته جسم واحد
من حيث قوله الصورة النوعية التي لا نوع الجسم
يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من
الهيولى والصورة وجب ان يكون اجساماً كلها من
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية هي
الصورة الجسمية لما ان يكون بذاته غنية عن
الحل ولا يمكن ولا نوع ولا لا استحال حلولها

هذا القول في حقيقة الجواهر
والشخصين في نصري على واما الاشياء فيكون فاعلم
والشخص القول فذهبوا الى ان الجواهر الواحداني
للتصل في حد ذاته قائم بذاته غير جال في شئ
لكونه متعيناً لذاته وهو الجسم المطلق فهو عين
جوه بسيط لا تركيبية بحسب راجع اصلاً وقابل
لطريان الاتصال ولا انفصال مع بقائه في كل الذين
في ذاته وهو من حيث جوهه وذاته جسم واحد
من حيث قوله الصورة النوعية التي لا نوع الجسم
يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من
الهيولى والصورة وجب ان يكون اجساماً كلها من
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية هي
الصورة الجسمية لما ان يكون بذاته غنية عن
الحل ولا يمكن ولا نوع ولا لا استحال حلولها

هذا القول في حقيقة الجواهر
والشخصين في نصري على واما الاشياء فيكون فاعلم
والشخص القول فذهبوا الى ان الجواهر الواحداني
للتصل في حد ذاته قائم بذاته غير جال في شئ
لكونه متعيناً لذاته وهو الجسم المطلق فهو عين
جوه بسيط لا تركيبية بحسب راجع اصلاً وقابل
لطريان الاتصال ولا انفصال مع بقائه في كل الذين
في ذاته وهو من حيث جوهه وذاته جسم واحد
من حيث قوله الصورة النوعية التي لا نوع الجسم
يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من
الهيولى والصورة وجب ان يكون اجساماً كلها من
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية هي
الصورة الجسمية لما ان يكون بذاته غنية عن
الحل ولا يمكن ولا نوع ولا لا استحال حلولها

الحجة على الحق في ذاته عن الشيء اتصال حلوله
 فيه المستلزم لا فخرها اليه متعين اتقوا هذا
 الحجة فيه نظرا له لا يلزم على تقدير عدم الشيء
 الذاتي لا فخرها الذاتي لاحتمال ان يكون الشيء
 لذاته عن الحل واختصاصا لذاته اليدل به على كل
 منه ما عن علمه قال ساج المواقف واسطة بين
 الحاجة والغنى اللذين فان الثاني ان يكون لذاته
 محتاجا الى الحل اذ لو اذ لم يكن محتاجا اليه لذاته
 كان مستغنيا عنه في حد ذاته لا معنى للغنى
 عدم الحاجة اقول فيه بحث لا بد ان اراد من
 السعفي عن الحل في حد ذاته ما يكون ذاته علمه
 لعدم الاحتياج الى الحل فلو كان متعينا لجواز
 ان لا يكون الشيء علمه للاحتياج ولا لعدمه

ولزم منه ما لا يكون ذاتة علمه للاحتياج الى
 المحل سواء كان علمه لعدم احتياجه اليه اولا
 فلا تم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغف
 الذي لا احتمال ان يكون غير الصورة علمه للاحتياج
 فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف
 على ثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية
 اذ يمكن ان يكون جسما او عضاء ما وسبح بحمد
 اختلافه مقتضاها ان افرادها واسئل الشيخ في هذا
 على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جميعه اخرى كان
 ذلك لاجل ان هذه حاوة وتلك باردة وهذا
 طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عضوية تدل على
 ذلك من الامور التي تلحق بالجسمية من خارج فاما
 الجسمية امر موجود في الخارج والكيعة الفلكية

الموجود في هذه الطبيعة في الخارج
الى الطبيعة الجسمانية المتأثرة عنها في الوجود
المقدار متلا فانه امرهم لا يوجد في الخارج
يتوقع فصول فليتة بان يكون خطا وسطا
فكل ما كان اختلافا بالمتأثرات وفصول كان
طبيعة نوعية وفيه فظهور ان يكون جسمانية
الغلاك المنقطة والخارج الى الطبيعة العقلية
في الحقيقة الجسمانية العنصرية والمتأثرة في الخارج الى
الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمانية
او طبيعة جسمانية مشتركة بين الجسمانية المتأثرة
الحقائق واخصا رما به التأثر بين الجسمانيات
تلك الامور الخارجية عنها المتأثرة بها في الخارج
منوع لا بد له من دليل وقد يقال هياكل الجسمانية

طبيعة نوعية لكن لا يجب تساوي اولها
الحاجة الى المادة وانما يكون لذلك لو كانت تحتاج
الى المادة لذاتها وهو محال ان يكون لا يحتاج
اليها التخصيص فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتخصص
كانت الطبيعة الجسمانية مختلفة بالفصول فكما
اختلاف مقتضى الطبيعة الجسمانية باختلاف الفصول
فلم يجهز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بمقتضى
التخصص ويحاج بان لا تعلم بالضرورة ان الحاجة الى
المادة ليست من جهة هذه الجسمانية وهذه الجسمانية
انما هي طبيعة الجسمانية وهذه فاما ليس لهذه
وخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة
تعرضها الا لذاتها فانها قل فصل فان الصورة
الجسمانية لا يجوز عن الحيوان لا يخفى عليك ان هذا

الموجود في هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمانية المتأثرة عنها في الوجود المقدار متلا فانه امرهم لا يوجد في الخارج يتوقع فصول فليتة بان يكون خطا وسطا فكل ما كان اختلافا بالمتأثرات وفصول كان طبيعة نوعية وفيه فظهور ان يكون جسمانية الغلاك المنقطة والخارج الى الطبيعة العقلية في الحقيقة الجسمانية العنصرية والمتأثرة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمانية او طبيعة جسمانية مشتركة بين الجسمانية المتأثرة الحقائق واخصا رما به التأثر بين الجسمانيات تلك الامور الخارجية عنها المتأثرة بها في الخارج منوع لا بد له من دليل وقد يقال هياكل الجسمانية

طبيعة نوعية لكن لا يجب تساوي اولها الحاجة الى المادة وانما يكون لذلك لو كانت تحتاج الى المادة لذاتها وهو محال ان يكون لا يحتاج اليها التخصيص فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتخصص كانت الطبيعة الجسمانية مختلفة بالفصول فكما اختلاف مقتضى الطبيعة الجسمانية باختلاف الفصول فلم يجهز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بمقتضى التخصص ويحاج بان لا تعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليست من جهة هذه الجسمانية وهذه الجسمانية انما هي طبيعة الجسمانية وهذه فاما ليس لهذه وخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة تعرضها الا لذاتها فانها قل فصل فان الصورة الجسمانية لا يجوز عن الحيوان لا يخفى عليك ان هذا

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

در قیامه و در آن روز که انبیا و اولاد انبیا را از آتش ببردند

The image shows the front cover of an antique book. The binding is made of a dark reddish-brown leather, which is heavily worn and cracked. A large, irregular, light-colored paper patch is visible on the left side, possibly a repair or a piece of old paper. A vertical strip of dark, textured material, possibly cloth or leather, runs down the right edge of the cover. The overall appearance is aged and weathered.

[illegible][illegible]

قد قيل ان شئيت ارجح بان يكون لا انفراج بين اسافين بقدر ان يكون
شئت متساوي اضعاف واما ما صاحب الحواشي لا انفراج بين اسافين بقدر ان يكون
في شئ واحد مساو لكان لا انفراج لا مقدار لا مقدار او دورا او انفراج كما انما انفراج
الاول من غير ان يكون في ان يكون انفراجا متساويا وانما انفراجا متساويا
بقدر الانفراج في ذلك بل يحيط بالانفراج وانما الانفراج
وجهه لتخصيص الشكل بالسطح والوجه التعليمي منه وقد
يقال انما يلزم تفصيل الصورة اذا كانت متناهية
جميع الحق اول شئت ذلك بما ذكره من الدليل لا ندلو
فوق الانفراج من جهة الطول فقط لم يكن خروج
خط من نقطة واحدة متفرجين بقدر لا متداد
الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجا لهما على
الانفراج في العرض فاقول لاحاجة لنا الى انما انفراجا
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة كانت لها
هيئة مخصوصة من جهة ذلك لتنفق فتنقل الكلا
ان تلك الهيئة في ذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي ومع ذلك
كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد و

هذا هو الوجه الذي لا انفراج بين اسافين بقدر ان يكون
شئت متساوي اضعاف واما ما صاحب الحواشي لا انفراج بين اسافين بقدر ان يكون
في شئ واحد مساو لكان لا انفراج لا مقدار لا مقدار او دورا او انفراج كما انما انفراج
الاول من غير ان يكون في ان يكون انفراجا متساويا وانما انفراجا متساويا
بقدر الانفراج في ذلك بل يحيط بالانفراج وانما الانفراج
وجهه لتخصيص الشكل بالسطح والوجه التعليمي منه وقد
يقال انما يلزم تفصيل الصورة اذا كانت متناهية
جميع الحق اول شئت ذلك بما ذكره من الدليل لا ندلو
فوق الانفراج من جهة الطول فقط لم يكن خروج
خط من نقطة واحدة متفرجين بقدر لا متداد
الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجا لهما على
الانفراج في العرض فاقول لاحاجة لنا الى انما انفراجا
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة كانت لها
هيئة مخصوصة من جهة ذلك لتنفق فتنقل الكلا
ان تلك الهيئة في ذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي ومع ذلك
كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد و

بسيط لا جسم وهو متساو لما من اربابها من لها
ايضاح والا لا يمكن ان والعالى العارض والشكل
فامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر فيكون قابلا
للافتصال قد يقال لا يمكن ان يتبدل الشكل انما يكون
لافتصال فان الامر للفتصل في الكيفية غير شكله من
غير فصل واجيب بان ذلك ان لم يكن هناك انفصال
بمن افعال وهو من كون المادة وقوسية على
قروا في الجسم فعلا وانفعا لا ولا يجوز ان
يكون امر واحد فعلا ومنفعا في الجسم امران
بأحدهما وينفعل بالآخر والآخر بالاول في انما
تابعة للمادة والفعلية للصورة وهذا منسحق
اما اجابا لان النفس يفعل فيما تحتها من الابدان
وينفعل عما فوقها من المبادي العالية مع انها

انما انفراجا متساويا وانما انفراجا متساويا
بقدر الانفراج في ذلك بل يحيط بالانفراج وانما الانفراج
وجهه لتخصيص الشكل بالسطح والوجه التعليمي منه وقد
يقال انما يلزم تفصيل الصورة اذا كانت متناهية
جميع الحق اول شئت ذلك بما ذكره من الدليل لا ندلو
فوق الانفراج من جهة الطول فقط لم يكن خروج
خط من نقطة واحدة متفرجين بقدر لا متداد
الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجا لهما على
الانفراج في العرض فاقول لاحاجة لنا الى انما انفراجا
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة كانت لها
هيئة مخصوصة من جهة ذلك لتنفق فتنقل الكلا
ان تلك الهيئة في ذلك الشكل اما ان يكون للجسمية
للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي ومع ذلك
كانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد و



في قوله قيل اي شئ يشيخ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ
شئت شئ اي شئ يمتدح واما ما صاحب المواقف قال في شئ شئ
في شئ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح
لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح

بقدر انشغال ذلك بل يحيط بالذرة واما ما صاحب
وجهه لتفصيل الشكل بالتمتع بالحكم منه وقد
يقال انما يلزم تشكّل الصورة اذا كانت متناهية
جميع الحكم او يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لا يمتدح
قوله الاقناع من جهة الطول فقط لم يكن خروج
خطيين من نقطة واحدة متفرجين بقدر امتداد
الخطين الى النهاية ضرورة توقفنا على ذلك على
الاقناع في بعض ما قولنا لاجل اننا اثبتنا
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة كانت لها
هيئة مخصوصة من جهة ذلك التام في نقل كذا
الاتكالية في ذلك الشكل اما ان يكون الجسمية
للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو شئ
كانت الاجسام كلها متشكلة بتشكّل واحد او

في قوله قيل اي شئ يشيخ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ
شئت شئ اي شئ يمتدح واما ما صاحب المواقف قال في شئ شئ
في شئ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح
لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح

استعمل في قوله اي شئ يشيخ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ
شئت شئ اي شئ يمتدح واما ما صاحب المواقف قال في شئ شئ
في شئ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح
لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح

بشكلان الجسم وهو شئ لما من اولى ببلد صلاها هو
ايضاح والا لا يمكن زوالها الى العارض والشكل
فامكان بتشكّل الصورة بتشكّل الشئ يكون قابلية
للافتصال قد يقال لا يتم تشكّل الشكل انما يكون
لافتصال فان لا من الفصل ذلك تغير شكله
غير فصل واجيب بان ذلك لا يمكن هناك الفصل
بذم من افعال وهو من كونه المادة وتوضيحه على
قوله ان في الجسم فعلا وانفعلا ولا يجوز ان
يكون امر واحد فعلا ومنفعلا في الجسم امرين
باجتماعهما وينفعلا بالآخر ولا يحضر الانفعالية
تابعة للمادة والفعالية للصورة وهذا منقول
اما اجماع الاقناع فيقول فيما تحتها من الابدان
وينفعلا عما فوقها من المبادي العلية مع انها

في قوله قيل اي شئ يشيخ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ
شئت شئ اي شئ يمتدح واما ما صاحب المواقف قال في شئ شئ
في شئ اي شئ يمتدح لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح
لا يخرج من بين اي شئ يمتدح من اي شئ يمتدح



منشأها بالبرهان والاعراض على زواياها أو المقاطع مطلقا كما هو المثل
منه قطع على المقاطع المسافة المتساوية في أن قسما لا يسبق قسما غير
فيه لا يحد من شئ من قطع من شئ بالبرهان والاعراض كما هو المثل
غير المتساوي في شئ واحد من قطع من شئ بالبرهان والاعراض

ان الشكل المعبر الحاصل للصورة لا بد له من
فيها ان نسبة الفاعل للجمع لا تشكل على الصورة
للخصائص انفس الجسمية ولا نهالها واعراضها وكنهه
مبني على ما هو الابد من الحيوة العنصرية والقوى
والاعراض والنفس فاقصة عن العقل والفعال ولغا
عدلتها لانه لا ينفذ جميع الامور على انفسهم
منزليون في تلك القاعدة فيستدون لافعال الله
للعقل الفعالي كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة
الوقعية والمراجع والميل **فصل** فان الحيوة لا يتجدد
عن الصورة لانها لا تتجدد عن الصورة فاما ان يكون
فان وضع اى قابلية للاشارة الحسية لا يكون
سبيل لكل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجدد
عن الصورة اما ان لا سبيل الى الاول فلا نهالها

بعضها في زمانه على قطع المتحرك الشك في ان كان زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه

بما لا يتصور في زمانه على قطع المتحرك الشك في ان كان زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه

ان تقسم ولا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع
فهو متقسم اى قابل للانقسام على ما مر في فصول
لا يخفى انه لا يرد للثبات ومن عبادته وهو ان كل شئ
له وضع قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا
لانهم قابلون بوجود النقطة وما مر في فصول
على ان كل جوهري وضع فهو قابل للانقسام ولا
دلالة على ان كل عرضي وضع ايضا كذلك لا دلالة
في تداخل النقاط قطعا لانه ان كل جوهري وضع
فهو قابل للانقسام ولا يمتنع الكلام الا اذا ثبت
ان الحيوة جوهري وقد يستدل عليه بانه
عمل للصورة الجسمية وقلة اثرها الابد مع ما عليه
وتارة بالهجرة للجسم الذي هو جوهري وهذا مردود
لان الهيئة للخصوصية من التسريع مع انه عرضي

بما لا يتصور في زمانه على قطع المتحرك الشك في ان كان زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه

بعضها في زمانه على قطع المتحرك الشك في ان كان زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه

بما لا يتصور في زمانه على قطع المتحرك الشك في ان كان زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه فانه في زمانه

بل في العوض وان اراد في جهة العوض فيم لا عظم
 في تلك الجهة ونوجب ان امتناع التداخل انما هو
 المقادير من حيث هي مقادير في المقدار له اصلا
 لا يمنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وماله مقد
 في جهة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط
 وماله مقداره في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من
 تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وماله مقد
 في الجهتين الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فقلت
 فعلم ان ذكرنا لا يمنع التداخل الا في جهة التي لا يتغير
 اذ لا مقداره اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل في
 انما هو على تقدير تركيب الجسم منها اذ على هذا
 التقدير لو دخلت في جسم من اقسام بعضها
 بعض ماله مقداره في جهة فضا لا عمل المقدان

في

الجسم الثالث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط الجسم
 بين خطين جوهريين بل بين الجسمين فالتداخل
 هناك مخرج كما صرح به شارح المواضع حيث قال انما
 استعملنا التداخل بين الاجزاء التي لا يتغير ان بدو جهة
 العقل حكمة بان المميز بالذات يمنع ان يتداخل
 بحيث يصير مجزأين معا مجزأ واحد منهما وقدر
 منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما على تقدير
 تركيب الجسم منها مردود لان تداخل ذلك الاجزاء
 في نفسها سوله تركيب الجسم منها اولا والفضيل
 يقال لا بد من جهة حكم بان تداخل الجواهر مطلقا
 تداخل غيرهما فعلى ما فضله المعتز في الجسوس قوله
 ان امتناع التداخل انما هو المقادير من حيث
 مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير من حيث

مقادير وقد يحاجب عن اصل الاعتراض بان هذا
 الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما
 في الطول فلو دخل الخط المستقيم في الخطين
 العرضين في احدهما ليكن المثلث ا ب ج مع طول
 من احدهما والا ليركن الخط المستقيم بينهما
 بل يقع خارجا عنهما لكن المثلث من ان يمتد خط
 ا ب ف يفسد ظاهره لان انا لم نعترف بان كل خطين
 مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقين في الطول
 ولما اذا كانا متلاقين في العرض فلا ولا حاجتنا ان
 ولا لا نقسم في جهتين لان ما يلاق منه احدهما
 غير ما يلاق الاخر وهو صحيح واما انه لا يجوز ان يكون
 سطحه اقلها لو كانت سطحها اقلها انتهى الى طراف
 الجسمين فاما ان يجزئها الى اقل من اقلها

فان قيل لو كانا متلاقين في العرض فلا ولا حاجتنا ان نقسم في جهتين لان ما يلاق منه احدهما غير ما يلاق الاخر وهو صحيح واما انه لا يجوز ان يكون سطحه اقلها لو كانت سطحها اقلها انتهى الى طراف الجسمين فاما ان يجزئها الى اقل من اقلها

منهما بالخط ما في الخط واما انه لا يجوز ان يكون
 جسما فلا يها لوك كانت جسما كانت مركبة من الجسيم
 والصورة كما مر واما انه لا يسلك الا اثنان فلا يها
 اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة
 الجسمية وصارت ذات وضع بالصورة فاما ان
 لا يخصص شيئا اصلا يحصل في جميع الاحواز وفي
 بعض دون بعض قيل عليه يجوز ان لا يفتقر
 الصورة ابدا ولا يجب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم
 يقبل الصورة ليركن من الجسيم بل من المفارقات وان
 قبلها فطوق الصورة يمكن لها الجسمي والممكن
 لا يلزم منه ذلك كمن عرض الصورة لها مستلزم للجمع
 لا يقال للمتبع بالذي يمكن ان يستلزم متممها بالذات
 كما ان عدم العقل لا يستلزم عدم الواجب وهو

فان قيل لو كانا متلاقين في العرض فلا ولا حاجتنا ان نقسم في جهتين لان ما يلاق منه احدهما غير ما يلاق الاخر وهو صحيح واما انه لا يجوز ان يكون سطحه اقلها لو كانت سطحها اقلها انتهى الى طراف الجسمين فاما ان يجزئها الى اقل من اقلها

ممتنع لذاته لا نقول الممتنع بالغير فما يستلزم ممتنعاً
بالذات من حيث هو ممتنع فان استلزام عدم عقل
الاول عدم الواجب من حيث ان وجود العقل واجب
وعدمه ممتنع لوجود الواجب بالنظر الى ذاته
مع قطع النظر عن الامور الخاصة فلا يستلزم المحال
ولا لا يمكن محتملاً بالذات وهذا كذلك لان الحيوان
المجرد اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى
وغيره فلو كانت صوراً لها بل من ماله لم يوجبها
بان الكلام في هذا هو ان كان مقتضى الصورة
في اصل الفطرة عيناً فكلها كما هي الان وان كانت
اصل الفطرة مجردة ثم اقررت بالصورة والاول والثاني
محالان بالبداهة والثالث محال لان حصولها
في كل واحد من الاحيان ممكن لان الحيوان على ذلك

هذا هو المقصود من قوله لا نقول الممتنع بالغير
فما يستلزم ممتنعاً بالذات من حيث هو ممتنع فان استلزام عدم عقل الاول عدم الواجب من حيث ان وجود العقل واجب وعدمه ممتنع لوجود الواجب بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخاصة فلا يستلزم المحال ولا لا يمكن محتملاً بالذات وهذا كذلك لان الحيوان المجرد اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى غيره فلو كانت صوراً لها بل من ماله لم يوجبها بان الكلام في هذا هو ان كان مقتضى الصورة في اصل الفطرة عيناً فكلها كما هي الان وان كانت اصل الفطرة مجردة ثم اقررت بالصورة والاول والثاني محالان بالبداهة والثالث محال لان حصولها في كل واحد من الاحيان ممكن لان الحيوان على ذلك

نهي

نسبتها لجميع الاحيان على السوية وكذلك نسبة
الصورة الجسمانية فانها يقتضي جزئاً مطلقاً لا يعنى
فلا حصلت بعض الاجزاء دون بعض بل من الترجيح
مرجح وهو محذور ان يقتضيه الصورة النوعية
للقائفة للصورة الجسمانية على ما استكره فلا يلزم
الترجيح بالمرجح والجبب بان الصورة النوعية وان
عينت مكاناً كلياً لكن نسبتها لجميع الاجزاء واجدة
فلا يصلح خصصة للحيوان معين منها وان قيل
يجوز ان يقارن الحيوان صورة اخرى وحالة من الاجزاء
يعين لها بعض اجزائها المكان الكلي فانه قد يكون الحيوان
المجرد هو على عنصر على فلا حاجة في التخصيص بالغير
الصورة النوعية وقد يجاب بان الحيوان اذا حصلت
في بعض الاحيان فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها

هذا هو المقصود من قوله لا نقول الممتنع بالغير
فما يستلزم ممتنعاً بالذات من حيث هو ممتنع فان استلزام عدم عقل الاول عدم الواجب من حيث ان وجود العقل واجب وعدمه ممتنع لوجود الواجب بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخاصة فلا يستلزم المحال ولا لا يمكن محتملاً بالذات وهذا كذلك لان الحيوان المجرد اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى غيره فلو كانت صوراً لها بل من ماله لم يوجبها بان الكلام في هذا هو ان كان مقتضى الصورة في اصل الفطرة عيناً فكلها كما هي الان وان كانت اصل الفطرة مجردة ثم اقررت بالصورة والاول والثاني محالان بالبداهة والثالث محال لان حصولها في كل واحد من الاحيان ممكن لان الحيوان على ذلك

بجزم معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية
 لا يتحقق ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء
 فتتصل الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها
 يكون ترجيحاً بلا مرجح قطعاً ولا يعدل ان يقال ان
 الهيكل المقتضى بالصورة المتصلة متصل متكون
 اجزائها مفروضة لا موجودة في الخارج فلا يتحقق
 مكاناً وقد جاز ان يكون هذا الحالة محضصة
 لاجزاء الهيكل بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على
 هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب فهو لهو
 العكس بالنقل الى موضع من اجزاء الخواص الطبيعية
 للنقل اليه مع تساوي نسبتها اليها فليكن الهيكل
 بعد مقارنة الصورة او بجزم معين مع تساوي نسبتها
 الى جميع الاجزاء لان الوضع السابق يقتضي الاتساق

فيكون

فلا يكون ترجيحاً بلا مرجح اي اذا انقلب جزء الماء هو
 فان كان قبل الانقلاب الوضع الطبيعي للماء متغير
 الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالترجيح
 للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب موضع الهواء
 قسراً المستقر فيه بعد طبعه بالحصول في ذلك الموضع
 مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيكل الذي لا وضع له
 أصلاً **فصل** في ثبات الصورة النوعية ومعها التي
 يختلف بها الاجسام كلها انما علم ان لكل واحد
 من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة
 الحقيقية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الا
 اي باقتضائها اسكون عند حصوله فيه والحركة
 اليه عند خروجه عنه دون البعض بل سواء اقام
 ليس له خارج عن الجسم بالضرورة ولا الهيكل

فيكون
 فيكون
 فيكون

لا نقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقيل لا يقبل
ان يكون الاختصاص بالانوار في العنصرية لان
ما فيها قبل الاختصاص بكل كيفية كانت موضوعا
بكيفية اخرى لاجلها استعدت للقبول الكيفية للاختصاص
في الفلكيات لان مادة كل فلك لا تقبل الا كيفية
الحاصلة لها فلا يحتاج الى انوار الصورة النوعية وقد
يجازينا تعلم بلاهة ان حقيقة انار مخالفة لمخينة الماء
فلا يكون اختلافا بها با مر جوهري محقق واعلم ان
ديلمهم لو لم يلد على ان لا نار الاجسام مبدأ فيها
ان ذلك المبدأ امر واحد ومتعدد فلا دلالة عليه
لعدم انما اقصر وعلى الواحد لعدم احتياجه الى النار
فان قلت هذا تناقض لوقوم الواحد لا يصدق عليها الا بالواحد
قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط

بغير

لا نقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقيل لا يقبل
ان يكون الاختصاص بالانوار في العنصرية لان
ما فيها قبل الاختصاص بكل كيفية كانت موضوعا
بكيفية اخرى لاجلها استعدت للقبول الكيفية للاختصاص
في الفلكيات لان مادة كل فلك لا تقبل الا كيفية
الحاصلة لها فلا يحتاج الى انوار الصورة النوعية وقد
يجازينا تعلم بلاهة ان حقيقة انار مخالفة لمخينة الماء
فلا يكون اختلافا بها با مر جوهري محقق واعلم ان
ديلمهم لو لم يلد على ان لا نار الاجسام مبدأ فيها
ان ذلك المبدأ امر واحد ومتعدد فلا دلالة عليه
لعدم انما اقصر وعلى الواحد لعدم احتياجه الى النار
فان قلت هذا تناقض لوقوم الواحد لا يصدق عليها الا بالواحد
قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط

بعدم تعدد الجهات في الواحد والصورة النوعية
كانت أمراً واحداً بالذات لا أنها متعددة الجهات
يقضي لكل جهة ما يناسبها ولا يرفع بها إلا
في كيفية التلازم المذكور للصورة والقوة علم أن
الحيوان ليس علمه للصورة لأنها لا يكون موجوداً
بالفعل قبل وجود الصورة لما تران أن أوان الحيوان لا
يتقدم على الصورة تقدمه ذاتاً فيرد عليه أن الذات
فيما سبق هو أن الحيوان يتبع أفكارها عن الصورة ولا
يظهر منه إلا أن الحيوان لا يتقدم على الصورة تقدماً
ذاتياً وإنما لا يتقدم على الصورة تقدماً ذاتياً صغيراً
منه وإن أضافها لا يتقدم على الصورة تقدماً
زائلاً فإِنْ اراد بقوله والعلة افعالية الشيء
أن تكون موجوداً قبله، فإنها تتجدها مع العلم

بالمذاق تسلم لكن يحصل الطعن مقدّم وإن
أراد أنها تجزئ فقد مها بالبرهان فمقتضى الوجه البطلان
الأول يتساويان بالثبوت والصورة إذ ليست ^{علة}
للقيول لأن الصورة إنما يجب وجودها مع الشكل
أو الشكل قبلها ^{فإنها ليست} علة فاعلية للشكل ولا
لا شريك للأجسام كلها في الشكل ^{لأنها} بما يتبادر
علة فاعلية لأن أفعالها للقيول فلا تقدم وجود
وجودها الفاعل عن العلة المارقة ^{علا} الشكل
وجودها مع الشكلان لموقف عليه وبه أن قد
عليها قبله نظر لأنه لا يتم من ثبوت أن يكون
علة فاعلية وقابلة للشكل في العلية مطلعا
لجوهر أن يكون شيئا فلا يتم فبقدره ^{لأن} عللا
وأما ما بينه فيما سبق فهو أن الصورة لو كانت

للشكل المعين بالعلّة الفاعلية لزم الاستتراك
 المذكور لأنها لو كانت علّة فاعلية له لزم ذلك
 بل هو خلاف الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة التي
 لها الزوال والعدم وبذلك يقدّر من حيث متاخر عن وجوده
 بسبب إحاطة الكمال بالعدم وهو متاخر عن وجود
 المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتأخر
 عن الصورة لوجودها لكل عن الجزء فاذن الشكل
 متاخر عن الصورة بهذه المراتب كيف يقال أنها مع
 الشكل هي متاخر عنه وأجابه الحق الطويل بأن هذا
 البيان يفيد تأخر الشكل عن هيئة الصورة لا عن
 المتخففة والذي يذهب به عدم تأخر الشكل عن
 المتخففة لا احتياجها لتخفّفها إلا التناهي والشكل
 لا يبعد أن يحتاج الشيء في تخصّصه إلى ما يتأخر عن
 هيئة كالجسم فانه يحتاج في تخصّصه إلى ما يتأخر

في هذا القول
 أن الشكل لا يتأخر
 عن الصورة بل هو
 معها في الوجود

القول

الوضع المتأخرين عنه فاذ التناهي والشكل غير
 متأخرين عن الصورة المتخففة من حيث هي
 متخففة وإن كانا متأخرين عن ماهيتها وهذا
 لا ينسحب أن تقول لأن الصورة متأخرة عن الشكل
 قطعاً ولما قلنا أن يقول احتياج الصورة في تخصّصها
 إليها غير معقول لأنه إن كان إلى الجزء بينهما يزداد
 التخصّص بزيادة ما له وليس كذلك فإن التمتع المتخففة
 المتعينة باقية مع تبدل الفاعل التناهي والشكل
 وإن كان إلى الكلي فذلك باطل قطعاً فانا نعلم
 بالضرورة أن انضمام الشكل الكلي مثلاً إلى الصورة لا
 يفيد تشخصاً والشكل لا يوجد قبل الهيولى فيتمتع
 عليه ومعه فلو كانت الصورة علّة لوجود الهيولى
 لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدّمة

القول

في المحل

على الشكل بالذات او بعد بحكم المقدمة الثانية وكذا
الضورة مقدمة على الشكل بالذات لان المقدمة
المقدمة على الشيء والمقدمة على الشيء مقدمة عليه
بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المقدمة
على ما مع الشيء مقدمة على ذلك الشيء لا يظهر صحة
التقدم والحقيقة الذاتيتين وقد يقال الحيثية مقدمة
على الشكل قطعاً بناء على ان الحق والشكل انما هو متساوي
الحيثية ولا يحتاج الى المقدمة المتوسطة فاذا وجد
كل منهما من سبب فبما سبب هذا سبب على ما عاين
المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر
او يكونا معلولين لثالثة موجبة لهما بالتحقق التلازم
والعلة الموجبة ما يمنع عنها تعلق المعلول بها
كانت علة تامة او جزءا خيرا منها في مستلزمة

للمعلول

في المحل

للمعلول وبالعكس واحد للمعلولين مستلزم لهما
للمعلول الآخر وبالعكس وهم تاليف وهو انه اذا
في الموجبة لايجاد فلا يمانه اذ لا يمكن لاجل التلازم
علة موجبة للآخر ولا يكونا معلولين علة موجبة
لها لان امكان افرا واحد هاهنا الآخر وهو ظاهر
وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الحيثية علة على تقدير
كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية
فيما سبق مناسبا للقيام وليست الحيثية غنية من كل
الوجه عن الصورة لما نبينا انه لا يقوم بالفعل بل
الصورة اي بدون ماهيتها في تحفظ المادة
بتواردها عليها اذ لو زال صورة عنها لم
يقترن بها صورة اخرى لعدم تلك المادة فتلك
الصورة متواردة عليها كالمادة ما تمزال وصورة

في المحل

منها عن الشكف ويقام مقامها وعامة اخرى
 الشكف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعامات
 الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا
 انها لا يوجد بدون الشكل المنفرد الى الهيولى
 يتقرر الى الصورة في وجودها وبقيتها اقوله
 ان يكون ما ذكرنا كايلا ثبات ان الهيولى منفردة
 الصورة في البقاء كانت الصورة ايضا منفردة الى الهيولى
 فيه لما بينا ان الصورة لا يوجد الفعل بدون
 الهيولى وقد يقال هذا مناسبا من ان الصور
 ليست على الهيولى اذ لا معنى للعلقا لا ما يحتاج اليه
 في تحققة فلو افترقت الهيولى الى الصورة في الوجود
 كانت الصورة علة لها والهيولى كالمواد ههنا ان الهيولى
 منفردة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المختصة

انما لا يوجد بدون
 الشكل المنفرد الى الهيولى

وفيما لا يوجد بدون
 الشكل المنفرد الى الهيولى

فيكون
 الصورة علة لها
 والهيولى كالمواد

فيكون
 الصورة علة لها
 والهيولى كالمواد

لجواز اتفاقها مع بقاء الهيولى المذكور سابقا هو
 ان الصورة المختصة ليست علة للهيولى ولا منافاة
 والصورة منفردة الى الهيولى في تشكّلها قبل ما تغا
 جهتا التوقف بينهما المبرم وورقا ورد عليه انه
 لا يلزم الدور من كون الهيولى منفردة الى الصورة في التشكّل
 والعكس ان يحتاج كل منهما لا في ذاتها بل في تشكّلها
 الى ذات اخرى لا لتشكّلها او في جاري ان احدهما
 اذا كانت علة لتشكّل الاخر في من حيث انها
 مشخصة يكون مقدمة على تشكّل الاخر من
 مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها
 مشخصة مشكّلة فلو انشكّل لامر واراد ان
 الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى
 لازم الشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة

فيكون
 الصورة علة لها

فيكون
 الصورة علة لها

فيكون
 الصورة علة لها

[illegible]

ان يكون حائل للممكن والا فلا انتقال بالمتكامل
ففيما يحويه ويحيط يكون مائلا للسطح الظاهر من
الممكن فجميع جهاته والا يكن مائلا فهو للسطح
الباطن من الجسم كالحوي للمماس للسطح الظاهر من
وهذا مذهب المشايخ وعلى الثاني يكون الممكن بعد
منقسماً في جميع الجهات مائلاً للبعد الذي في الجسم
ينطبق احد مائل على اخر ما يافيه بالكمية وذلك
البعد الذي هو الممكن اما ان يكون متوهماً متعكداً
الجسم ويملاء على سبيل القوم وهذا مذهب المتكئين
واما ان يكون امراً مجرداً ولا يجوز ان يكون بعداً
ما دوا قائماً بالجسم والا يلزم من حصوله فيه تدلل
الاجسام وهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين
معتقده بعد ما فطور الزعم انه غير ممكن للرد فيه

وتحقيقه بعضهم بالمقطوع بالقياس الى بعده الاقطار
ويجوز ان يكون جوهر القيام به بذاته وتوابعه الممكنة
عليه مع بقائه بتخصبه فكانه جوهر متوسط بين
العالمين يعني الجوهر الميزة التي لا تقبل الانشاز الحسية
والاجسام التي هي الجوهر الكثيفة وسكون الاقمار
الاولية للجوهر مستلزمة على ما هو المشهور في
باطل مقعير الثاني وانما قلنا الاول باطل لا يخلو
كان خلافاً ان يكون لا شيئاً خصوصاً او بعد ما هو
مجرداً عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلافاً
اقل من خلافاً في الخلافة بين الجدارين اقل من الخلافة
المدينين وما يقبل الزيادة والنقصان سيجال ان يكون
لا شيئاً خصوصاً قبل قبول الزيادة والنقصان فيها مما على
فرض مجرد فلا يلزم الا الوجوه والغير وانما يكونه

هذا هو الجوهر
الذي لا يقبل
الانشاز الحسية
والاجسام التي
هي الجوهر
الكثيفة

موجود حقيقة في ذاته لا يمتنع في ذاته بانها علم
ان التقابل بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الغير
واقول ان ارادة الترتيب بين الاشياء الخارج والموجود
فيه كما هو الظاهر اذا عادية جارية باطل المدعي
المتكلمين والاشراقية بين وجهين باطل هما شق
الترتيب الاول بالاول والثاني بالثاني فيرد انما
ذكره لا يدل على انه لا شيئاً في الخارج بل يدل على
انه ليس لا شيئاً في نفس امر وان ارادة الترتيب بين
الاشياء في نفس الامر والموجود فيها فيفسد دارة
المنافسة في الشق الثاني لا سبيل الى الثاني لانه
لو وجد البعد مجرداً عن الهيكل كان بذاته شيئاً
عالمياً ولا لكان بذاته مقترناً اليه وهذا ما
لجوده فاستحال اقترانه به على وجهه لا فتنار

هذا هو الجوهر
الذي لا يقبل
الانشاز الحسية
والاجسام التي
هي الجوهر
الكثيفة

لا تفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث لا بد من
على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية
اعادة والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة هي الحاجة
والفئة الدلتين وكلاهما عنوان **فصل في الحيز**
كل جسم فله حيز طبيعي قبل هذا يتفق الجسم المحيط
فانه جسم له حيز على تقييد في السطح الباطن
الجسم كالحامس للسطح الظاهر من الجسم المحيط
ليس وانه جسم فله حيز فله وضع وعادة بالنسبة
ما في حيزه وفيما جاء عن ذلك بان الحيز عند
ما به تمام في الاجسام في الاشياء الحسية وهو
اع من المكان لثباته وله الوضع الذي يميزه بالحد
عن غيره في الاشياء الحسية فهو يتميز وليس في مكان
ولا يعرف ان يكون كالحالة التي تميزه في الاشياء

عن غير طبيعته له وان لم يكن شي من اوضاعه
نسبته بالقياس لما تحتها من طبيعتها فان قلت
هذا متلما صرح المحقق في شرح الاشارة من ان
المكان سطح عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك
المكان عندهم قريبت مفهومه اللغو وهو ما يعجز
عليه التمسك بالارض للتبصر وانما الحيز فهو عند
الراعي المشغول بالتوهم بالتمييز الذي لو لم يشغله
كان خلاقا داخل الكوة الماء وانما هذا الشئ هو
من الحكماء فاما واحد وهو السطح الباطن من الحيز
الحامس للسطح الظاهر من الحيز اقل المفهوم من
الشئ ان الحيز اعلم من المكان حيث قال في موضع من
طبيعيا الشفا لاجرم لا يعتمد ان يكون له حيز انما
مكان وانما صنع وترتيب وفي موضع اخر منها كل

هذا هو السطح الباطن من الحيز
وهو الذي لا يرى من الخارج
وهو الذي لا يلمس من الخارج
وهو الذي لا يذوق من الخارج
وهو الذي لا يسمع من الخارج
وهو الذي لا يشم من الخارج
وهو الذي لا يلمس من الداخل
وهو الذي لا يذوق من الداخل
وهو الذي لا يسمع من الداخل
وهو الذي لا يشم من الداخل

جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا
 لا الوفضا عدم تأثير القواسم في الامور الطبيعية
 لكن في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز انما هو
 الجسم لذاته والقياس في امر خارج وانما فاعل القياس
 بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان ثابتا وعلى خلاف
 مقتضى الطبيعة يمكن الترتيب حاصل لا سبيل للثبات في
 لا الوفضا عدم القواسم فاذا انما الحقيقة للطبيعة
 اذ لا يمكن تارة الى الحقيقة المشتركة لان نسبتها
 الى الاجزاء كلها على السوية ولا الى الجسيمات لانها لا
 للجسمية واقضاء حيزها على الاطلاق فغير ثابتة
 الى امر داخل فيه محصور بينه وبين الطبيعة وهو اللط
 فان قلت تأثير الفاعل فيه ان كان من الامور الطبيعية
 التي يرضى عنها فلا بد ان يكون عند تخليله مع

هذا هو الجسم الذي هو
 في حيزه مكانا
 لا الوفضا عدم
 تأثير القواسم
 في الامور الطبيعية
 لكن في حيز معين
 بالضرورة وذلك
 الحيز انما هو الجسم
 لذاته والقياس في
 امر خارج وانما
 فاعل القياس بذلك
 اذ لو كان المراد
 منه ما كان ثابتا
 وعلى خلاف مقتضى
 الطبيعة يمكن الترتيب
 حاصل لا سبيل للثبات
 في لا الوفضا عدم
 القواسم فاذا انما
 الحقيقة للطبيعة
 اذ لا يمكن تارة
 الى الحقيقة المشتركة
 لان نسبتها الى
 الاجزاء كلها على
 السوية ولا الى
 الجسيمات لانها
 لا للجسمية واقضاء
 حيزها على الاطلاق
 فغير ثابتة الى
 امر داخل فيه
 محصور بينه وبين
 الطبيعة وهو اللط
 فان قلت تأثير
 الفاعل فيه ان كان
 من الامور الطبيعية
 التي يرضى عنها
 فلا بد ان يكون
 عند تخليله مع

قسم
 في
 حيزه
 مكانا
 لا الوفضا عدم
 تأثير القواسم
 في الامور الطبيعية
 لكن في حيز معين
 بالضرورة وذلك
 الحيز انما هو الجسم
 لذاته والقياس في
 امر خارج وانما
 فاعل القياس بذلك
 اذ لو كان المراد
 منه ما كان ثابتا
 وعلى خلاف مقتضى
 الطبيعة يمكن الترتيب
 حاصل لا سبيل للثبات
 في لا الوفضا عدم
 القواسم فاذا انما
 الحقيقة للطبيعة
 اذ لا يمكن تارة
 الى الحقيقة المشتركة
 لان نسبتها الى
 الاجزاء كلها على
 السوية ولا الى
 الجسيمات لانها
 لا للجسمية واقضاء
 حيزها على الاطلاق
 فغير ثابتة الى
 امر داخل فيه
 محصور بينه وبين
 الطبيعة وهو اللط
 فان قلت تأثير
 الفاعل فيه ان كان
 من الامور الطبيعية
 التي يرضى عنها
 فلا بد ان يكون
 عند تخليله مع

يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصل في مكان
 ومقتضاه ان لا يمكن منها جاز ان يكون حصوله
 في مكان معين من فاعله فان كان من لوازم وجود
 الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجود شيء بدون
 تحقق التأثير فيها هو لازم وجوده فان الفاعل اذا
 اتجا الجسم وحده في مكان معين لا محالة قلت هذا
 وادع على القائل ان المكان هو البعد وما القائل ان
 هو السطح فلان يمنع كون الامن من لوازم وجود الجسم
 كما في المحدود وادع عليهم ما بان تخليل الجسم مع طبيعة
 وان كانت ممكنة في الذهر نظر الى ذات الجسم كنهها
 جاز ان يكون مستقبلا بحسب الامر فلا يمتشي
 الاستدلال بها على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب
 بل على ان له مكانا طبيعيا على التقدير الذي يطابق

هذا هو الجسم الذي هو
 في حيزه مكانا
 لا الوفضا عدم
 تأثير القواسم
 في الامور الطبيعية
 لكن في حيز معين
 بالضرورة وذلك
 الحيز انما هو الجسم
 لذاته والقياس في
 امر خارج وانما
 فاعل القياس بذلك
 اذ لو كان المراد
 منه ما كان ثابتا
 وعلى خلاف مقتضى
 الطبيعة يمكن الترتيب
 حاصل لا سبيل للثبات
 في لا الوفضا عدم
 القواسم فاذا انما
 الحقيقة للطبيعة
 اذ لا يمكن تارة
 الى الحقيقة المشتركة
 لان نسبتها الى
 الاجزاء كلها على
 السوية ولا الى
 الجسيمات لانها
 لا للجسمية واقضاء
 حيزها على الاطلاق
 فغير ثابتة الى
 امر داخل فيه
 محصور بينه وبين
 الطبيعة وهو اللط
 فان قلت تأثير
 الفاعل فيه ان كان
 من الامور الطبيعية
 التي يرضى عنها
 فلا بد ان يكون
 عند تخليله مع

الواقع ولا يجوز ان يكون جسم ما حيزا طبيعيا
 لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل احد
 وخرى مع طبيعته فاما ان يطالب الثاني ولا فان طلبة الثاني
 يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا
 لانه هار بئنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا
 هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني
 طبيعيا لانه لسطا الى حيزين ما حلي فبعد وقد
 فرضناه طبيعيا هف وان عليه بان عدم الطالبين
 بسببه وجدنا ما طبيعيا اخر لا يفتح في كون هذا
 المكان طبيعيا له فان طالبين انما يكون اذا كان
 واجدا للمكان هو مطلوبه قبل نشج هذا الكلام لو
 وجد جسم طبيعيا حيزان طبيعيا فاما ان يحصل
 معا وفي احدهما ولا يحصل في منهما وان كانا طالبا

فان كانا طالبا
 فاما ان يكون
 فاما ان يكون
 فاما ان يكون

لانه لو كان

اما الاول فظاهر ولما الثاني فلما ذكره الم والم
 الثالث فلانه ح اما ان يكون على تحت الحيزين او
 يكون عليه وح اما ان يتوسط بينهما ويقع منهما
 جهة فعلى الاولين يلزم سلبه طبيعيا الى حيزين
 وهو ح وعلى الثالث ميل الى جهة ما طبيعيا فاذا وصل
 الى اقرجهما عاد الى القسم الثاني وقد ثبت بطلانه
 واقول لاحاجة لا تمام كلام الم وهذا الطول فان
 يحصلان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيا ولكن
 حصولة في احدهما والثاني باطل اذ يلزم على تقدير
 وقوعه الخلف وكذا المقدم **فصل في الشكل**
 جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه
 شكل وكل شكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله
 شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما ذكره الم

فان كانا طالبا
 فاما ان يكون
 فاما ان يكون
 فاما ان يكون

كل منتهى فهو مستكمل فانه يحيط به حد واحد
حدود يكون مستكلا في ذاته وانما قلنا ان كل
مستكمل فله شكل طبيعي فلا رافضنا ارتفاع القول
اي لا موجد خارجي كما لا يستكمل بمعنى ذلك الشكل
اما ان يكون لطبيعة او لخاصة لا سبيل الى ان لا
فرضنا عدم القواسم فاذا هو من طبيعة وهو المطلوب
او ردي عليه ان مستكمل الجسم توقف على تاهي ابعاده
ولاشك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تاهي ابعاده ولا
يستلزمه من حيث هي وما تعرض للنفي هو امسية
مستندة الى ذاته ولا رافضنا له من حيث لا يكون
عارض لذاته وهذا بعيد واد في المكان بمعنى
السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود
جسم حاو وهو مرغوب قطعنا عن ذلك المكان بمعنى

هذا هو المستكمل
فانه يحيط به حد واحد
حدود يكون مستكلا في ذاته
وانما قلنا ان كل مستكمل
فله شكل طبيعي فلا رافضنا
ارتفاع القول اي لا موجد
خارجي كما لا يستكمل بمعنى
ذلك الشكل اما ان يكون
لطبيعة او لخاصة لا سبيل
الى ان لا فرضنا عدم
القواسم فاذا هو من طبيعة
وهو المطلوب او ردي عليه
ان مستكمل الجسم توقف
على تاهي ابعاده ولا يشك
ان طبيعة الجسم لا تقتضي
تاهي ابعاده ولا يستلزمه
من حيث هي وما تعرض
لنفي هو امسية مستندة
الى ذاته ولا رافضنا له
من حيث لا يكون عارض
لذاته وهذا بعيد واد في
المكان بمعنى السطح فان
حصول الجسم فيه موقوف
على وجود جسم حاو وهو
مرغوب قطعنا عن ذلك
المكان بمعنى

هذا هو المستكمل
فانه يحيط به حد واحد
حدود يكون مستكلا في ذاته
وانما قلنا ان كل مستكمل
فله شكل طبيعي فلا رافضنا
ارتفاع القول اي لا موجد
خارجي كما لا يستكمل بمعنى
ذلك الشكل اما ان يكون
لطبيعة او لخاصة لا سبيل
الى ان لا فرضنا عدم
القواسم فاذا هو من طبيعة
وهو المطلوب او ردي عليه
ان مستكمل الجسم توقف
على تاهي ابعاده ولا يشك
ان طبيعة الجسم لا تقتضي
تاهي ابعاده ولا يستلزمه
من حيث هي وما تعرض
لنفي هو امسية مستندة
الى ذاته ولا رافضنا له
من حيث لا يكون عارض
لذاته وهذا بعيد واد في
المكان بمعنى السطح فان
حصول الجسم فيه موقوف
على وجود جسم حاو وهو
مرغوب قطعنا عن ذلك
المكان بمعنى

البعث فان حصول الجسم فيه موقوف على حصول
وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لا يتم
من حيث هو **فصل** في الحركة والسكون اما الحركة
فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج
قيل يانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة
من جميع الوجوه ولا كان وجوده بالقوة فيلزم
ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا ههنا
اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل
الذي ليس له مجال متوقع كالباري عز اسمه والمفعول
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها
فمن حيث انه بالقوة يخرج من القوة الى الفعل
الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون والفساد
كما نقول الماء هو الماء فان الصفة الهوائية كانت



للماء بالقوة فيخرج منها الى الفعل دفعة او على
 التدريج فهو الحركة وأقول فيه بحثا أما أولا فلا بد
 يحصل للنفس صلوات ليحصل لها فلهذا خرج من القوة
 الى الفعل باعتبار تلك الصلوات ولا يسمى ذلك الخروج
 حركة ولا كون ولا فسادا وأما ثانيا فلا بد أن لا يتغير
 في الجدة والفعل ولا في الفعل والمشي فمعنى هذه
 مع أنه لا يسمى كوناً وفساداً قال أرسطو قد يطلق
 على كون الجسم بحيث أي حيز من حيز والمسافة
 لا يكون هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلاً
 فيه ويسمى الحركة بغير التوسط وهي صفة شخصية
 في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم اختلاف
 نسبة المتحرك الى الحد والمسافة فهي باعتبار ذاتها
 مستمرة وباعتبار نسبتها الى نسبة الحد والمسافة

فانظر

في استمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرأ محمداً
 غير قادر يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما اُرسِمَ
 نسبة المتحرك الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان يزول
 نسبة المتحرك الى الجزء الأول عنه يتخلل امرئ منطبق على
 المسافة كما يحصل من القطر والناقلة والشعلة المتحركة
 امرئ في الحركة المشتركة فيرى لذلك خطا ودايرة
 والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لا في
 المتحرك ما لا يصل الى المنتهى ليحصل الحركة بتمامها
 فاذا وصل فقلنا نقطعت الحركة وأما السكون فهو
 عدم الحركة عما مر ثابته ان يتحرك فليجوز ان يكون
 متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شأنها الحركة فالتقابل
 بينهما تقابل العدم والمملكة وقيل السكون الاستقرار
 زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل

وكل جسم متحرك فله محرك غير جسمية اذ لو تحرك
 الجسم بما هو جسم كان كل جسم متحركاً على الدوام
 والثاني كاذب فالمقدم مثله تم الحركة باعتبار وقوع
 هي فيها على اربعة اقسام متعينة وقوع الحركة والمقولة
 ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع اخر
 او من صنف الى صنف ومن فروع الى فروع حركة في الجسم
 اذ يادرج الاجزاء الاصلية للجسم بما ينتم اليه و
 يدخله في جميع الاقطار على نسبة طبقية بخلاف
 فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والجزء الاصلية في
 بعض الحيوانات هي المتولدة من اللحم والعظم والغضب
 واللازمة هي المتولدة من الدم كالشم والذبول
 هو انقاص حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينتم
 في جميع الاقطار على نسبة طبقية بخلاف الحال فانه

في كل جسم متحرك
 فله محرك غير جسمية
 اذ لو تحرك الجسم
 بما هو جسم كان كل
 جسم متحركاً على
 الدوام

في كل جسم متحرك
 فله محرك غير جسمية
 اذ لو تحرك الجسم
 بما هو جسم كان كل
 جسم متحركاً على
 الدوام

انظر

انقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عدا العلامة
 نتج القانون اليقين والهرالين من اقسام الحركة
 الكلية وهنالك اذا الحركة في المقولة يدعى من
 واحداً بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة فظا
 ان افراد تلك المقولة في التمرور الذبول لا يتوارد
 شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير في الغلوم يعرض
 كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما
 كان له المقدار الصغير مع امر اخر مستقيم اليه وهذا
 المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار
 واحداً او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض
 لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض
 لغيره ما كان له المقدار الكبير فجاء المقدار الكبير
 الصغير في حالتي التمرور والذبول متغيران فليس

الحركة الكلية وكذا الحال في السمن والتمر الخفيف
في التخلخل والتكاثف وإرادوا بالتخلخل ههنا ان
يزداد مقدار الجسم من غير ان يضم اليه غيره و
باتكاثف ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل
عند تجزؤه وقد يطلق التخلخل على الانقاس وهو ان
يتباعد اجزائه ويخالها جسم غريب كالقطن المنفوخ
والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب اجزائه
بحيث يخرج ما بينها من الجسم الغريب كلفظ المنفوخ
نفسه وقد يطلق على حركة القوام وغلاظه وما
دا على تحققيهما ان القارورة الضيقة التي لها مسكة
على الماء فلا يدخلها فاذا امتلأت ممتلئة قويا ثم كسرت
داخلها وما ذلك بخلاف حركتها بالحق لا امتناعه
بل لان القول يخرج بعض الهواء وسدث في بعض

الباقى بالتخلخل لا فكل جسم بحيث يشغل مكانه
ايضا ثم اوتد فيه البرد الذي الماء كانتا متصفا
او عاد بطبعه لا مقدار الذي كان له قبل التخلخل
منها الماء ضرورة امتناع التخلخل هكذا قالوا ولقول
ان التكاثف هذا ليس له الماء فان التحريك شاهد
بان القارورة المذكورة اذا كتبت على الماء الخارجا
تدخل فيها وحركة في الكيف لتسحق الماء وتزده مع
صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استخالصة وحركة
في الاين وهي انتقال جسم من مكان الى مكان بل ان
الى اين اخر على سبيل التدبير ويسمى نقله وحركته
الوضع وهي ما يكون للجسم المتحرك حركة على الاستدلال
فان كل واحد من اجزائه يبين اي يقارن كل واحد
من اجزائه مكانه لو كان له مكان ويلزم كلمة

فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على الترتيب
 اقول هي مثلثات اذ قد علم مسبقا ان الحركة في الوضعية
 هي الانتقال من وضع الى وضع اخر تدعى بها ولا يتم
 ان ذلك الانتقال يخص فيما ذكره فان القائل اذا
 ينتقل من وضع الى وضع مع انه لا يتحرك على الاستعداد
 وثبوت الحركة لا يثبت له لا ينافي ذلك ولا يخلو ان
 الحركة واقعة في بعض مقولات العرضية وانما لا
 فلا تهاذا فخران ماء اشد سخونة من ماء اخر ويحرك
 في الكيفية صار سخونة اضعف من سخونة الآخر
 فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافات
 الاشدية الى نوع ايسر منها اعلى الاضعف فانتقال
 تدريجي وكذا ان كان الجسم في مكان اعلى
 تحرك في الارض صافى مكان اسفل وكان اصغر

منزلة

مقدارا من جسم اخر تحرك في الكمية حتى ما اعظم
 مقدارا منه او كان على شرف وضاع ثم تحرك عند
 الى وضع هو اخر وضاع قد انتقل الجسم من هذا
 الصورة الى اخرى تضاف الى اخرى تدعى بها ولا يخلو ان
 العمادة اذا تحركت الى الزوال والتعود فلا تهاذا
 يتغير هيئته احاطتها بالنديج تبعاً لحركتها في الارض
 الفعل والافتعال فلا تهاذا تحرك الجسم من سخونة
 الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخين الى تسخين اقوى
 كذلك اذا اذنا الاستعداد في قابل السخونة اشدت
 وقال الشيخ في الشفا يشبه ان يكون الانتقال في موضع
 اذا الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون
 وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل
 المشترك بينهما هو الزمان واذا فرض زمان مشترك كان

في ان قيل ذلك لان يستمر للموضع متناه بالقياس
 الى الزمان الاول وبعده يستمر له متناه بالقياس الى
 الزمان الثاني وذلك لان نهاية وجود الاول يدل
 حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه
 الفاصل بين اجزاء المسافة وحدود غير متشابهين
 الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض فعلاته
 اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال
 من احدهما الى الاخر تدريجيا فلذلك الحاصل الانتقال
 زمان الى زمان اخر بينهما زمان كالفرق والمغرب مثلا
 فانه قد يكون تدريجيا لادفعيا ونقول ان ما هو
 بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالتحقيق
 او لا يكون الحركة حاصلة في شيء اخر فياخذ فيكون
 هذا بالحركة تبعاً لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول

مسحة
 ليس في الحركة القسرية
 بغيره فقد سلكنا سبيها
 في رصفها في سبيلها
 انما رصفها في سبيلها

تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة
 اعراض الاجسام والحركة الذاتية اما طبيعية او
 اولاديه لان القوة للحركة اقول ان اراد بها مبدأ
 الميل فلا يلزم قوله اما ان يكون مستفادة من امر
 خارج اي امر يتميز عن المتحرك في الاشياء الحسية فلا
 يكون وان اراد بها الميل فلا يلزم قوله فان لم يكن
 مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
 او لميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود وكيفية
 يكون بها الجسم ملاقعا للميلان له وهي على ما للشعور
 قطعاً فان حمل على الاول فالمراد تحريكها وحملته
 على الثاني فالمراد ان يكون لميلها شعور والجسم على
 الاول والى بالعبارتين كان لها شعور قبل مجرود
 للشعور لا كيف في كون الحركة ارادية كما في الساقط من

علوم شعوره فينقطعه بل اذا كان لها شعور و
 ارادة في الحركة الا لا في الاصل اقول هذا مدفوع بان
 مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعورها وان كان
 للشعور شعور و ارادة وان لم يكن لها شعور في
 الطبيعة وان كانت مستغادة من امواج شعور في
 القسيرة فيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسيرة طبيعة
 المقسورة لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها
 بل هو معد **فصل** في الزمان اذ فرضنا سره و
 في مسافته على مقدار زمن الشدة وابتدأت مع الحركة
 اخرى ابطالها وتقننا في الاخذ والترك الا في ذلك
 الاخذ لتكرار ووجع البطنة الطاعة لمسافة **قل**
 من مسافة الشدة والسرعة فاطلعة لمسافة اكثر
 منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتوكلها

امكان

امكان اي سر واحد على اثنين والحركتين تمتد في
 قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة كل
 منها بطول معين قال الامام هذا سبب على وجود حركتين
 بتدريج معا وتنهيان معا وليس هذا المعية الا
 المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات
 فيلزم الدورانية هو سبب على وجود حركتين
 اسرع والاخر ابطا ولا يمكن اثبات السرعة والبطء
 بعد اثبات الزمان فيلزم دورا واخر واجبات الزمان
 ظاهرا للوجود والعلم بلحاصل انهم قد قدروا
 بالساعات والايام والشهور والاعوام والمقصود بيان
 الحقيقة للخصومة اعني توفيقا ومقدار الحركة ولا
 شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في اثبات المعية
 والسرعة والبطء فلا دور واقول يمكن ان يجازي ايضا

بان ثبوت اللعبة والشدة والبطوان توقف على ثبوت
 الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم
 بهذا حتى يلزم الادور هذا لا يمكن ان يكون للزيادة والتقصا
 فان الحركة في الاختلاف في الاخذ والترك لتفاوت
 امكانها وتغير ثبات اذ لا يوجد اجزائه معاً بالضرورة
 وقيل لا نه يلزم من اجتماع اجزاء الحركة الواحدة
 فيها القول فيه نظراً لثبوت بعد ذلك الزمان مقدار
 الحركة وهي كما انها واقعة في الزمان واقعة في المسافة
 ولا يلزم من اجتماع اجزائها المسافة اجتماع اجزائها
 فلا يلزم من اجتماع اجزائها الزمان واجتماع اجزائها وقيل
 لو اجتماع اجزائه لكان الحاد في يوم الطوفان حادثاً
 يومنا وبالعكس لانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزائها
 الشيء ان يكون الحاصل في كونهما حاصل في الاخر

انما

امكان مقدّر غير ثابت وهو المعنى من الزمان في
 اليبس الشريعة ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
 امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة
 التوسط ويسمى بالان السبيل والآخر في امر متوحد
 وجود له بالخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط
 الحركة بمعنى القطع كذلك الامر الذي هو مطابق
 لها وغير منقسم مثلاً يفعل سبيله امر متوحد
 مطابقاً للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لا فائدة
 لقبوله الزيادة والتقصا بالذات وليس مركباً من انا
 متألّية لا نه يطابق للحركة المطابقة للمسافة لا فائدة
 يقع عليها الحركة فلو تركب منها لكانت المسافة مركبة
 لا يتجزئ فيكون مقدراً وقيل مقدارية يتوقف على
 ان يكون كماً وهو موقوف على انه قابل للزيادة وان

بالذات وهو م ولا يتناول ما ان يكون مقدا له حيث
 قارة المناسب بقول الامر قارة له حيث غير قارة ليم
 الصغر فان الامر القارة هو ما يجتمع اجزاه في الوجوه
 شاملا للجواهر مطلقا ولا عرض القارة كالسواد في
 بخلاف الهيئة فانها لا تشمل الجواهر في الاعراض
 وبين كعرض لا باعتبار حصول الهيئة والعرض
 في العرض لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قارة ومما لا
 يكون قارة لا يكون مقدا له حيث قارة ولا يتحقق
 بدون مقدا وهو مقدا له حيث غير قارة وكل هيئة
 غير قارة هي الحركة فالزمان مقدا للحركة وسبب
 بيانها في الفلكيات ونحوها ان الزمان لا بد له
 ولا نهاية لانه لو كان بداية له لكان عدله قبل
 وجوده قبله لا توجد مع البعدية فهو متناه في هذا

وكل ما لا يكون مقدا
 البعدية

متحقق

منقوض لتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه
 ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزمان ان يكون
 في زمان سابق والمتاخر في زمان لاحق فلو كان
 ذلك لتقدم زمانيا لزم ان يكون الامس في زمان
 متقدم واليوم في زمان متاخر عنه وينقل الكلام
 في ذلك الزمان ويلزم ان يكون هذا زمانه غير
 متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه يحجز بالضرورة
 وحسب يجوز ان يكون تقدم عدله على وجوده
 غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى لا يقتضى ان يكون
 كل من المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل يقتضى
 ان يكون السابق قبل اللاحق قبله لا يجامع التمثل
 معها البعديات هذه القليلة لا يوجد بدون الزمان
 فان لم يكن شي من المتقدم والمتاخر زمانا احيى فيها

الى الزمان وان كان احدهما زمانا والاخر ليس زمانا
 اخرج في الاخر الى الزمان دون الاول وان كان كل
 واحد منهما زمانا ليرجع في شئ منهما الى زمان ثابت
 وذلك لان القليلة المذكورة عاجزة لا تجزئ الزمان
 اولا ولا ثانيا ولما علاها ثانيا وبالعز وقيل يدرك
 على ذلك اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو
 ان يقال لما ذا قلت انه متقدم عليه فلو سميان
 زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة
 الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه لانه
 ايضا ان يقال لو قلت ان تلك مقدمة على هذه فلو سميان
 بان تلك كانت مسرورة هذه كانت اليوم واستقدم
 اليوم ليرجع ان يقال لما ذا قلت انه متقدم على غيره
 عليه بان انقطاع السؤال عند قولك ان متقدم على

اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم
 لفظ اسرطان التأخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ
 الغد فلو قيل لما ذا قلت ان اسر متقدم على اليوم كان
 كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان
 المتأخر وهذا ما بعد تحقيقا كانت انقطاع السؤال عند
 قولنا ان في الزمان المتقدم وهذا كانت الزمان المتأخر
 لا يدرك على ان التقدم عرض اول الزمان فكذا انقطاع
 السؤال عنده ما ذكرتم لا يدرك عليه ولو سلم فاما ما يدرك
 على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات
 لافي الثبوت وهذا هو المطر لا ينبغي فيكون **اقول**
 الزمان زمان هف ولو كان له نهاية لكان عدمه
 وجوده بعدية لا يوجد مع القليلة فيكون زمانية
 فيكون بعد الزمان زمان هف **ان الثاني في القليلات**

وفيه ثمانية فصول **فصل** في اثبات كون الفلك
مستديراً وبإفاته أن ههنا حجتان لا شك أن أحد
فوق ولاخر تحت فأن القائم اذا صار متلوها
مايل لاسد ففوق ومايل لاجل صار لاسد
تحت **جمله** وجمله من فوق **جمله** لاجل
فان المتوجه الى المشرق مثاليكون للمشرق قد امد
المغرب خلقه والجنوبي عينه الشمال شماله فاذن
الى المغرب تبدل للجميع وصار قد امد خلقه والعكس
يعينه شماله والعكس لاجل عيني على منتهى
لومنتي الحركة المستقيمة وبالنظر الى الاول
جمله الفوق وفي حركته لاجل الاشارة
لحسنة ومقطعهما بالنظر الى الثاني في حركته
العمودية على الوجه المذكور والمال في حركته

لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة
الفوق قطعاً لكونها اخذت من جهة تحت مستقيمة الى
ما يقابلها والمتمم بها اسد وستة لست في امر
عاجي وخارجي اما العاجي فهو ان لاسدات تحيط
جناب علمها بالبدن وفيه رطل ولسر وقدم
فالجانب الذي هو اقرب في الفلك يسمى مينا وما يقابل
يسار وما يحاوي وجهه قداما ومقابل خلفا
يحاذي راسه بالنظر فوقا ومقابلته تحاوي راسه
عندهم سوى ما ذكر وقتها وهامهم على هذه الجهة
الستة واعبروها في سائر الحيوانات اية لكم جعلوا
الفوق مايل لظهورها بالطبع والتحت مايل لظهورها
اعتبارها في سائر الاجسام وان لو كان لها الحركة
متميزة على الوجه المذكور والمال في حركته

في الفلك
الاجسام

يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا
 قوائم وكل بعد منها طرفا فكل جسم هات ستة
 الاثنا متياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الجوانب
 المتقابلة في الجسم فطرف الامتداد الطويل يستقيمهما
 الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم والوقوف
 والوقوف وطرفي الامتداد العريض يستقيمهما باعتبار عرض
 قامته باليمين واليسار وطرفي الامتداد العريض يستقيمهما
 باعتبار شخوص قامته بالقدم والخلف باعتبار الخوا
 يشتمل على الاهتبار العام مع زيادة وهي تقاطع الاعضاء
 على زوايا قوائم ولاشك في ان العامة غافلون عن هذا وان
 امكن تطبيق اعتبار عليها وان تعلم ان قيام بعض
 الامتدادات على بعض مما لا يجب اعتبار الجوانب اذا لم
 يعتبر كانت الجهات غير متناهية لا يمكن ان يعرف

بالحجم

في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة امتدادات
 غير متناهية وكل واحدة منهما موجودة في الزوايا
 لا تقصدا للجسم بل للجهة التي هي المركز الذي هو نقطة
 موهومة فلا يكون موجودة اقول كأنهم ارادوا
 الموجود في نفس الامور ذات وضع غير منقسمة في امتداد
 ما خذ الحركة متى كان كذلك كان للجال جسم
 مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع
 لانها وليد مركز كذلك لما امكنت الاشارة اليها
 يقال انهم ذهبوا الى ان الخط ليس مركبة من
 النقط ولا السطح من الخطوط بل هي متصلة في نفسها
 لا مفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الى الحسية
 الى النقطة المتوهمه في وسط الخط المتوهم في وسط
 السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية

والوجه الثاني في هذا هو ان الخط ليس مركبة من
 النقط ولا السطح من الخطوط بل هي متصلة في نفسها

موجودا في الخارج بل يلزم احدا لا من انما وجوده
 فيه او وجود المحل الذي يتوهم المشا اليه ولما امكن
 اتجاها التحرك اليها قبل الوصول اليها والتقرب وانما
 قيل لا يتجاه بهما لا مكان اتجاها التحرك الى المعدوم
 يقصد به الحركة تحصيله في الحركة الكيفية وهمنا
 اذ يمكن ان يتجاه التحرك الى المعدوم بالوصول اليه
 القائل بان المكان هو الشطح وانما قلنا انها غير متحركة
 في ذلك الامتداد لانها لا انقسمت وحول التحرك الى
 الجزئين وتحرك فلا يجوز تحركه في الجهة لا تقام
 الحركة فلو كانت الحركة في الجهة لكانت الجهة مساوية
 لاجهة وتندرج وح فاما ان يتحرك من المقصد بعينه
 بالجهة الى المقصد فان تحركه من المقصد يمكن
 الجزئين من الجهة ولا كانت الحركة اليه حركة

لا ينفرد

بالجهة وان تحرك الى المقصد يمكن ان يكون الجزئين
 من الجهة ولا كانت الحركة منه حركة من الجهة
 اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع
 في الجهة كما اشارنا اليه واذ ثبت ذلك فلا حاجة
 الى هذا التردد بل ان انقسام الجهة مستلزم لا مكان
 الحركة فيها واذ ثبت هذا ثبت ان وضع الحركة
 بالذات ولا كانت جهرا فكانت قابلة للانقسام
 في جميع الجهات كما مر وسبح لا بد من ان يحدروا
 وضعها ولا يجب ان يكون قائمة بالجهة كما ذكره بعضهم
 لان جهة الفوق اعلى الشطح الاعلى من الفلك الاعظم
 وان كانت قائمة بالحدود الا ان جهة الفوق اعلى
 ليست قائمة به وان كان يحدد المركز وتعين وضعه
 اية بالحدود فنقول لتحديد الجهات ليست في خلاف الاتجاه

ولا في ملا تشابه ولا ما كانت الجهتان مختلفتين
 بالطبع لان الملا التشابه لا يوجد فيه امور متخالفه
 بالطبع فلا يكون احدهما مطلوب لبعض الاجسام
 متروكة لذلك البعض هذان النار والهواء طالبا
 بالطبع للفقوق وهما ريان عن التفتد الارض والماء بالكل
 فاذا التحد والجهتان اطراف ونهايات خارجة
 الملا التشابه قبل توجيه هذا الكلام ان تتحد دليها
 ليس في داخل نفس الملا التشابه فاذ هو في اطراف
 ونهايات خارجة عن الملا التشابه متحصل به
 وقال بعض المحققين المراد بالملا التشابه ملا لا
 يوجد فيه امور متخالفه الحقيقة كالسطح والخط
 والنقط وانما تعرضوا للملا التشابه تنبيه على
 اثبات تحدد الجهتين لا يترقب تناهي الابعاد هذا

فيكون ابعادهما غير متناهية
 فيكون ابعادهما غير متناهية
 فيكون ابعادهما غير متناهية
 فيكون ابعادهما غير متناهية

والعلم

والكلام على كل من التوجيهين لا يخرج عن تحلل كل يظهر
 باد في تامل وتتي كان كذلك كان تتحد هاجسم
 كزوي لان تتحد هاتمان يكون جسم واحد وبالقرن
 كان جسم واحد يجب ان يكون كريا لان الجسم الذي
 ليس كريا يتحد جهة السفلى لان جهة السفلى
 البعد من جهة القوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك
 ما هو ابعد ولا لتبدلت جهة السفلى النسبة الى ما
 ابعد منها فصار قوقا القياس الى ذلك لا بعد ولا
 يتحد به اي غير الكري غاية البعد سواء كان البعد
 داخل او خارجا بل البعد الخارج لا يتحد غاية
 اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان كل ما يفرض انه
 ابعد لا بعدا له كره ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو
 من ذلك لا بعد لا يتحد به جهة السفلى بخلاف

الكروا فيجوز بمركزة غاية البعد الذي ان قلت
 لا يمكن تحدد البهتير بالحجم الكروي لانهما جتا
 متقابلتان مقابلتان في الغاية بحيث يستحيل ان يتجا
 ما هو يقع منه والمركز وان كان ابعد لا بعدا للنفق
 عن المحيط الا ان المحيط ليس ابدا ابعدا للمفروضة
 عن المركز لوان يفرق قطر المحيط اعظم مما هو عليه
 فلو كان تحدد الجنتين بالجسم الكروي لما وقعنا على
 البع الوجه المقابل قلت هما واقعتان على المبع وجو
 الممكنة وهو كون احدهما ابعد لا بعدا للمفروضة
 عن اخرى ولما كون كل واحد منهما ابعدا لبعده
 عن اخرى فلا يمكن قطعاً وان كان باجسام منعقدة
 وجبان يحيط بعضها ببعض وان لم يتعين بها غاية
 البعد لان ما هو ابعد عن بعضها في الامتداد الاول

بينهما فهو اقرب من الآخر فكل ما يفرض غاية البعد
 عن بعضها لم يكن غاية البعد عن الجميع لكونها غاية
 القرب عن البعض الآخر والناسك يقال لان البعد
 الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى من في خارج
 يكون بعضها محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام
 يجب ان يكون كرة والا فيجوز بجهة التسفل به فكل
 في غير الجنتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحيط
 حشوا لا دخل له في التدبير ولا بد ان يكون المحرك
 لساير الاجسام اذ لو كان وربه جسم كما كانت جهة
 القوق القائمة به جهة الاشارة فيحصل المطان فعلم
 ان ما ذكرنا لولم لا يمكن كروية جسم منعقدة للفرق
 والتحت محيط ساير الاجسام وهو ذلك لا غنى ولا
 يدرك كروية جميع الاغلاك وكذا الاحوال المثبتة

في الفصول الآتية فلا تغفل **فصل** في ان الفلك بسيط
 ان لم يتكبر من اجسام مختلفة الطبائع بحقيقة
 وهذا الرمز شامل للعناصرية وقد يطلق البسيط على
 ثلاثة معان اخرا لا ولا لا يتكبر من اجسام مختلفة
 الطبائع بحقيقة فشمول العناصر والافلاك وعضو
 المتشابهة والعظم والحمى الثاني ما يكون كل جزء مقداره
 منه بحقيقة مساويا لكتله في الاسم والحد فيندرج
 فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة
 اذ فيه الجزء مقداره هي العناصر لا يشترك في
 اسمائها احد ودونها الثالث ما يكون كل جزء مقداره
 منه بحقيقة مساويا لكتله في الاسم والحد فيندرج
 فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك
 لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اى لا يتغير مطلقا

البرهان

والمستديرة هي الوضعية واما الحركة المتحركة ونظما
 فلما يتغير مستديرة لغتها لا اصطلاحا كما صرح به بعض
 المحققين ومنه كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
 الحركة المستقيمة فلان كلما يقبل الحركة المستقيمة
 اذا فرغ من كنهها فانه يتجه الى جهة وتارة لا تفرغ
 ما هذا شأنه فالتجاذب قد لا يه في جهة نظر اذ لا
 يلزم من ذلك التمسك بالجهة فليس حركته ولا استقامته
 واتجاهه ان يتحدد بالجهة قبل وجوده فللناقص
 على ان يقال فليكن لا يكون يتحدد به والافلاك ليس
 كذلك بل يتحدد به التماسك فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة
 ومنه كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا
 فاما ان يكون كل واحد من اجزائهما بسيطاً على
 شكل طبيعي او قسري ويكون بعضها على شكل طبيعي

وبعضها على شكل قسري لا يسيل إلا بالاول والآخر
 كل واحد منها كرايا لان الشكل الطبيعي للبيسط هو
 شكل الكرة وقالوا الطبيعة في الجسم البسيط واحدة
 والفاعل الواحد في العامل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا
 وكل شكل سوى الكرة ففعله افعال مختلفة فان الضلع
 من الاشكال يكون حائضه خطا واخر سطحه واخر
 ولو كان كل واحد منها كرايا لا يستحال ان يحصل من
 مجموعها سطح كروي متصل لا يمزج ولا يسيل الا بالتالي
 الثالث لا يند لو لم يكن كل واحد منها او بعضه كرايا
 فيكون طالب الشكل الطبيعي فيكون قابلا للثبات
 فان تغير الشكل لا يخلو عن حركته فانه هدف
 يتغير عليه وان الثابت فيما سبق استحال ان يكون
 قابلا لها وقد يقال اذا كانت حركته قابلة للثبات

الحركة

المستقيمة كانت حركاتها متقدمة عليها
 وهي متقدمة عليه لتقديم الجزء على الكل فليزمن
 يكون الجزء متقدمة عليه فلم يكن محال لها هفت
 بحثا اما اذا كان جزء الفلك اذا ترك على دائرة مركزها
 مركز العالم فهو يتحرك الى احد جهتي القطب والى تحت
 فلم يلزم تحرك دهما قبل الحركتين والحد دائما يحد دهما
 دون سائر الجها واما ثانيا فان الارض هو تقدم
 حركاتها على حركاتها لا عليها **فصل** في ان الفلك
 قابل للحركة المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من اجزاء
 المفروضه هذا من علات الفلك متصل واحد لا جزء
 فيه بالفعل لا يتحقق بما يقتضيه حصول وضع معين
 محاذات للتساوي لا يتحرك في الطبيعة اريد عليه ان
 البساط التي يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة

المستديرة دالة على انه غير قابل للانه اذا تحرك
 الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجهات وهو مح
 بالضرورة فاولى بعضها دون بعض وانه ترجيح لا يخرج
 وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا يهنا
 من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة
 متفاوتة جلا في الصغر والكبر يتسما القطر المرفوع
 فيها بينهما يحركا تحتلفان فلا عظيما بالضرورة
 والمقوم استواء جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط
 وصلاتهما القطبية والتكون ومن الدوائر الصغيرة
 والكبيرة بالحركة البطيئة والسرعة والتدريج بلا
 مرجح وقد يجاد عنه بان التحصيل يحرك يكون كغير
 عاتل الى تحركه وان له تعلله بعينه ضرورة كون
 المتحرك بسيطا وان تعلم ان هذا من القول ان

نحو

نسبة الفاعل على جميع سوله وعليه من كثير فلو علم
 فكل جزء يمكن ان يزول وضعه ويصل الى وضع
 جزء اخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنع المستقيمة
 تعينت المستديرة وقد يقال ان عدم وجود الوضع
 الحاذات لطباع الايجز يستلزم جوازها والله اعلم
 لا يستلزم جواز الحركة عليها الذي يحذف والمحرك
 غيرها مما اعتبر الوضع والحاذات معه سوله كانت
 الحركة طبيعية او قسرية واجبا بانه اذا فرضنا وجود
 سكون الغير ولا سطنا ومن حيث هو بسيط وجوبا
 كل جزء منه ممكن ان يزول عن وضعه فتعين له مكان
 حركته قطعاً ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدل
 مستدير يتحرك به والا لما كان قابلاً للحركة المستديرة
 لكن الثاني كما ذكرنا تقدم مثله بيان النظرية انه

قد ثبت
 ان كل جزء
 من الجسم
 اذا كان
 بسيطاً
 وجب له
 ان يتحرك
 في كل
 جهة

طبيعته

لو لم يكن في طبيعته المناسب يقول لو لم يكن في طبيعته
مبدأ ميل مستدير أقول في كلامه اضطراراً به لولا
الطبع بمعنى الطبع ويتناول ماله شعور واردة فلا
يلائم قوله فيما بعد ولا كان التفرع مع الفاعل
كأنه لا معد وإن كان بمعنى طبيعة فلا يصح قوله لما قيل
المستدير من أمر خارج إذا لازم على تقديره قيل
ما ليس طبيعته مبدأ ميل من خارج هو سائر
القليل الميل والذي ميلاً طبيعياً فيه بالتسوية كما
ستقف عليه ولا استعالة في ذلك وإليه يرجع قوله
فلا يكون فيه ميل مستدير أصلاً وهو ظاهر ولما
أن يحل الطبع على الطبع والفاعل الطبيعي على المتناول
على ماله شعور واردة فإن الطبيعة ثابتة بطول
سبل التفرع مرادة للطبع كما صرح به بعض

الطبع على المتناول
الطبع على المتناول
الطبع على المتناول

فمنه
الطبع على المتناول

فيجتمع أن تحرك على الاستدارة وقد ثبت أنه قابل
للحركة المستديرة وفيه بحث أفلاطون به أن الحركة
المستديرة ممكن ذاتي له فهذا لا ينافي في امتناع
على الاستدارة بواسطة عدم علمها وهي الميل المستدير
وإن أريد به أن الفلك استعداداً تاماً للحركة
المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد إلا بعد
جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم
مما قرره وأيضاً ذكره ههنا ليجل في كل من السائط
العنصرية أو الشبهية في إمكان حركته المستديرة
وقد ذهبوا إلى أن حركة النار تحركه بتتابعه القلّة
فيكون يكون فيه مبدأ ميل مستدير تحرك به
تغزير الدليل على وجهه يكون فيه إمكان الحركة
بجذبات ولا يجري في العناصر أن يقال تحركه

فمنه
الطبع على المتناول

القسري الفلك يمكن وما يقبل تحريكاً قسرياً فلا بد
 منه من مبدأ ميل طباع ولما امتنع في الفلك الميل
 المستقيم كان المبدأ مبدئاً مستديراً وأما قلنا
 لو لم يكن طبعه مبدأ ميل مستديراً لكان الميل
 مستديراً من خارج لا من داخل من خارج لمحرك مسافة في زمان
 أو لا يتصور وقوع الحركة في الأمان ويكون ذلك الزمان
 اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل
 متعاقباً والميل القسري في القوة أياه في الجهة ويتحرك
 تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة ولا تكون
 الشئ في الحركة مع الفائق أي الميل الطبيعي لا يعد
 قيل لا يلزم من فرضه الميل القسري فيه عدم جميع
 العوائق فيمكن أن يكون خالياً عن الميل ومما يلحق
 أخيراً قدّم ذلك الفائق الميل الذي في ذي الميل فلا

أن يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل
 وأحياناً تقترن مثل ذلك الفائق مع ذي الميل القسري
 والزمان الاقصر له نسبة للحالة إلى الزمان الأطول
 وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة و
 زمان ذي الميل ساعة فافرضنا ذي ميل آخر عليه
 اضعف من الميل الأول بحيث يكون نسبتته إلى الميل
 مثل نسبة الزمان الاقصر إلى الزمان الأطول يكون
 نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية
 في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته أي مثل مسافته
 عديم الميل لأن الحركة تزداد سرعتها بقدر انقضاء
 القوة الطبيعية المعاونة التي في الجسم فيتنقص عنها
 بقدر ما زديا والقوة المذكورة لا تكون انقضاء في
 من القوة المعاونة التي في الجسم لا في ذاتها

الذي هو زمان عديم

اوزاد شي منها ولا ينقص السرعة لو كان القوة لليلية
 ما نعد من الحركة ههنا كان الميل الثاني نصف الميل
 الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل
 الاول فيترك ذي الميل الثاني نصف زمان ذي الميل
 وفي ان النصف مثل زمان عديم الميل سافة ذي
 الاول هي ميل سافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل
 الميل الذي لا ميل فيه مساوي ان السرعة وهو مح
 وقد تقرر الكلام بعد فقول اجسام الثلاثة المذكورة
 بوجبه اخرى ان يقال فيقطع ذي الميل الثاني مثل سافة
 عديم الميل في مثل زمان عديم الميل لان القوة تزداد
 وينقص بانتقال الميل المعروق ويزيد باده فكلما كان
 الميل المعروق اكثر كان زمان الحركة اقصر لا زيدا
 وكلما كان الميل المعروق اكثر كان زمان الحركة اطول

واضح

لا تفرق

لا تنقص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بتفاوت
 الميل المعروق فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول
 كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي
 الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة كزمان حركة
 عديم الميل قالوا بالبركات وجود الحركة بحيث هي
 يتصور في زمان فذلك الزمان الذي يقتضيه ما
 يكون محفوظا محققا في جميع الحركات وما زاد عليه
 يكون بالمعروق فيجب ان يشترك الاجسام الثلاثة
 في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة عديم
 الميل ويكون ساعة في ذي الميل الاول بازاله ميله واما
 كان ميل في ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول كان
 زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل
 فيكون نصف ساعة بازاله ميله فيكون زمانه ساعة

وهو هو
السرعة

ونصفاً لا يجيء بان الزمان متساوٍ لحد لا انفساً
 فيه بالفعل وإنما ينقسم بالقرص الى اجزاء هي انفساً
 لا تقف عند حد ولا تلك الحركة متصلة بانطوائها
 المسافة والزمان لا ينقسم الا بالاجزاء هي الحركة وان
 المسافة لا ينقسم الا بالاجزاء متقسمة كل واحد منها
 مسافة فزمان اي حركة فوضت الفجر على اتي وجبة
 كان كل جزء منه زماناً وكان طرفاً من اجزاء تلك
 الحركة وذلك الجزء اي حركة واقعة في جزء من اجزائه
 المسافة وهو في نفسه بغير مسافة فاهية الحركة
 حيث هي صالحة لان يقع في أي جزء كان من الاجزاء
 المفروضة للزمان والمسافة فلا يقتضي الحركة لانها قد
 معيناً من الزمان والى المسافة بل يقتضي مطالعتها ويكون
 ان يقال ان البديهة تحكم ان الحركة هي الشيء الذي

مفردة

في مسافة مخصوصة يقتضي قدراً معيناً من الزمان
 باعتبار القوة والحركة بالحجم المتحرك والمسافة المعينة
 مع قطع النظر عن المعاوقة ثم ان الزمان تزداد بالمعيار
 فيكون بعض من الزمان بازاله المعاوقة وبعض منه با
 الحركة باعتبار الامور المذكورة فيما يشترط في الاجسام
 الثلاثة فيما كان من الزمان بازاله الحركة باعتبارها
 تساوياً تلك الاجسام فيها ما زاد عليه يكون باقاه
 المعاوقة قال كهام لا استعاضة في كون الجسم القليل
 الميل والذي لا ميل فيه مساوية السرعة الا اذا كان
 الميل القليل عائقاً ولا يجوز ان يكون بالعاقبة
 الضعف الى حيث لا يقول ان معارضة ان تقطع
 للآلة اذا نالت وتكررت اثباته في قطع الحركة لا تقبل
 لتطرق فيه وهذا الحق ان يلزم من فرض تحريكه

الجسم الذي لا يشاركه او من فرض الميل الذي نسبته
 الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل للزمان
 الذي
 الميل انما هو متغير حركة الجسمين المختلفين بالقدر
 خلاصة شاكلتهما واجتماع الامور المذكورة في
 مشاهد لا يتأتى لكان واستحقاقا في نسبتها على التثنية
 بين الامور المجمعة وهو منقطع ههنا بالضرورة ولكن
 الميل على النسبة المذكورة ممكن ويمكن ان يقال
 مراتب الميل على التثنية والضعف وان كانت غير متناهية
 لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان معتدلة وقد
 برهن اقليدس على انه يجوز ان يكون المقدار نسبة
 الى مقدار اخر لا يوجد تلك النسبة بين العديدين
 فهذا الخ انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل له
 اصلا كقصر كافر فيكون محال لا يقول اين الفلك

فيكون

ليس طبيعة سدا ميل مستقيم ولا كانت الطبيعة
 الفلكية الواحدة يقتضي الاثنين متنافيين ههنا
 وفيه نظر لان الامم المتنافاة بين الميل المستقيم
 المستدير لاجتماعهما في الكثرة للدرجة وما قيل ان
 الميل المستقيم يقتضي بوجه الجسم الجملة المستدير
 يقتضي صفة عنها ام اذا المستدير لا يقتضي التوجه
 لا انه يقتضي الشرط ان سلم المتنافاة فيجوز ان
 الطبيعة الواحدة اثنان متنافيين باعتبارين متقابلين
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
 ويطلقان بالاشتراك على معنيين محددين وصورتيه
 ونزول اخري وعلى الوجود بعد العدم والعدم
 الوجود والمراد منها هو الاول والخرق والالتيام
 اي اقتران الاجزاء واقترانها اما انه لا يقبل الكون

فان قيل ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
 بل يقبل الوجود والعدم
 فان قيل ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
 بل يقبل الوجود والعدم
 فان قيل ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
 بل يقبل الوجود والعدم

والفساد فلا نه محذور الجبر ولا شئ من محذور الجبر
 قبل الكون والفساد اما الصغرى فقد رويها
 واما الكبرى فلا ان ما يقبل الكون والفساد فهو
 الحادث في حيز طبيعي ولصورته القاسية يقضي حيز آخر
 طبيعي لما بينا من ان كل جسم فله حيز طبيعي هذا لا يد
 على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادث في حيز
 الطبيعي للصورة القاسية هو موقوف على ان الحيز
 الواحد لا يقتضيه طبيعيا مختلفان بالرفع وهو
 لان الامور المتخالفة بالرفع جازان تستلزم في كل
 واحد وكل ما هذا شأنه ان يكون لصورة الحادث
 حيز طبيعي ولصورته القاسية حيز آخر طبيعي فهو قابل
 للحركة المستقيمة لان الصورة كانت امانا ان
 في حيز طبيعي او في حيز غير فان حصلت في حيز غير

مرفوع

يقضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت
 في حيز طبيعي فالصورة القاسية كانت قبل الفساد
 في حيز غير فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها
 الطبيعي هي بنا تحتنا والحركة لا حيز له بمعنى المكان لا
 يصح حمله ههنا على البعد الا على منتهى واما انه ليس قابلا
 للخرق والالتيام فلان ذلك لا يقتضي بقاء درسته ان حصول
 الكون والفساد في الحركة المستقيمة ليس كذلك بل هما
 يستلزمان لها انما يحصل في الحركة المستقيمة والفساد
 لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام
 وقد وثقنا المراد بها هي الحركة الا لا تسمى مطلقا فالتحاشي
 الى ما تكلفه بعضهم من ان لا يخرق ولا يلتام
 موافقة للاجزاء واقترانها المستدعين للحركة
 الحركة اما مستقيمة او مستقيمة فالخرق والالتيام

اما ان يكون المستقيمة منها والمستقيمة وهما
 محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة
 المستقيمة ولما الثاني فلان الخرق والالتواء بالحركة
 المستقيمة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدراك في
 يتحرك البعض الاخر في جهة اخرى بخلافه الاول
 او يسكن لكن هذه الافعال المختلفة مستحيلة على
 لانها لو وجدت كانت اما طبيعية او قسرية او مركبة
 والكليهما اما الطبيعية فلا الفلك في طبيعته
 لا يقضي الاشياء واحدا غير مختلف عما القسرية فلما
 عندهم ان لا فاسر هناك على الافلاك واما الارادية
 فلان الفلك ليس اقله عاد ولا لا الهزيمة للحسم
 المختلفة التي يولطها تصد تلك الافعال المختلفة
 عن النفس العقلية بالارادات **فصل** في ان الفلك لا يتحرك

سماوات

على الاستدراك دائما لان الحركة للحافظة للزمان
 التي كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة
 او مستقيمة قد علمت ان الحركة المستقيمة في علام
 الحركة الاينية مطلقا والمستقيمة في الوضعية في
 شك ان الترتيب بينهما غير خاص بل احتمال ان يكون
 الحافظة للزمان حركة كيفية او كمية والملائم كلا
 فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط
 المستقيم وسخ يصحح المناقشة في الحصر وسخ لا
 ان يكون مستقيمة لانها احاطت ان يدرك غير النها
 او يرجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير
 متناهية وهو المسافة لا الحركة لان الحركة المعجزة
 ليست بعدا والحركة التي هي بعد ليست موجودة لا سبيل
 الا الثاني لانها لو وجدت كانت ينتهي الى طرف قبل

الرجوع فيكون متضمنة للسكون لأن من كان
 سكوناً لأن الميل الموصل إلى ذلك الطرف موجود
 حال الوصول لأنه يفعل أيضاً حال الوصول فلو
 يكن موجوداً حال الوصول لا يستحال أن يفعل الوصول
 قيل عليه لا ثم أن الميل فاعال الوصول حتى يرمي ويحو
 حال الوصول بل هو معد الوصول كما حركة فلا يجب
 مع المعلول وكلما كان الميل الوصول موجوداً الرشد
 فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني الوصول لا
 اجتماع الميلين اللذين المنفصلين المختلفين في الحالة
 واحدة في الجهة أو بر عليه الامام بأن لا يتم الاستحالة
 المذكورة وأقول كلامه مبني على أن الميل المعد
 ولعلمهم أرادوا بالميل هو نفس المداقعة فانهم قد
 يطلقون عليها ايضاً ولا شبهة في تلك الاستحالة

فإن

قال الشيخ لا تصح إلى قول من يقول أن الميلين يجب أن
 فكيف يمكن أن يكون شيء بالفعل مداقعة
 الجهة وفيه بالفعل الشيء عنهما ولا نقض أن الحجر
 المرمى إلى فوق فيه ميل إلى السفلى البتة بل فيه ميل
 من شأنه أن يحوث ذلك الميل إذا زال العائق فلو كان
 الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللائ
 وكل واحد من الميلين يقتضي الاتصال بالآخر الوصول
 أي في أي حادث أن كان الوصول وكونه غير موصل
 أي لأن حال الوصول أي ما يحدث هو فيه لو كان
 زماناً وانقسم فحين ما يكون الجسم في أحد طرفيه لو كان
 واصلاً إلى المنتهى هدف قيل فيه نظر لأن أراد أنه لم
 يكن واصلاً وصولاً تاماً فلا حذر فيه وإن أرادوا
 في الجملة فم وقد يقال الحد الذي هو منتهى المسافة

المتن لا يكون منقسماً في ذلك الاستعداد ولا لا
 يكون له بمقامه حلاً فالوصول إليه آتياً فلو كان
 كان له منقسماً لتعلق الوصول به شيئاً فثبات
 حال سيره به غير موافق لثبته فذلك الوصول
 آتياً وهذا يستلزم ان يكون الوصول آتياً لان رفع
 الآتياً في المحالة وقد يقال ان الانطباق والحوادث
 والمخاضات والتامس والوصول وانما لها آيات لا
 تحصل عند انتهاء الحركة مع ان قول كل واحد منها
 زماناً لا يحصل بعد الحركة فان احب الجسمين اذا
 تحرك ومال الى الانطباق الى الجسم الآخر فلا شك
 انهما يطبقان عند انقطاع حركتهما فلا يزل وهذا
 الانطباق لا يبعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا
 الا بالزمان ولكن الحال جميع ما ذكرنا فاذ كان

كل واحد

كل واحد منهما او من اللبيلين ايها وجب ان يكون بين
 الآتين زمان لا يتحرك فيه الجسم والآنم تعاقب
 الآتين فيكون الزمان مركباً من اجزاء لا يتحرك في اجزائها
 ويترك مند تركها المسافة من اجزاء لا يتحرك في اجزائها
 للمساافة على الحركة للثبوت على الزمان هدف هذا يدل
 على صحة الزمان بين الآتين فاما ان لا يتحرك في الجسم
 فلا تدل على تحرك فيه الجسم فاما الى ذلك القول للثبوت
 فيلزم ان لا يكون الجسم وصولاً الا بالذي فرضناه
 ان الوصول وعنده فيلزم وجود الميل قبل حركته
 الحركة عنه انما يوجد الميل الثاني وانما ان الحركة
 المشهورة هي ان التتحرك الى المنتهى فما يصل اليه وان
 واذا تحرك عنه بعد كونه واصلاً اليه وان فلا
 محالة يصير مفارقاً ومابنا له في ان واحد معاً فاق

تغيرها بالذات واستحال تسلمها بلا تحلل زياتيها
لاستلزام القول بالجزء وذلك الزمان زمان يكون
اذ لا حركة هنا الا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه
الحجة قائمة نفسها في الحد والمفروضة في المسألة
المتصلة التي تقطعها حركة واحدة وقد بطلها الشيخ
الريفي في الشفا بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع
فغذاك آتات ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان
فيه صدق على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد
الذي هو المنتهي فان عنوانا للمباينة كرفه زمان
المباينة تختار ان ذلك لان هو بعينه ان الوصول
بان يكون حذو مشتركين زمانا في الحركة وان عنوانا
انا يصدق فيه على المتحرك انه لا رجوع او مباين مختار
مغاير لان الوصول وان بين الاثنين زمانا لاكتشاف

الكون

السكون بل هو زمان الحركة وهي بعض حركة الرجوع
فان كل ان يفرض زمان يقع فيه حركة الرجوع
يكون بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع
ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصول والميل الموجب
لحركة المفارقة اقول قد ظهر عما ذكر ان العدول
عن الحجة المشهورة مع ان هذا الجوانب الاصول التي
كما فعل الملم بعيد جعل ان الحركة الحافظة
للزمان ليست بقيمة فيكون مستدرك وهذه الحركة
غير مقطوعة ولا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود
حركة مستدرك دائمة ولا حركة مستدرك محتمل
الاحركة الفارقة اذا يكون الفارق اي حذو ما كذا
وهو الفلك الاعظم على رايهم يتحرك على الاستدارة
دائما وهو الملاحظ اقول في بحث احتمالات يكون

الكواكب حركته مستديرة على نفسه مستمرة قديما وجدا
 الزمان محفوظا بها هلا يرفع بها شبهة تمسك
 بعض الحكماء على انه لا يجب تحلل السكون بين الحركتين
 قالوا ويجب لك فاذا فرضنا أنه ميت حجة اخرى
 ويلاقى في الجواهر اقطابا بحيث تماس سطحها
 ويرجع حلا محالة فيجب توسط سكون بين حركتهما
 الصاعدة والهابطة وذلك يجب كون الجبل
 واللازم بطا اكل ما قل يعلم ان الجبل لا تقف الهواء
 بمصادمة الحجة فالجواب بان الحجة الميتة لا تقف
 عند زوال الجبل بل تبقى السكون لا تقطع الحركة
 الصاعدة في ان الملاقات وعدم الهابط في ما ذكر
 لا يوجد في الزمان وكذلك يرفع عن حركه الجبل
 لان سكونها في الزمان لا يستمر زمان فانها وان حصل

ص ٢٧٤

فما

فيها الميلان لكنهما ليسا في آئين متغايير بل يكون
 ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في ان الملاقات
 لعدم توافهما الذاتية احد هاتح وهو الميل الصاعد
 وعرضته الاخر وهو الميل الهابط الحاصل في الزمان
 جهة الجبل كالحركة المرفوعة الى فوق فيجئ منه الارتفاع
 هابطا وهو ميلها لثا في الطبيعة ويجئ منه من وضع
 يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا وهو ميله
 العرضي الحاصل له من جهة الارتفاع وحركة الجبل زمان
 وليس بينهما اي من هذه الحركة التي يوجد في زمان
 وذلك السكون الذي يوجد ان هو مبدأ ذلك
 الزمان ونصير بعوده مما نفعه هذا خلاصة ما ذكره
 لتوجيه هذا المقام واقول في توجيهه ان الزمان والميل
 ما لا يقوم بالمتحرك بل ما يجاوزه ويقارنه عارفا

الحركة العرضية والخصم ان يقول ان الميل لها بيط
ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصا
للجرف نوع بين وقد يجايب بان الحركة لا ماسر
بل اذا وصلت مجدا لها وقتت ثم رجعت قبل ان
المجبل وذلك الذي ذكرتم تلاقيهما فوضع
استلزاما للميل الذي هو وقوف الجبل وان وقوف
الجبل في الجو غير مستحيل بل يستبعد كذا في
الطبيعة يقتضي امورا استبعدها العقل في الخلا
فصل في ان الفلك يتحرك بالارادة لان حركته
الذاتية لو لم يكن ارادية لكانت ما طبيعته او
قسيه لا جاز ان يكون طبيعته لان الحركة الطبيعية
هر من حالة متاخرة وطبيعه ملامحة وذلك
من لطيفها لطيف الحركة المستديرة امانه لا

ذكر

ان يكون هربا فلا كل نقطة للناس ان يقول كل
وضع حجر ليعتبر الجسم حركته المستديرة فحركتها
نوجه اليها والحر من الشيء بالطبع استحالة ان يكون
موجه اليه فان قلت لو كان تركة كل وضع في المستد
عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحالة كون حركة الفلك
ارادية اي لا لكان ذلك الوضع مراد وغير مراد
في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من حيث ان مبدأ
الحركة اذا كان له شعور جاز ان يتحرك لغيره في خلا
ما اذا كان عديم الشعور فلا يصور هناك تحولا
لجسمه ولا اعتراض فمباحث لا لا اتم ان تترك الوضع
المتوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدا
ذلك الوضع ومنتاعا عاودة للعدوم واما انها
طالبة بل طلبة بحاله ملائمة فلا ان كل وضع حركته

اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هي بعينه
 والنوعية الى الشئ بالطبع استحالة ان يكون هربا عنه
 ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة
 المطلوبة سكنته قبل ان يلمزم ذلك اذا كانت الحالة
 المطلوبة امر او مبرا للحركة يتوسل بها اليه واما اذا
 كان المطلوب بطبعه فيفسد الحركة فلا حاجة بان
 الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها اذا انتهت
 بقيت التاد الى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان
 يقال لا يلزم السكون الا اذا لم يستل ذلك بغيره
 ميل الى الحالة المطلوبة لا تباين الى اخره وهو متجرا
 الى اخره انتهى حتى كما حصل له حالة مطلوبة
 تستعبد بها الى اخره فلهذا يتحرك دائما والمستديرة
 الفلكية ليست كذلك ولا يحتمل ان يكون قسرية

لان القية على خلاف ميل يقضيه الطبع فيتحرك
 لا طبع لا يقضيه بحثا لا يلزم من عدم كون الحركة
 المستديرة طبيعية ان لا يكون ميل طبعي يحتاج الى هذه
 الحركة **فصل** في القوة الحركية للفلك **المتحرك**
 مجردة عن المادة لان القوة الحركية للفلك تقوى
 على افعال ودرجات غير متناهية بحسب العدة
 ولا شئ من القوة الجسمانية الثلاث اوجه للحالة
 الجسم البسيط المتقسمة بانقسامه كذلك فاما
 الحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما هي القوة
 الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية
 لان كل قوة جسمانية ذكرناها هي قابلة لتجزئ
 الجسم لتجزئ وكل قوة قابله للتجزئ الى اجزاء كل منها
 قوة فان اجزاء كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم

نقوى على شئ نسبتة الى ثقل القوة بالنسبة الى كل
 جسم كنسبة جزء الجسم الى كله والجمله نقوى على
 مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء اى جزء القوة
 بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اى كل القوة
 بالنسبة الى كل الجسم واكثر منه فالتاثير ههنا
 لا تفاوت بين الجسيم البسيطين المتفاوتين
 صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتهم وكثرتنا
 فيهما فاذا قطع الطوعين القوتين كان الجسمان
 متساويين في قبول الحركة ولو كان زيادة قد جرم
 اثر فلا تفاوت هناك الا في الحركة فيجب التفاوت
 في الحركة على نسبة تفاوتهما متى كان كذلك
 فالجوع اى القوة كلها لا بقوى على غير المتناهي
 الجزء منها اما ان نقوى على جملة متناهية من بد

معين او على جملة غير متناهية والثاني بطلان الجرم
 نقوى من ذلك المبدأ على ما هو ازيد منه فياخذ
 الزيادة على غير المتناهية المتسق النظام ههنا قبل العمل
 انما قيد الغير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على
 غير المتناهي اذ لا يمكن ان ينظام متسق غير مستحيل
 كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيتين
 مع ان الشهور اكثر من السنين ولا حكم الا في
 المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية ونحو
 ان المرات يكون غير المتناهية متسق النظام ان يكون
 امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال
 الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانها لا
 يحصل الا باعتبار العدد العارض الاجزاء المتفرقة
 للزمان ولا يمتنع اتصال الاتصال ولا تساق وما

من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان
 الاتساق لا يوجد في اجزائه الحركة قول يمكن
 بان المطموق في اتصال الحركة في نفسها وهو
 حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدم
 لاخرها المفروقة وقد يقال يمكن ان يكون المراد
 باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة على
 غير المتناهية العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة
 عدم تناسله وذلك ان فيهما نحو فيه لغرض وقوع
 التبريكين من مبدل واحد ويكون هذا القيد لغير
 عن الزيادة على غير المتناهية في جهة تناسلهما
 مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير
 المتناهية مبتدئين من مبدلين مختلفين لحدتهما
 من يوم لاخرى من يوم اخر قبل ذلك اليوم او

والدليل على هذا ان الملم لم يدرك فيكون الزيادة
 في جهة عدم التناسل ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة
 بدونه غير مستحيلة واما الاتساق في جهة الاتساق
 وان كان واجبا لانه لا ينفك عن عدم الاستحالة بدني
 الا ان للمترك ذكره لظهوره في الحركة والقول بان
 غير متناهية على غير متناهية انما يستحيل اذا كانا امتدادين
 مبداهما واحدان لم يكونا امتدادين كاعداد
 الشهور والسنين او لم يكن مبداهما واحدا كما اذا
 خط غير متناهية مبداه وسط خط كذلك فلا استحالة
 في الزيادة للذات ولا يبعد ان يكون قوله المتسق
 النظام اشارة الى هذين القيدين وقد يقال لا يمتنع
 التقاؤهما واقع في الطرفين المقابلين لمبداهما المختلفين
 يلزم منه المحال لا يجوز ان يقع التقاؤهما في المحال

لاختلاف الحركتين في السرعة والبطء فعلم ان الحركتين
 يقوى على جملة متناهية والجو لا يتحرك فاما
 الجوى لا يقوى على غير المتناهية لان انضمام المتناهية الى
 المتناهية مائة متناهية لا يوجب الا متناهي وانما كانت
 مرات لا انضمام متناهية لان القسمة ما كانت
 الممكنة للصمم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل
 للقسمة الى غير النهاية فليس يستحقه على وجه
 لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة
 الجسمانية من الحركات فهو متناه **فصل** وان
 الحركة القربى بلا واسطة تحرك اخر للقلوب قوة
 جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الى النار
 ان كلا منهما محمل اقسام الصور الحركية الا ان
 الخيال يختص بالدمع وهي مارية في جرم الفلك
 الساطع

وعدم رجحان بعض جزئه على بعض في الحركية و
 يسمى نفسا شطبة واعلم انهم اختلفوا في حركات
 الافلاك الحركية للكواكب السياره فذهب ثوالث
 ان كل كوكب منها ينزل مع افلاكه بمنزلة حيوان
 واحد في نفس واحدة يتعلق بالكواكب ولا يتعلقها
 بافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس
 بقلبه او لا واما عضله الباقية بعد ذلك فيتوسط
 فالقوة للحركة منبعتة عن الكواكب الذي هو كالقلب
 الافلاك التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وكل
 هذا يكون النفوس الفلكية تسع اثنار للقلوب
 الاعظم وفلك البروج وسبع السياره وافلاكها
 وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك
 المذكورة ونفس كوكبه اياه وكذلك كل كوكب وقد

السيعة

اثبتوا للكواكب حركات وصعوبة على انفسها
 النفوس المحركة على هذا الاري عدد لا فلاحه والكل
 جميعا لان الحركات الاختيارية يعني الارادة في الحرك
 لا يقع الا على اداة مانعة في الاصل الشوق الى طلب
 ملائم ويستحق اول دفع امرنا فويتم غضبا
 ويدل على مغايرة الارادة لشوق كون الانسان
 تناول ما لا يشتهي كما في الذل والشبع ومنه يعلم
 الفعل الاختياري قد يتسبب تصور النقص والظفر من غير
 قوت شوق هناك ويغير من تناول ما يشتهي كما
 منع مانع من جيل او حمية ثم ذلك الشوق منبعث
 تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث ان
 ملائم او منافر تصور اما بقاء او غير مطابق وحس
 اما ان يقع عن تصور كل او جزئي لا يسيل الى الا

لان

لان الصور الكلي نسبتها الى جميع جزئياتها على الشوق
 فلا يقع منه بعض الحركة الجزئية دون بعض والاول
 التبرجح بل لا يجمع هذا الحركات الجزئية الا اذ
 تصورات جزئية قيل لو كان المعنى في صد الفعل
 الجزئي التصور الجزئي لان المدرك ان تصور من
 حيث انه يمنع وقوع الشبهة يتوقف على وجوده
 قبل حدوث التولد المعين مثلا لا يتصور الاسود
 معينا في هذا الحال في هذا الوقت على هذا الشرط
 بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكونا اكليا واما
 تصور هذا التولد من حيث شخصه لما تعد عن فرض
 الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقفت
 على مثل هذا التصور وكان دورا وجيب بان ادرك
 الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال

لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي
 يتوقف على حصول الفاعل به المتوقف على ذلك
 فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدئيا
 في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال مبدئيا
 في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصويري
 فهو جماني هذا لا يبع على إطلاقه اذا قيل
 بالجزئيات الجمالية وقد صرح بان الجزئيات
 المجردة يرسم في النفس لان الصورة الجزئية يرسم
 اصغروا يرسم وهي الكبر فاما ان يكون الاختلاف في
 الصغرة وفي الكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة
 لاختلاف الماخوذ عند الصورتين الصغرة والكبر
 لاختلافهما في المحل من المدرك قيل المحصر لمول
 ان يكون الاختلاف لاختلاف الاعراض كالتكامل

والبيان جيب عنه بان المفروض تساويهما فيها
 واقول تساويهما في الاعراض بانها متساوية
 مجردا لتساوي ماهيتها لاعتراض لا يستلزم المناقشة
 لاحتمال ان يكون الاختلاف لاختصاصها لا بسبيل الى
 الاول لان الحكم في الصورتين من نوع واحد
 سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة في الصغرة
 لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج فتعين القسم
 الثالث فيكون الصورة الكبرية منهما رسمته في محل
 من المدرك غير ما رسمته فيها الصغرة فيقسم
 المدرك الى حالته في الوضع وكل ما هذان فيهما
 جماني قيل قد ثبت بالبهران ان القوة الجمالية
 لا يقوى على التمييزات الغير المتناهية والنفس المنطقية
 للفكر قوة جمالية فكيف صدر هذه التمييزات

الغير المتناهية وهما لا لا تافض صريح ويثبت
 بان مبادى الحركة الفلكية هي الجواهر المفاصلة
 بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها
 والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة
 لها غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة في صدق
 تلك الاثار ورد بانها لو جازت فقاء القوة الجسمانية
 غير متناهية وكيفية واسطة في صدور اثارها لا يتنا
 جازية كونها مبادى لثبات اثارها المباشرة
 التبركات عندهم اذا كانت واسطة في غير اثارها
 استقلالاً وقد يجادلون بان هذه التبركات الغير
 المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة نظرات
 الانشعاق الغير المتناهية عليها من النفس المحركة والثبات
 بالبرهان امتناع صدور التبركات الغير المتناهية

القول

القول الجسمانية ابتداء من غير واسطة وهذا لا يتنا
 صدور التبركات الغير المتناهية عنها بواسطة
 الانشعاق الغير المتناهية الطارئة عليها غير
 قائل **الفصل الثالث في العضلات** وهو شتمل
 على سبعة فصول **فصل في البسائط العنصرية**
 وهي اربعة بالاسقرار اذ العنصر اربعة اوجار
 وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو
 الماء والبارد اليابس هو الارض والحار الرطب هو
 والحار اليابس هو النار والعنصر هو الاصل للثلاثة
 كالاسطقس اليونانية وهذه الاربعة من حيث
 يركب منها المركبات يسمى سطفاً ومن حيث يخل
 المركبات يسمى عناصر ومن حيث يحصل منها عالم الكون
 والفساد يسمى اركاناً ومن حيث يتقلب كل منها الى الآخر

مستتم

البرهان

يسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منهما متخالفاً
للآخر في صورة الطبيعة والنعمة والاشغال
كل واحد منهما بالطبع حيث لا يتناسب تركب
اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل وانما
باطل اذ كل واحد يهرب بطبعه عن غيره فالفساد
مثله وكل واحد منهما قابل للكون والفساد والحق
المحملة الا انقلابا ثلثا عشر اصله من مقايضة
كل من الاربع مع الثلثا باقية فستة منها لا
واسطة فيها وهي انقلابا احد العاصمين المتجاورين
الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء والعكس والماء هواء
وبالعكس والهواء نار وبالعكس وهي التي تعرف اليهم
لبانها ولها الستة باقية فبعضها لا يحصل
بواسطة واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس

والماء نار

والماء نار وبالعكس والبعض لا يحصل الا بواسطة
يعني انقلاب الارض نار وبالعكس هذا ما استنبهتم
وقال الشيخ ان الصاعقة تولد من اجسام نارية
فارقها السخونة وصارت لا تسيل البرودة على جو
مساكنة فلو صح ما ذكره لكانت الاجزاء النارية
الاجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا قد صح
بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية ناراً لا
الماء الصافي يقلب في زمان قليل جدا فيحول
الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية
انعدت بحرا بعد ذهاب الماء بالبخار والاضواء
وقيل ذلك معاني من عين سيده كوه وهي قرية
من بلدة مراغة من بلاد اذربيجان وما ذكره يقلب
حجر من مرز والحجر يقلب بالحيل لا كسيرة

ماء وذلك بتغييره على الماء بالاحتراق والتحق
مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذنبه بالماء
وقد يقال ان رابا لا يسهل تحذون مياهها حادة
ويجملون فيها الجساد اصلية تحترق حتى يصير
جارية وكذا الهواء ينقلب على كبريت قلالي الجبال فانه
يغلظ الهواء المشددة البرودة ويصير ماء ويتعاطف
من غير ان ينساق اليها صاحب من موضع اخر
من بخار متصاعدة والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك
في جبال طبرستان وغيرها وقد يشاهد السحاب
الجبلية امثال ذلك كثير ولما ايم ينقلب هواء
كما يشاهد النياز بالجملة المطروحة في الشمس
عند غليان القدر وكذلك الهواء يتقلبا كما في
كوار الحادين فاستدنا من هذا الذي يدخا فيها

الهوى الجدي يدور في النسخ والنار ايم ينقلب
كما يشاهد المصباح فان ما ينفصل من شعلته
لوقعت نار الرأية واحرق سقف الخيمة فاذا
انقلبت هواء واهم النار الكاشنة في كوار الحادين
تنطفئ ويصير هواء ونقول ايم الكيفيات الخمس
زائدة على الصور الطبيعية لانها تسجل الكيفيات
مثل التنفس بالبرودة مع بقاء الصورة الطبيعية
بذاتها ولو كانت الكيفيات نفس الصورة لا تسجل
ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع
لسائر العناصر والساكنات سواء كانت حقيقية او
اضافية ليشتمل الكلام المزيج الثاني ويكون نوع
المزاج جامعا اذا تضرعت واجتمعت وتماثلت في
التركيب وفعل بعضها في بعض فيقول لها اي كيفياتها

المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات ههنا هو
 مطلقا لا التضا والجمعية المصطلح الذي يكون بين
 شيئين غاية التعلق أو التماثل في متنا ولا للزوج
 كزوج الذهب بالحاصل من امتزاج الزئبق والكبريت
 لأن مزيج الزئبق ليس في غاية البعد عن مزيج الكبريت
 لتشبهها ووجه ذلك بأنه لا حاجة إلى جعل الكلام على
 خلاف المصطلح فإن التركيب بعضها بارد وبعضها
 حار وبعضها رطب وبعضها يابس وكان بين السوائل
 واليابسات على الإطلاق تضاد وغاية الاختلاف وكذلك
 بين الحارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكل
 واحد من هذه كيفية الآخر الظاهرات مذهبه ما
 إليه بعض المحققين من أن الفاعل الكاس هو بنفسه
 الكيفية والمنفعل المتكسر هو سورة الكيفية

منها

لا

لانفسها فان الحرارة مثلا كسورة البرودة و
 البرودة كسورة الحرارة وانكسورة البرودة
 لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس
 الحرارة فان الماء الغائر اذا امتزج بالماء الشديد
 البرد كسورة برودتها وكذلك انكسورة
 الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد
 بنفس البرودة اذا الماء القليل البرد اذا امتزج
 بالماء الكثير الحرارة كسورة حرارتها فيحصل
 متوسطة توسطتها بين الكيفيات المتضادة
 يستحسن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس
 الى الحرارة وكذلك الحال في الرطوبة واليبوسة
 متشابهة في جزائها بعض يكون الحاصل من تلك
 الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مما تاله الحاصل

في الجزء الاخرى تساويه في الحقيقة النوعية
 من غير تفاوت الابلح والبرج **فصل** كائنا
 الجوى وهي يحدث عن العناصر بلا مزيج ووجه
 التسمية ان كثرة يحدث في الجوى ما بين السماء
 الارض والسموات والطور وابتلع بهما فالسبب
 الاكثر في ذلك كثرة اجزاء الخار وهو اجزاء
 هوائية متمازجة اجزاء صغرى هوائية تطفئ الجوى
 لا تمازج بينهما في الحقيقة الصغار لان ما
 يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد فيل
 للمقدمة ليست تغلي الماء بل هي مقدمة
 يفيدنا في ثناء الجوى حيث قال فان كان كثير فقد
 سخاها ما طر القول يمكن توجيه الكلام بوجه لا
 يكون هذا المقدمة مستند ركز ههنا بان يقا

قد ذكرنا

قد ذكرنا ان الهواء اربع طبقات الاولى ما يخرج
 مع النار وهي التي تيلان في فيها الاخذة للرفعة
 عن السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذن
 والنيازك وما يشبههما الثانية للهواء الغالية
 التي يحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط
 بالاجزاء المائية ولا يصل ان يشعاع لتبيل النعاس
 من وجه الارض ويسمى طبقة زهرية وهي
 منشأ الشهب والبرق والصاعقة الرابعة
 الكثيف الذي يصل اليه اشعاع الشمس والطقس
 الاوليان منها جوارتان للشار والخبيرتان للماء
 فحاصل كلامه ان كلام الطبقتين الاخيرتين
 يستفيد كيفية البرد من مخالطة الاجزاء المائية
 لكن الطبقة الرابعة لا يمكن ان تصرف في برودتها

اكتسبها من بخار الطلة تلك البخره لوصول ريشها
 التماس إليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالث التي تقطع
 عنها ما يترشح من التماس بالانعكاس في باردة فاذا
 بلغ البخار صعوده إليها كانت بول سطة البرد فان
 لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للتقليل
 من التماس ولا يجتمع فالتجمع هو البخار والمنقطر
 المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى الجرا
 التماس قبل اجتماعها او يصل قبل اجتماعها بل
 بعد فان وصل قبل اجتماعها ينزل التماس بثلج
 لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده ينزل بردا يبع
 واما اذا اتصل البخار الى الطبقة الباردة التي هي
 لفظة حرا من المجردة للشموع فان كان كثرا فقد
 ينعقد بسببها ما طرا اذا اصابه برد محلي الشاة

شاهد البخار وقد صعد من اسفل بعض الجبال
 يسيرا وكاشفى كأنه مكتبة موضوعة على هذه
 فكان هو فوق تلك الغمامة في التماس من تحتها
 القريبة التي كانت هناك يعطرون وقد لا ينعقد
 ضبابا ويرتفع باد في حارة يصل اليه كثرة لطافته
 وان كان قليلا فاذا صر به البرد الى برد الليالي فان
 يجبر فهو الطرا وان الجبر فهو الصقيع ونسبت الى
 الطرا كنسبة الشئ الى المطر وقد يتكون السحاب من
 انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه الاقسام
 المذكورة ولذا قيل للماء السحاب سحابا لا كثرا ولما
 المرعد والبرق فبهمما ان العنقا هو جزء من ردة
 بخارها الجزء صغيرا رضية تلطف بالحرارة لا سيما
 بينهما في الحراية الصغرا اذا ارتفع مع البخار تحت طين

وانعتدلت السحاب من المطر واحتبس الدخان فيها
 السحاب فاصعد من الدخان الى العلويات ثم ارتد
 او نزل الى السفلى ولها من السحاب صعود وهبوط
 نزوله ثم يقا عينا يحصل صوت هائل هو الهمهمة
 بمرزوقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الذهبية
 بالحركة العنيفة المتفتية للحرارة كان برقا ان كان
 ويظهر سرعته وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفئ
 يصل الى الارض واذا وصل اليها قريبا صار لطيفا
 ينغطف في التخلخل لا يحرقه ويذبل الاجسام اللينة
 فيذيب الذهب النقية في الصخر مثلا ولا يحرقها الا
 ما احترق من الذوب وبها كان كثيفا غليظا جدا
 فيحرق كل شئ اصابه ويترك ما يقع على الجبال فذلك دكا
 ولما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب اذا انقل

لكنه

لكثرة البرد وان دفع الى السفلى فصار لتسخنه بالحرارة
 وتخلل الاجزاء المائية في انشائها هواء متحركا ي
 ويحيا وايضا يمتزج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل
 الريح وقد يكون الاندفاع بعرض سبب تراكب السحاب
 وتزاجها والاختلاف في القولم فيدفع الكثيف
 الرقيق فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد
 يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اخرى او
 مقداره بدون انقضا اجسام اخرى اليه وان دفعه
 من جهة اخرى فيدفع ما يجاوره في ذلك الجانب
 يدافع ما يجاوره فيتمزج الهواء ويضعف تلك الدقا
 شيئا فشيئا الى غاية ما يقف وقد يحدث ايضا من
 الهواء لانه اذا صعد جهده يتحرك الهواء الجوار له الى
 ضرورة امتناع الهواء وقد يكون بسبب برد الدخان

المتعد إلى الطبقة الذهبية ونزوله ومن
 الرياح ما يكون سموها أي متلفا بكيفية سمية
 حرقا قد يرى فيه حمرة شعل النيران لا يختلف في
 نفسه بالاشعة وقيل باختلافه ببقية مادة
 ا ولورود بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح
 مختلفة لجهة دفعة فيدفع تلك الرياح الاجزاء
 فيضعط تلك الاجزاء بينها من نفعة كانه يلتوي
 نفسها وهي الاعصار وما قوس قزح فهي لما يجد
 من اقسام ضوء النيران الاكبر إلى الشمس فاسرار شبيهة
 صغيرة صغيلة متقاربة متصلة مستديرة أي في
 على هيئة الاستدارق وبما انه اذا وجد حلالات
 الشمس الاجزاء المذكورة على وضع يتكامل شعاع البصر
 عن كل منها إلى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم

اجزاء
 صغيرة
 مستديرة

كثيف اما جبل وسحاب كدرا وكانت الشمس في
 من الافق وادبرنا على الشمس نظرا لتلك الاجزاء
 وانعكس شعاع البصر عنها إلى الشمس فيرى كل من
 تلك الاجزاء ضوءا دون شكلها لاننا نعلم بالبحر
 ان الصقيل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا
 جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك
 الاجزاء على هيئة قوس مستقيمة اقل من نصف
 الدائرة ويحصل ارتفاع الشمس في هذه القوس لا يتغير
 الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة البصرية إلى الشمس من
 الطرفين وانما احتاج حذوها لان يكون وراء تلك
 الاجزاء الرشيعة جسم كثيف ليصير كل مرة فان الشفان
 لا يرى فيه شيء اذ كان وراءه شفافا وانما قيد
 كون الشمس قريبة من الافق فلاق الاجزاء الرشيعة

الكائنة في الجوى لظاقتها ليعتدل سريعا باد في صفوته
 تصيبها من ارتفاع الشفق قلت لوجه ذلك لكون
 في الجوى اجزاء شتى غير مستديرة على الوان فخرج
 بان يكون اجتماع الاجزاء الرشيته المذكورة على غير
 هيئة الاستدارة قلت لما تفرغ المناظرة انه لا
 من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس فاذا اجمع
 تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم يعكس الشعاع
 من كل منها الى الشمس لا ينعكس على من له تحليل صحيح
 اختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان
 الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها
 لما قربت من الشمس قوي فيها الاشراق فيرى احمرنا
 واما الناحية السفلى فلما بعد عنها كانت اقشرا
 فيرى فيها احمر الى سواد وهو لا يجوز في ومانق

بينهما فان لونه متولد من دينك اللونين
 هو الكرا في ورة بانه الكرا في لينا سطين اللونين
 بل هو متولد عن الصفرة والسواد وبان سبب
 الوانها لوان اختلاف اجزائها بالقرب والبعد
 مقيس الى النير كان الانتقال من احدا اللونين الى
 الاخر على سبيل التدرج فلو كان الالوان الثلاثة
 متماثلة الاجزاء عند المختبر قال الشيخ لست احصله
 واما الهالفة فانه يحدث من اقسام ضوء النير في
 اجزاء صغيرة صغيرة متقاربة غير متصلة مستديرة
 حول النير وبانه انما اذا وجد بين الناطر والنير
 الاجزاء المذكورة على وضع يعكس الشعاع البعير من
 كل منها الى النير ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها
 ضوء النير دون شكلها سابق فكان مجموعها عا

هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة ويدل
على حدوث الطلعة لانها على بطوبة الهواء وانما
اتفق ان يوجد سماوات على الصفة المذكورة واحدا
تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة ويكون
التصايف اعظم لانها اقرب اليها وزعم بعضهم انه
راى سبع هالات واعلم ان هالة الشمس هي
بضم الطاء تارة جدا لان الشمس تحت السحب فيقع
سحب الشفق فيشفاء انه راى حولها تارة الهالة
التامة وتارة الهالة الناقصة على ألوان قوس
قزح واما الشهب فيبديها ان الدخان اذا لم يمتد
النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعلت
النار فانقلب الى النار ويلتهب على سطحها
لمنطقه يانه على ما ذكره المحقق في شرح الانشا

انه يشتعل طرفه العالي لا يمتد هذا الاشتعال
الى اخره فيرى الاشتعال تمتدا على سميت الدخان
الطرفة الاخر وهو المسمى بالشمس فاذا اشتعلت
الارضية نال صرفة صارت غير مرئية فظن
انها طفت وليس ذلك بطقو وان كان الدخان
غليظا لا ينطفئ انما اياها او شهو لم يقدر غلظه
ويكون على صورة دوايد او فناد رخ او حيل
قرون وحكي ان بعد المسيح عليه السلام زمان
ظهر السماء نار مضطربة من ناحية القطب الشمالي
وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم
من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن
لحد بصري شيئا وكان ينزل من الجحوشد الهشم
والكماد وان اتصل الدخان بالارض يشتعل ان

فيه نار له الى الارض ويسمي الحريق واما الزلزلة
 وانفجار العيون فاعلم ان البخار اذا احتسب في الارض
 يميل الى جهة ويرد بها الى الارض فيقلبها
 تحت اطله باخر امخارية فاذا اكثر بحيث لا يسعه الارض
 اصبحت انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال
 البركة في المقابر ان السبب العيون والقنوت وما
 يجري مجراها هو ما يسيل من التلوج ومياه الارض
 لانها تزداد بزيادة ثقلها وتنقص بضعفها
 استحالة الهويته والابخرة المختصرة في الارض لا
 تدخلها في ذلك ولا يخرج بان باطن الارض في
 الصفيحة تدور وامنه في الشتاء يكون سبب هذه
 استقامتها لوجوب ان يكون العيون والقنوت ومياه
 الارض في الصيف زيدا وفي الشتاء انقضا مع ان الارض

استقامتها

منها

بمخلاف ذلك على ما دللت عليه التجربة والمجرب
 ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر ولا يخفى
 الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المعتبر
 احتجاجة والمنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون هو
 السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سبب
 الجملة واذا قلنا ان البخار بحيث لا ينفذ في الجاري
 الارض وكانت الارض كثيفة عديم المسام حتى
 طالب بالبرج ولم يمكنه النفوذ فنزلت الارض
 وكذا الريح والدخان وبما قويت المادة على شق
 الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج نار لشد
 الحركة المقنضية لاشتعال البخار والدخان المتمزج
 على طبيعة الارض **فصل** في المعادن المركبة
 وهو الذي له صورة نوعية يحفظ تركيبه اتماما

يكون له نشؤ ونماء أولا والثاني المعدني ولا
 اما ان يكون حصر حركة ارادية ولا يكون
 الثاني هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال
 لم ينقص دليل على المعدني والنبات ليس له حصر
 وحركة ارادية وان المعدني ليس له نشؤ ونماء
 غاية عدم الوجدان وان لا يدل على عدم ولذا
 قال شارح التلويح ان المركب لا تحقق كونه ذنوص
 واردة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذنفا
 فهو النبات لا فهو المعدني وقد يتسلسل المشعور
 النبات واختاره في الحركة لما شاهد من ميلانه
 عن سمت استقامته في الصعود اذ كان هناك
 مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يبعث
 اذجا وزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة

الفر

النخل واليقطين امارات شاهدهت بذلك
 ايضا لاغتزال المعدني بمظهر في المراسم هيئة
 النما لا بجمدة والادخنة المحبسة في الارض اذا
 كثرت يتولد منها ما من واذ لا يمكن كثرة اختلطت
 على منسوب لا تتلوهما المختلفة في الكم والكيف
 فيكون منهما الاجسام المعدنية وان غلب الخار
 على الدخان يتولد اليشم والبلور والزيق والشم
 هو ما ابيض وهو القلعي واسود وهو الاسود
 اطلق الرصاص اريد به الابيض وغيره من الجواهر
 المشقة قبل في عذالزيق والرصاص من هذا القسم
 نظرا الى الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي
 يتولد من امتزاج الزئبق والكبريت ولا شك لا
 فيه واما الزئبق فلانه لا شفيف فيه ابيض والماء

تقر عندهم انه متولد من جسم ماء في الطقة
اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة
يحيى لا يوجد له سطح الا وهو مغشوق غلاف من
الاجزاء الكبريتية كالغبار المتشوشة على رطب
هباءى مسحوق غابة السحق بحيث يصير كل قطرة
منها مغشاة بغلاف تولى يحيطها وان غلب الارجاس
يتولد الملح والزاج والكبريت والتوشاد ونحو
اختلاط بعض هذه اى الزبق مع بعض اى الكبريت
تولدت الاجسام الارضية اى الاجسام السبعة
اى المنطوقة وهى القابلة لضرب الطريقة بحيث لا
يتكسر ولا يفرق بل يلبس ويدفع الى اعظم اقنيط
مبل الذهب والفضة والنفاس والمكريد والحارث
والارطب والقلعي **فصل** في النبات وله قوة

في مرق

اى صورة نوعيته عديدة الشهور عند اكثر
يخفف تركيبه ويصدر عنها سائر النباتات في
الاطار المسماة ثقلا وافعال مختلفة بالامور مختلفة
فيل فان الواحد لا يصدر عنه فاعيل مختلفة الا
بالايات المختلفة وفيه نظر لان قوام الواحد بين
هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد في تقديره
يستلزم ان لا يصدر عن الواحد فاعيل مختلفة
الا بالجماع المختلفة سوا كانت تلك الجماعات
او غيرها ويسمى نفسا نباتية وهي كالهوميات
به النوع اما في ذاته كهيئة السر فانه كاللغز
السريري لا يتم السر في حد ذاته الا بها او في
صفاته كالبياض فانه كاللحم لا يبيض الا بكامل
وصفته الا به والا لى كمال اول والثاني كمالان

الجسم طبيعي ليس المراد به هنا ما يقابل الجسم
 بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن ميل
 الطبيعة السريية ومنهم من رفع طبيعي على صفة
 الكمال احتراز عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول
 قد يكون صناعيا يحصل بضعف الانسان كما في الآلة
 وقد يكون طبيعيا لا يدخل لصيغة فيه الى يجوز
 جره على انه صفة للجسم مشتمل على الآلة
 ورفعه على انه صفة كمالى ذواله واحترز به
 عن صور البسائط والمعدنيات من جهة ما
 يتولد ويزيد ويعتري فقط واحترز به عن النفس
 الحيوانية والانسانية فلها قوة غادية لا يحل
 الشخص وهي القوة التي تحل جسمه الى مشكلة
 الجسم الذي هي فيه ليلصق تلك القوة ذلك

الجسم المتشاكل به بدل على ما يحل عنه بالحرارة
 غريزية وغيرها ولها قوة نامية لا يحل كمال الشخص
 والقياس ان يقال شبيهة لكنهم لا يعمون مشاكلا لها
 وهي التتريد في الجسم الذي هي فيه زيادة في قاطرة
 طولاً وعرضاً وعمقاً قيل احترز به عن الزيادة
 الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلاثة لان
 الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب نقصاً
 في البعض الاخر وفيه نظر لان زيادة الجسم
 في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا
 كان كذلك فنقول في الزيادة الصناعية ايضا اذا
 اضاف الصانع الى الشمعة مقدراً اخر من الشمع
 الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال التشويخ
 كمال مبدأ السم في الورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم

كمال نشوة وقيل هما خارجا بقوله على تناسلي
 أي نسبة تقتضيها طبيعة الحيوان وقد يقال التسمين
 والورم خارجان بقوله في قطاره طولاً وعرضاً
 وعقفاً أما التسمين فلأنه لا يزيد الطول بل في العرض
 والعمق وإنما الورم فلا يمنع نوزم الغليظ لا فناء
 وقورم العظام عند الأكتاف وأقول في بحث
 لأن المفهوم من زيادة الجسم انظاره التلقائية
 يزيد مجموعته من حيث هو المجموع لأن يزيد كل جزء
 من أجزائه وقد صرح بعض المحققين بأن التسمين يزيد
 في الطول أيضاً ولها قوة مولدة لأجل بقائه النوع وهي
 التي يأخذ من الجسم الذي هي جزء ويجعله مادة و
 مبدأ لمشكلة أو شئ من جنسها ليشتمل البقاء واعلم
 أن ههنا ثلاثة قوى أحدها ما يجعل الدم المستعد

للمنبوة منياً في الاثنين وثانيها ما يهيئ كل جزء
 من المنى الحاصل من الذكر والآن في الرحم لعضو
 مخصوص بأن يجعل بعضه مستعداً للقيام به وبعضه
 مستعداً للعصبية إلى غير ذلك والمولدة مجموع
 هاتين القوتين فوجدتها اعتبارية وثانيها ما
 تصوره واداءاً لعضو تصوره الخاصة بها وهي
 وقد ذهب المحققون إلى أن صدق التصور عن
 قوة عديمة الشعور بمنع وكان الله أيضاً ذهب
 إلى ذلك فلذا لا يذكر المصور ههنا والغاوية يتركز
 الغذاء ويسكه ويضمه ويدفع ثقله فلهذا
 خواص أربع قوة جاذبة وما سكة وما حاملة و
 دافعة للتقليل لا يبعد أن يتحد الغاذية والمهاضمة
 وأكثر الأطباء الجليلين والبي سميح المسبح وصفاً

الكامل من غير من لا يطأ الناس من لا يعرف قول بينهما
وغاية ما قيل في القوة الهاضمة يتألفها
عند انتهاء فعل الكاذبة وينتدفع فعل الماسكة فإ
جفت جاذبة عضو شي من الدم وامسكتة ماسكة
ذلك العضو فلدم صورة نوعيه واذا استحال
بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى
فيكون ذلك كونه للصورة العضوية وفساد الصورة
الدموية وهذا الكون والفساد دائما يحضرا لان
يحدث هذا من الطبع ما لا يجله بل لا يستعلاذ
للصورة الدموية في الانتقاض وياخذ استعدادها
للصورة العضوية في الاستعداد ولا يزال الا دون
والثاني يشتمل الى ان ينتهي المادة الى حيث يبطل
الصورة الاولى وهي الدموية فتحدث الصورة

العضوية

العضوية فهناك لسان احديهما سابقة على الاخرى
فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية
فعل القوة العازية واورد عليه انه لم يجوز
حصول الحالين بقوة حالة فانه لو اعتبر بعد
مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها
قوة على حدة لصار القوي اكثر من المذكور فان الغذاء
له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضم بعضها تغير
الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية اي
ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة
واحدة وهي الهاضمة فيلزم ان يكون التغير الى
الصورة العضوية اي بتلك القوة بعينها فيكون
هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة
العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية و

محتملة للشؤون الدورية والتامة تفقد الفعل
 او لا حين كمال التشويق الغادية وتفضل الى
 ان تغير جميع الموت وقيل هذا دليل على ان
 بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة
 تختلف لحوالها بالقوة والضعف فيحصل برهنة
 من الغذاء ما ينزل على قدر الحيل وذلك ليس
 اعنى الى قريب الى الثلثين لم يطرأ اليها شئ من
 الضعف فيحصل منه ما يساويه وذلك في سن
 الوقوف اعنى القريب من الاربعين ثم يتراسد
 ضعفا فلا يقوى على تحصيل ما يساويه في التحمل في ذلك
 في سن الاخطا الحف الذي لا يتبين اعنى في سن
 من الستين في سن الاخطا الظاهر الذي هو
 ما بعده الى اخر العمر **فصل** في الحيوان وهو

انفرد

بالنفس الحيوانية وهي كمال اول الجسم طبيعي
 من جهة ما يدركه الحركات الجسمانية ويتركه
 بالارادة اقول هي تبحث لانه ان اراد الاله ان يرحم
 هذين الامرين فقط على ما في النبات فلا يصدر
 التعريف على النفس الحيوانية لانه الله من جهة الانفس
 النباتية ايها الله الاله الذي من جهة مطلقا
 فينتقص التعريف بالنفس الناطقة فالتاسيت يقال
 جهة ما يفعل الافعال النباتية ويدركها الحركات
 الجسمانية ويتركها بالارادة فقط اللهم الا ان يقال
 انه ذهب الى ما زعمه بعضهم من ان بدن الحيوان
 على صورة معدنية لحفظ التركيب على نفس تامة للنعاذية
 والتسمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس و
 الحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس

النباتية لانها وان صدر عنها الصوت العددي
 وهو حفظ التركيب اليستالية من جهة قاطها
 باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة ومحركة
 اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في
 الظاهر فهي خمس والمراد ان للعلوم لنا من الحواس
 خمس لان ممكن الصحة في نفس الامر ان التحقق فيها الكثير
 لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاشية اخرى بعض الحاشيات
 وان لم يعلمها كما ان الالفة لا يعلم قوة الابصار والعين
 لا يعلم قوة السمع وهو قوة العصبية المعروفة
 في مؤخر الصماخ التي فيها هو امجد كالتفريق فاذا وصل
 الهواء المتكثف بكيفية الصوت فتوجد الحاصل من
 قوع او قلع عفيف مع مقاومة المروحة المتعارضة
 للقلوع القاطع الى تلك العصبية وتزعجها او تتركه

الوقت

القوة المودعة فيها وكذا اذا كان الهواء قريباً منها
 وليس المراد بوصول الهواء الحاصل للصوت الا الشئ
 ان هولاء واحداً بعينه يتموج ويتكيف بالصوت
 ويوصله اليها بل ان ما يجاوز ذلك الهواء المتكثف
 بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى
 ان يتموج ويتكيف به الهواء الى الكذ الصماخ فيدركه
 السامع والبصر وهو قوة في ملتقى عصبين
 ثابتين من مقدم الدماغ مجوفتين يتقاربان
 حتى يتلاقيا ويتقاطعا صليبياً ويصير تحويتهما
 واحداً ثم يتباعداً الى العينين فذلك التحريف
 هو في الملتقى او دونه فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع
 النور والمذاهب الشهير للحكماء والابصار ثلثه
 الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار يحترق

شعاع من العين على هيئة مخروط راسه عند
مركز البصر وقاعدته عند سطح البصر ثم اختلوا
فيما بينهم فذهب بعضهم الى ان ذلك المخروط مصمت
وفي بعضه اخرى انه مركب من خطين شعاعين
مستقيمين اطرافهما التي يلي البصر مجمعة عند مركزه
ثم يمتد متفرقة الى البصر فما يطبق عليه من البصر
الطرف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين الطرفين
تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المساحة
التي في غاية الرقة في سطوح البصرات وفيه جماعة
ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم
فاذا انتهى الى البصر ترك على سطحه في جهة طول
عرضه حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته هيئة
مخروطية التناوب هذا بطبيعتين وهوان لا

العينين

بالانطباع وهو الختار عند سطوح واتباعه
كالشبح الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة البصر بالامر
يوجب تعددا فيعين به صورة على التجليدية ولا
يكفي في الابصار الانطباع في التجليدية والاولى شيئا
واحدا لثنتين لانطباع صورة في جليد في العين بل
لا بد من تادى الصورة الى طبقة العصبين المحييين
والى الحس المشترك ولم يريدوا تادى الصورة من
الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك لثقل الاعراض
التي هي الصورة بل ارادوا ان انطبعا في الجليدية
بعد فيض الصورة على الملتقى وفيضاتها عليه
معد فيضاتها على الحس المشترك وان كانت هذه
طائفة من الحكماء وهوان لا بصرا ليدل الانطباع
ولا يخرج الشعاع بل بان الطول المشف الذي

العينين

البصر والمرئى وكيف بكيفية الشعاع الذي البصر
 ويصير بذلك التلاصق والشم وهو قوة في اليد
 ثابتين من مقدم الدماغ شبيهتين بنجليتي
 الشدي والجموع على أن الهواء المتوسط بين القوة
 الشامة وفي الرئحة تتكيف بالرئحة الأقرب في
 الأقرب إلى أن يصل إلى الجواز الشامة فيدركها
 وقال بعضهم سببه بحر وانفصال الجزء من في
 يتحاطب الجزء الهوائية فيصل إلى الشامة وقد يقال
 أنه يفعل في الرئحة في الشامة من غير سحالة
 في الهواء ولا بحر وانفصال والذوق وهو قوة في
 العصبية المفروضة على السور والحواس
 الرطوبة اللعابية بأن تحاطبها الجزء لطيفيته
 من في الطعم ثم يغوص هذه الرطوبة معها في جرم

اللسان إلى الذائقة فالمحسوس بلح هو كيفية
 ذي الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل
 الجهر الحامل لكيفية الحاسة أو بان يتكيف
 الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها
 فيكون المحسوس بكيفيةها واللحس وهو قوة في
 العصبية الخاططة لاكثر البدن وفي هيج بور
 إلى الحاقوة واحدة وقال كثير من المحققين يتم
 الشيخ انها اربعة الحلكة بين الحرارة والبرودة
 بين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والنعومة
 وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحكم بين
 الثقل والخفة وأما التي الباطن فهي انهم خسر
 بالاستقرار الحاصل المشترك والخيال والهم والظن
 والمنفعة عند جميعها من المدرك مع ان القوة

المدركة منها هو الحس المشترك والوهم فقط لأن
 الباقي ^{على} مبعين الأول والاما الحس المشترك و
 يسمى باليونانية بـ تقاسميا الى لوح النفس فهو قوة
 مرتبة في مقدم التجويف الأول من تجا وفيه الثالثة
 التي في الدماغ وقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس
 الظاهرة فهو لا يكمل ليس لها وهذا يسمى حسا مشتركا
 وهي غير البصر لانها شاهد القطرة ان لا تخطا ^{تحت}
 والنقطة الدائرة في عطف مستديرا وليست قسما
 اي الحفظ المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا
 يرسم فيه الا للقابل وهو القطرة والنقطة
 فان اقسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر
 يرسم فيها صورة القطرة والنقطة وينفي قليلا
 على وجه يتصل اقسام البصرية للتناحية

بعضها على بعضا في شاهد خط واعتبر على بانه
 يجوز ان يكون اتصال الاقسام في البصر وان
 يرسم للقابل الثاني قبل ان يزول الرسم الاول والقطعة
 اقسام الاول وبعده تعقلا في فيكونان معا
 الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ
 عند الجهور والحق في شرح الاشياء والاشياء
 للصورة الباطن المقدم هوالة الحس المشترك
 الا ان ما في مقدم ذلك الباطن بالحس المشترك
 وما في مؤخره بالخيا الاختصاص بجمع صور الحس
 وتعلمها بعد الغيبوبة وهي خزن في الحس المشترك
 فاذا شاهدنا صورة ثم ذهنا عنها زمانا ثم
 شاهدنا مرة اخرى حكم عليها بانها هي التي شاهدنا
 قبل فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا ان

الذهول لا يمنع من الحكم بانها هي التي شاهدنا
 قبل ذلك قيل هذا الملازمة ممنوعة لجواز ان
 يكون انقطاعها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون
 الاختلاف بين حالتي الدهول والنسيان يملك الاتصال
 بها وعدمها وتعرض عليهما بان الغائبة لا ينفك
 للصورة اما ان يكون جوهر مفارقة وقوة جسمها
 فالاول باطل لان المفارقة لا تقيم فيها الصورة
 الجزئية المكيفة بالحوادث المادية وكذا الثاني
 لانه لو لم يكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية
 الغائبة عنا بالاتصال لم يكن ان يبصر شخص
 يسمع بياصرة الغير وسامعه وبطلان ذلك
 يخفى على احد اقول فيدبح لانه لا يلزم من كون
 الحافظة اقوال بالصورة قوة امكان ان يدرك شيئا

بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم
 امكان ان يبصر شخص ويسمع بياصرة الغير وسامعه
 بل اللازم منه هو امكان ان يدرك شيئا اقسام
 وقوة جسمانية غائبة بالاتصال كالتقوى للحالة
 في الاجرام السماوية وهو غير ظاهر البطلان وقد
 يقال الذي يدل على وجود هذه القوة الغيبية
 غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الآخر كما
 في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة
 يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون
 الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهي
 الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفي نظر
 لان الحفظ مسبق بالقوى وشروط به ضرورة
 فقد اجتمع في قوة واحدة سببونها بالحوادث

القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل
 فاجتماع الحفظ والقبول في شئ واحد لا يقدح في
 قوهما الواحد لا يصد رغبة الا الواحد وما لا
 فهو قوة مرتبة في الازمان كله لكن الاختصاص بها
 التجويف الا وسطها من الازمان كما يدرك للمعاني وهي
 يدرك بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة في
 الحسوس كالقوة الحافظة والشاة بان الذي يمتد
 والولد معطوف عليه واما الحافظة فهي قوت
 مرتبة في اول التجويف الاخر من الازمان يحفظ ما يدرك
 القوة الوهيمية من المعاني الجزئية الغير الحسوسة
 المعينة الموجودة في الحسوس وهي خزانة القوة
 الوهيمية واما المتفرقة فهي قوة مرتبة في البطن
 اى الاوسط من الازمان وسلطانها في الجزء الاخر

نذكر

من ذلك التجويف من شاتها ترتكيب بعض ما في الخيال
 او الحافظة من الصور والمعاني مع بعض تفصيل
 بعضها عن بعض وهذه القوة اذا استعملها العقل
 مدركاته يضم بعضها الى بعض او يفصله عنه
 سميت مفكرة واذا استعملها الوجدان في الحسوس مطلقا
 سميت مختلة فان قيل كيف يستعمل الوجدان
 الصور الحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بان
 القوة الباطنة كلزايها المتعاقبة فيتمكن الى كل
 ما ارتسم في الاخرى والوهيمية هي سلطان تلك القوة
 فلهما تصرف في مدركاتها بلها تسلط على مدركاتها
 فينازعها ويحكم عليها بخلاف الحكماء واما القوة
 المحركة فينقسم الى باعته وفاعله اما الباعثة
 ويسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارتسم في الخيال

صورة مطلوبة او مبرورة عنها حملت في تلك
 القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي في
 الباعثة ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب اليه الاشياء
 المتصلة المتحركة سواء كانت ضارة في نفس الامر
 او نافعة لحصول اللذة يسمى قوة شهوانية لان حملها
 هذا تابع للشهوة بالحصول للملائم المسمى شهوة وان
 حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به للتفكير
 سواء كان ضار في نفس الامر او مفيد لطلب الغلبة
 يسمى قوة غضبية لانها المهيمنة على دفع المنفعة
 المسمى غضبا واما الفاعلة وهي التي بعد العضلات
 بعضها وبسطها وتتحركها وارتخائها على التبرك
فصل في الانسان وهو مختص بالفكر الناطق
 وهي كالاول لجسم طبيعي الى من جهة ما يدرك

الامور الكلية والجزئية المجردة ويفعل الاعمال
 الفكرية او المحسوسة فلها باعتبارها بخاصتها من
 الانا وقوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصورات
 اي الامور التصويرية والتصديقية ويسمى تلك
 العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحريك
 الانسان الى الاعمال الجزئية بالتفكير والبرهان
 بالحس على مقتضى ادراك واعتقادات بخاصتها اي تلك
 الافعال ويسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية
 والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المراتبة
 الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل
 هي مستعدة لها التي يكون نقلها بالانطباع فان
 النفس لا تخلو عن العلم المحسوس بنفسها وهي في
 هذه المراتبة العقل الحيواني والذات اطلاقا على

النفس هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب المرتبة
الثانية ان يحصل لها المعقولات البدئية بسبب
احساس الحريات والتبني لما بيننا من المشاركة
المباشرة فان النفس اذا احتسبت حريات كثيرة دار
صورها في الاتهام الحتمية ولاحظت نسبة بعضها
الى بعض استعداد لان يقنع عليها من المداورة
كطية واحكام فيها بينها بالضرورة ويستعد استعداد
قريب لان ينتقل من البدئيات الى النظريات بالفكر
والحدس وهي العقول بالملكة قبل ما حصلها من ملكة
الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس هذا المنة
الاستعداد للانتقال والمراد بالملكة ما يقابل
الحال الي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال
الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العبد

كانت قد حصل للنفس بها وجود الانتقال اليها
على قربة كايستوي العقل عقلا بالفعل مع كونه بالقول
لان قوته قربة من الفعل اجدا والمرتبة الثالثة
ان يحصل لها المعقولات النظرية لكي لا تظالمها بالثقل
بالصارت مخزونة عندها بحيث يستحضرها متى
شادت بالحاجة الى الاستياد وذلك انما هو
اذا لاحظت النظريات مرة بعد اخرى حتى يحصل لها
ملكة يقوى بها على تلك الاستحضار وهي العقل
بالفعل وقال صاحب الحاشيات عتدي انه لا اعتبار
بملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدر على
الاستحضار كافي فاذا حضرت المعقولات و
ذهلت عنها هي قادرة على استحضارها فلهذا المنة
لولا ان يكون عقلا بالفعل لم يحضر مراتب القوة النظرية

في الاربعة فلا بد من الاختصار على الاقل على
 الاستحضار والمرتبة الاربعة ان يطالع معقولا
 المكتسبة وهي العقل المطلقة اعتبارها اكثرهم بالقياس
 الى كل معقول بانفراده ولا شبهة في وقوعها
 هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع العقول
 معاً والظاهر انها يكون في الارض ومنهم من يوجب
 في هذه النشأة لنفسه كماله لا يشغلها اشارات
 فانهم مع كونهم في جلايب ابدانهم قد انزلوا
 في سلك المجزئات التي تشاهد دائماً واعلم ان العقل
 متأخر في الحدوث تماماً اللهم عقلاً مطلقاً لان
 المبدء له ما يشاهد ويرى ويشترك في امر ملكه وسد
 عليه البقاء لان المشاهدة تزدل سرعة بقاء ملكه
 الاختصار مستمرة فيوصل بها الى مرات مشاهد

فمنهم من ينظر الى التأخر في الحدوث في جعله
 رابعة ومنهم من ينظر الى التقدم في البقاء في جعله
 مرتبة ثالثة ويسمى معقولا لانها عقلاً مستقلاً
 لا يخفى على من احاط بكتب الفنون ما ذكره خلاف
 اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستقلاً
 الا على النفس المرتبة ففسر تلك المرتبة ثم العقل
 بالملكة ان كانت الغاية بان يكون حصول كل
 نظري بالحدس من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قد
 اعلم ان القوة العاقلة اراد بها النقل الناطقة
 فانها كما يطلق على مبدأ التعقل للنفس يطلق على
 نفسها ايضاً مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية
 لكانت ذات وضع فاما ان ينقسم او ينقسم لا يسد
 الى الاول لان ماله وضع من الجواهر فهو منقسم

على ما حكي في الخبر ولا سبيل إلى الثاني لأن معقولها
 ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط
 ما لا يجوز له اقسام بالفعال وبالقوة فلا يلزم قوله
 كل مركب اما ركب من البساط وان اراد ما لا يجوز
 بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير مباح
 لبساطة لان الحال في احد جزئها غير الحال في
 الاخر فانه هذا اذا كان الحمول يراى وهو فيها
 مخبى بصددهم وان كانت مركبة وكل مركب اما
 مركب من البساط ضرورة امتناع تركيب الشيء من
 اجزاء غير متناهية قبل ان ينقسم تلك البساط
 خالوا ونقول ايضا ان التعقل اى تعقل النفس المجردة
 ليس بالالة الحسنة والافترس في الكلال لضعف
 البدن كانه غير لما دى الاحساس والحركات وليس

لا بد من

لان البدن بعد الاربعين ياخذ في نقصان مع
 ان القوة العاقلة اى ما به تعقل النفس هنا لا تنزع
 في الكمال ولما الحرافة الطارئة في اواخر الشيخوخة
 فليضعف القوة العاقلة بل لا تستغنى النفس
 تدبير البدن المتشرف تركيبه الى الاستحلال وذلك
 الاستغنى يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز
 ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما
 يرى من انه اذا تعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند
 النفس بسبب التمرن والاعتقاد فان المدا ومير على
 فعل من المشايخ بقدرة وى على ما لا يقدر على مثله
 الشبان لا قوياه وفي اخر سن الشيخ يستولى الضعف
 على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى
 للتمرن والاعتقاد اثر يعتد به فيعجز الحرافة ايضا

يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة
 اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك
 يقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفس ^{طاهرة}
 حادثة مع حدث الابدان كما ذهب اليه ارسطو
 خلافا لافلاطون فانها قد لا يقدر لها الابدان ^{تكون}
 موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة ^{تختلف}
 بينها اما ان يكون بالماهية ولو ان لها ^{فيها}
 المفاتيح لا جاز ان يكون بالماهية ولو ان لها
 لانها مشتركة استدلو على اشتراكها في الماهية
 لشمول احد واحد لها وفيه نظر لان ما
 عرفوا النفس به حد لها وان سلم فلم لا يكون ^{لقد}
 المشترك بين النفوس وفيها مخالفة بالحقيقة
 وما به الاشتراك غير ما به الاختيار ولا جاز

ان يكون بالعوارض المتعارضة لان العوارض انما
 يلحق الشيء بسبب التقابل في العوارض المتعارضة ^{لشيء}
 لا يفيض من المبدأ الفياض عليه الا تقابل في الشيء
 واختلاف استعداداته لان الماهية لا يمتنع ^{تقتضي}
 لانها لا تكون العارضة لانها لا تقابل لنفس
 عوارضها انما هو البدن فليكن الابدان موجودة
 ليركن النفوس موجودة على التعدد ولا اختلاف
 فيكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة ^{تجوز}
 على إطلاق التنازع اذ على تقدير رجحان ^{فيها}
 قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المتعارضة
 الحاصلة لها بايدان اخرى سابقة لا الى نهاية
القسم الثاني في الاهلية اي في مباحث الحكمة
 الاهلية بمعنى الامر وهو على ثلاثة فنون لان ما

لا يمتنع للمادة اما ان يكون مقدارها وهو
الامور العامة او الاثنان اما واجب وممكن
الفصل الاول في تقاسيم الوجود قبل ادبها الامور
العامة لكونها امور يتقسم للماهية اليها بالحيث
والمراد بالامور العامة ما لا يتحقق بقسم من اقسام
الموجوآت التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل
ما يشتمل جميع الموجودات واكثرها وقيل هي الاشياء
جميع الموجودات على الاطلاق وعلى سبيل التقابل
يكون هومع ما يقابلها شاملا لها ولما كان هذا
التعريف شاملا لجميع الموجودات فان اشكال الشخص
بكل واحد من الجوهر والعرض يقع مع ما يقابلها
يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا
اخر وهو يتعلق بكل واحد من المتقابلين

علم وهو مرتب على سبعة فصول **فصل في الكل**
والجزئي اي اما الكل واحد بالعدد مشترك بين
كثيرين والخارج والاكوان ليس الواحد بعينه متو
بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه
وابيض هف ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين
انما يمنع والذات الواحدة الشخصية دون الذات
الواحدة النوعية والجنسية وقاله الطائفة
الانسانية مثلا موجودة في الخارج مشتركة بين
افرادها وهي في كل فرد منها معرفة لشخص معين
وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع للمعرفة
معا يلزم مشترك شخص واحد بعينه بين امور
كثيرة بالاشتراك هو المعروف وحده ولا احتمال
فيه ورده عليه بان كل موجود في الخارج هو

فليس

بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن
 غير كان معينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه
 بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة
 في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعمدها في الخارج
 متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا
 يتصور كونها موجودة في الخارج ومشاركة بين
 افرادها بل هو معنى معقولة النفس وطابق لكل
 واحد من جزئياته في الخارج على معنى ما في
 لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجيه كما
 ذلك الشخص نفسه من غير تفاوت واصلا بغير وجود
 متشخصا بتخص في زيد عين زيد ولو وجد
 متشخصا بتخص في زيد كان عينه وهكذا الحال با
 النسبة الى سائر افراد هذه الانسانية على ما ذهب

فقد

من قال ان الحاصل في النفس هو ما هيات الاشياء
 ولما من قال بالحاصل فيها صورها واشباحها
 المتخالفة لها بالحقائق فالكل عند هؤلاء متساويا
 المعلومه لها ولما لم يجز فالتمايز بين متشخصات
 الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والابن وغيرهما
 اقوال هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد
 يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة
 الكلية مع ان يكون متحصرة فيه قد نقل صاحب
 عن بعض الفلاس اننا لا نعقل العوارض للشخصية
 فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان
 كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين
 عند العقل ان تشخص العوارض الخارجيه بل وجود
 موقوف على وجود الموضع وتخصه فليكن

في تشخصه الى امر من المحققان الشخص هو المبدأ
 الفاعل فالشخص ليس له هذه الهوية وهذه الهوية
 بها يكون الهوية لذاتها وهو واجب الوجود بها
 يكون هذه الهوية بالغير فلا غير هو الذي يحصل
 هذه الهوية ولا تعني الشخص لا هذا لان كل كلى
 فان فسر تصور غير واحد من الشركة بين كثيرين
 يقال لكل واحد منها انه هو والشخص من حيث
 هو واحد من الشركة فالشخص لا يدعى على الطبيعة الكلية
 اقول المناسب يقال للشخص انه لا يتحقق الا في
 ويمكن ان يكلف ويقال المراد بالشخص فيهما سبق
 الشخص باعتبار انه يحمل الشخص شخصا يطلق
 المنوع على الفصل باعتبار انه يحمل النوع نوعا
 ويكون جمع الشخص باعتبار افراد **فصل**

في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا يقسم
 من الجهة التي يقال له انه واحد المناسب ان يق
 ما لا يقسم من حيث انه لا يقسم وهو قد يكون
 واحد بالشخص في الحالة يكون امور كثيرة لها جهة
 وحدة في اما مقومة لتلك الامور وعارضا لها
 خارجة عنها محمولة عليها ولا مقومة ولا عارضا
 والاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرق **فصل**
 وقد يكون بالفصل والنوع كزبد وعمر المتحدون
 بالناطق والانس والثاني قد يكون بالمجمل ان كانت
 جهة الوحدة محمولة بالقطع على تلك الامور كالقطر
 النج المجمل عليهما لا يميز وقد يكون بالموضوع ان
 كانت جهة الوحدة موضوعا بالقطع كما كان كتاب
 الفاضل للمجلد على الانس العارضا لها **فصل**

عنهما وامكان حملهما عليهما وانما كانت نسبة النفس
 اليه ونسبة الملك الى المدينة فان النفس تعلقت
 خاصا بالبدن بحسب تدبيره والتفريق فيه
 دون غيره من الابدان وكذا الملك تعلقت خاصا بمدينة
 بحيث لا بد من هاتين في هادون غيرهما من الملكين
 فهذه التعلقا نسبتان متعزتان والتدبير الذي
 ليس متوقفا ولا خاضعا لشيء منهما بل هو عارض للنفس
 الملك وقد يكون واحدا بالعدد اي بالتخصيص كيدوي
 وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للتسمية وقد
 يكون بالاتصال وهو الذي يقسم بالفترة الى اجزاء
 متشابهة في الحقيقة كلما وقد يقال الواحد لا
 لمقدارين متلاقين عند صفة مشتركة بينهما كالخطين
 المحيطين بزاوية وقد يقال انهما جسمين بل من

قوله

حركة كل واحد منهما حركة اخرى وقد يكون التركيب
 وهو الذي كان فيه فترة بالفعل كالبيت وقد يكون
 حقيقيا وهو الذي يقسم أصلا كالنقطة والمفارق
 واما الكثير وهو الذي كان فيه كثرة بالفعل يقال له
 اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هلا فيه قيل لما كان
 التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يعدل ان يقسم
 المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه
 ماهية فلهذا ورد هداية في بيان حقيقة التقابل
 واتصافه دفعا لذلك الاشتباه اقول لا فرق بين
 لما ذكر المصان الكثير لا يقال الواحد لا يحصل
 للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ما اذا فوه هذه
 الهداية لتحقيقه ويوضحه الاثنان قيل في
 فان التقابل انما يعبر في الاعراض دون الجواهر

المادة

وكأنه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد في الصور
النوعية اي قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
لا يمكن اجتماعهما في شئ واحد اذ به الموضوع او
على اختلاف القولين في تضاد الصورة النوعية وعدمه
ولا يفهم مما سياتي من اخذ الموضوع في تعريف التقابل
بالعدم والملكية ان المراد هو الاول المجاز ان يكون ذلك
اشارة الى ان دينك المتقابل لا يعتبر ان الا بالنتيجة
من جهة واحدة قيل هذا لا يدخل المتضادين كالفق
والبقوة العارضين ازيد من جهتين ونوقش فيه بال
الايق والبقوة المذكورين ليستا بمضابفتين لان
تعقل احد بهما ليس بالقياس الى الاخرى بل بحسب
بان مطلق لا قوة والبقوة متضايفان مع جواز
اجتماعهما في ذات واحدة من جهة واحدة وهو خروج

الطريق

الطريق فيهم المقيّد ولا حصر انما هو من خروج
الطريقين المقيدين حتى توجد ما ذكر واقسامه
اربعة قالوا لا فهم اما بوجوديان او على الاو
اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما
متضايفان والا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون
وجوديا ولا خورعدنيا فاما ان يعتبر في العدم محض
قابل للوجود فهما العدم والملكية اولا فهما المتك
الاجاب ووجه عليه اما ان لا يظن ان يكون
عدمين وتقيديان ان العدم للطلوع لا يقابل نفسه
ولا العدم المتضاد اجتماعه معه والعدم المتضاد
لا يقابل العدم المتضاد اجتماعهما في كل موجود مع
هما اضيق اليه العدمان وقيد نظر لحوالان يكون
احدا لغيرين مضافا الى الاخر كالعمر وعدم العمر

وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين الذين انصف
 اليهما العدان واسطة كعدم القيام بالقيام وعدم
 القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق
 العدان على شيء كعدم الحول عما من شأنه ان يكون
 الحول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فان وجود
 المزمع يحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود
 الحركية الجسم مع انتفاء التحركة اللازمة لها عند
 ليس بخلاف عدم الملكة في السلب لا يجاب ان
 المعبر فيهما ان يكون العددي عددا للوجودي لحد
 الصفة المشهورة وهما الموجودان المناسب
 لوجبه المحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجود
 ههنا ما لا يكون السلب جزء من مفهومه وهو ان
 من الوجود غير المتضادين كالسواد والابيض قد

٢٠

يشترط في الصدين ان يكون بينهما غاية التفرقة
 والعدديتين بالتحققين وثانيهما المتضادان
 وهما الوجودان بل وجوديان يعقل كل واحد منهما
 بالنسبة الى الآخر كالبوة والبسوة والثالثا المتضادان
 بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما موجبا
 والاخر عدديا اي عدم ذلك الوجود كعدم مطلقا
 بل يعتري فيهما موضوع ثالثا ذلك الموجود بل الوجود
 كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر في السلب
 شخصه في وقت انضافه بالامر العددي فهو
 عدم والملكة المشهورة تارة كالكسبية فانهما عددا
 للجهة عما من شأنه في ذلك الوقت ان يكون متضادا
 فان الصبي لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله له
 شخصه اعم من ذلك بان لا يفتقد بذلك الوقت

كعدم الشيء عن الطفل ويعبر فيه بحسب ما
 كالعقل للكله او حسه القريب كالعقل البعيد
 كعدم الحركة الارادية للجبال فان حسه البعيد
 الجسم الذي هو فوق الجبال الحركة الارادية في العقل
 والملكة الحقيقية واربها المتقابلان بالسلب
 كالفريسة والافريسة وذلك الفريسة في الوجود
 اي هما امران عقليان وادان على النسبة التي العقل
 ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا وهذا وقال الشيخ
 الشفاء ان المتقابلين بالاجزاء والسلب لا يحتملا
 الصدق والسلب فبسيطة كالفريسة والافريسة
 والافريسة كقولنا زيد فليس زيد فافريسة
 هذين المعنيين على موضع واحد في زمان واحد
 وقال ابنه ان من المتقابل لا يجازي والسلب معنى لا يجازي

وجودا بمعنى كان سوله كان باعتبار وجوده في
 نفسه او وجوده لغيره ومع السلب وجودا في
 كان سوله كان لا وجوده في نفسه ولا وجوده لغيره
فصل في المتقدم والمتأخر المتقدم بقا على خمسة
 اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم
 بالطبع وهو الذي يمكن ان يوجد الاخر كبر الخفاء
 بمقتضى التأخر الا وهو موجود معه او قبله ليشتمل
 المعدن وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر اى التأخر
 بوجوده قيل ينبغي ان يراد في تفسيره قد يكونه غير
 في التأخر يخرج عنه المتقدم بالعلية اقول لا يضر
 لانه ان اراد غير الموت للشيء شأنا التأخر وارتفاع
 مواضعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد
 وليس الاخر موجود بمعنى عنه وان اراد كونه غير

مؤثر في الجملة فذكر ان الفاعل الغير المستقل متقدم
 بالطبع على المفعول عندهم فاذا زيد هذا القيد
 التفرع بما مع التقدم الواحد لاثنين والثالث
 بالتقدم لشيء على غيره والرابع المتقدم بالترتيب
 وهو ما كان اقرب من مبدأ محدودة كترتيب الصفوف
 المسجدة منسوبة الى المجرى كترتيب الاجناس والافان
 الاضافية على سبيل التصاعد والنزول والخاص
 المتقدم بالعلية هو الفاعل المستقل بالاثبات والجمع
 بشرائطه وارتفاع موافقه وعند هذا الحكم ان
 الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالاثبات او لا يعلم
 ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في
 معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج
 الى الخارج وبما يقال للمعنى المتقدم تقدم بالطبع

بغير

يختص التقدم بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ
 استعملها في قاطب نفوسا بالشفاعا كذلك تقدم
 اليد على حركة العلم وان كانتا معا الزمان فان التقيد
 يحكم بانه تحريك اليد فتحرك العلم بالعكس والحصر
 الاقسام الخمسة استقر في وقد يقال للضبط المتقد
 ان احتاج اليه للتأخر فان كان كافيا في وجوده
 فالتقدم بالعلية والافاظع وان لم يكن محتاجا
 اليه فان لم يكن احتجا عما الوجود فالتقدم بالزما
 وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيبا فالتقدم بالز
 والافاظع والتأخر فيقال على ما يقال بالتقدم
 فتعد اقسامه بحسب اقسام التقدم **فصل في التقدم**
 والمحدث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده
 من غير وهو مختص بالحق سبحانه وتعالى والتقدم بال

هو الذي لا أثر لها كالفلك والحديث بالذات
هو الذي يكون وجوده من غير كماله والحديث بال
الزمان هو الذي يكون له زمانه ابتداءً وحقاً كان وقت
لا يمكن هو فيه موجوداً ثم انقضى ذلك الوقت وجاء
وقت صار هو فيه موجوداً كالكليات العنصرية فأن
بالذات شخص مطلقاً من القديم بالزمان وهو لم يكن
من الحديث بالذات وهو لم يخلق من الحديث بالزمان
والباقي متباعدة وكل جادته فهو مسبق بمادة أي
يكون موضوعاً للحادث أن كان عرضاً أو هو لا أن
صورتاً أو متعلقة أن كان نفساً ومدة والتأني في ظاهر
تصوره فهو به ولا أول لأن المكان وجوده سابق
على وجوده ولا لما كان قبله ممكناً بل متنعاً بالذات
لا متنعاً كون المعدوم واجباً بالذات ثم صار ممكناً

لا يجوز

في وقت وجوده فيلزم انتقال الشيء من امتناع الذات
إلى الامكان الذي هو هدف ذلك الامكان امر وجود
أي موجوداً لا فرق بين قولنا مكانه لا وبين قولنا
لا مكان له فلو كان الامكان عدسياً لم يكن الممكن
ممكناً هدف فيه نظرات ما ذكرنا في امتناع وجود
العدم بأن يقال لو كانا عدسيتين لم يكن امتنعاً
ولا المعدوم معدوماً لا فرق بين قولنا امتناع
ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له وجعله أن
قوله امكانه لا معناه أنه متصف بصفة عدسية
هي الامكان وقوله لا مكان له معناه سلب تلك
الصفة العدسية منه وكان فرقاً بين انصاف الشيء
بصفة شبيهة وبين سلب انصافها كذا في الشيء
فرق بين انصاف الشيء بصفة عدسية وبين سلب

لا تصاف بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لا هو
 ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما
 يتحقق موصوفها والموصوف هنا وهو الحادث معد
 فيكون امكان الحادث قبل وجوده معد وما هو
 معنى قولنا لا امكان الحادث قبل وجوده والفارق
 لم يتحقق بلغة الكلام حيث حمله على عدم الفرق
 بين القولين بالمستلزم وليس كذلك لالترادف كون
 الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل
 الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين
 بعيدا قول فيه بحيث لان قولنا امكانه لا يستلزم
 لقولنا لا امكان له بمعنى انه لا يصفى لا امكان فان
 العدم والامتناع عريان مع ان المعدوم والمنتهى
 يشقان بهما وهذا هو المعنى المشيد في هذا المقام لا

ان امكانه قبل وجوده معدوم ولا امكان يكون
 قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالافتقار
 الى ما هو امكان الوجود له اى الامكان متاخرين
 الوجود وذا الممك فلا يكون قائما بنفسه فيكون
 قائما لمحل الوجود ليس هو نفس ذلك الحادث وهو
 ولا امر منفصل عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشئ
 بالامر المنفصل عنه فيكون متعاقبا به وهما لما
 وما يؤمن من ان امكان الشئ هو افتقار الفاعل
 فيكون قائما به فاسد لان الافتقار معدوم
 بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور ولا يمكن
 وهذا غير مقدور ولا يمكن معهما شيئا لا يتم
 ان المتعلق بالحادث متضمن للمادة بالمعنى المذكور
 يجوز امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث

وانه تعالى الحول والتدبير والتفوق ولو كان ذلك
 الحول فلم يجوز ان يكون الحادث جوهرا جسيما
 حالا في جوهرا كذلك ولم يعم ذلك استبعاد ذلك
 عننا فانما يجوز غير جسيما في فان علوم العقول في القوة
 بل كقياسها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعها
 ذوات العقول والقوى وليس باجسام ولا يمكن
 الموضوع بحيث يتأثر بالجسم وغيره اذ يطرح ما يحيط
 على هذه القاعدة مثلا ما ينبغي ان العقول جميعها لا
 بالفعل لان كون بعضها بالقوة يعجب كون العقول
 لان كذا حادث لا بد له من مادة **فصل** في القوة و
 الفعل القوة هي الشئ الذي هو مبدأ الشئ في الخسوس
 جوهرا وعضوا واوله كان فاعلا وغيره من حيث هو
 اخره للتبديد على ان اخر المتبدي لا يجوز ان يكون متفقا

القول

بالذات بل قد يكون بالاعتبار كما في معالجة الانسان
 نفسه في الحقيقة في الامراض النفسانية فان التعديل
 ههنا اعتباري وانما اعتبارنا الامراض النفسانية في
 العلاج والمعالج متخذين بالذات وتغيرهين بالاعتبار
 ولما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس في الحقيقة
 المعالج هو البدن وهما متغايران بالذات ولعلم ان القوة
 قد يطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى
 يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمتأصل يقتصر على ذلك
 القوة في عنوان الفصل اورد هذا المعنى والجب عنه
 وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة
 من الاثار والافعال كالانقباض والبريق وكيفية
 ويكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك
 اما ان يكون كونه جسيما او لا موقفا فيه والقوة

موجودة فيه والاول باطل والا لا يشترط الا
فيه والثاني بين باطل والا لما كان ذلك مستقرا
الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية فكذا
انها اقول هنا يخرج ان اراد بالامور الاتفاقية
مطلبة الامور الطبيعية فهذه المقدمة ممنوعة وان
ارادها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام
بعضهم حيث قال المتوجه هذا المقام لان الامور
الاتفاقية هي التي لا يكون دائمة ولا اكثرية فالحس
ثم ولعل هذا القول اخذ من ان ذكره من ان
نادى السبيل السبيل ان يكون دائما واكثرية او
مساويا او اقليا فالسبيل الذي ينادى الى السبيل ان
يكون دائما واكثرية او مساويا او اقليا فالسبيل الذي
ينادي الى السبيل احد الوجهين الاولين يسمى سبيبا

فان

فانما وذلك السبيل في غاية ذاتية والسبيل الذي
ينادي الى السبيل احد الوجهين الاخرين يسمى سبيبا
اتفاقيا وذلك السبيل في غاية اتفاقية فاذ هو عن
قوة موجودة فيه وهو المطلق **فصل في العللة**
المعلول العللة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم
يحصل من وجوده وجود غيره فظاهر هذا التعريف
يصدق لا على العللة الفاعلية ولذلك عرفها بعد
هذا بالتي يكون منها وجود المعلول وغاية توجيه
ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره سببا في وجوده
في الجملة ومع هذا لا يطبق على العللة الغائية وعدم
المانع وقد يقال عدم المانع كاشقة عن امر وجود
هو الحاج اليه كعدم الباب المانع للصعود فانه كاشف
عن وجود فصار له قيام يمكن التفرد فيه وكعدا

عمود المانع لسقوط الشئف فانه كاشف عن وجود
 مسافة يمكن تحريك الشئف فيها الا ان الشئ لا يوجد
 رجا لا يعلم الا لا يتم عذري فيعبر عنه بذلك فيسبق
 الى الا وهام ان ذلك الامر العذري هو المحتاج اليه
 لا يخفى انه كلف بالتحقق من خلية الشئ وجود
 استمرام ان يكون محسوسه فقط كالفاعل الشئ
 والمادة والصورة في ان يكون موجودا وامام حسب
 فقط كالمانع فيجب ان يكون موجودا وامام حسب
 معا كالمعداد لا بد من عدمه الطارئة على وجوده
 فيجب ان يوجد ولا يتم لعدم قلنا سبب يقال العلة
 ما يحتاج اليه امر متحققه وهي اربعة اقسام
 وصورية وفاقلية وغائية اما المادية فهي التي
 يكون جزء من المعلوم لا يجب بها ان يكون المعلوم

موجودا بالفعل كالطين للكون واما العلة الصورية
 فهي التي يكون جزء من المعلوم ولا يجب بها ان
 يكون المعلوم بالفعل كالصورة للكون ولا يتراد
 بالعلة المادية والصورية ما يتحصل الاجسام من
 المادة والصورة الجوهرية بل ما يعهما وغيرهما
 من الجواهر والاعراض التي توجد بها امر بالفعل
 بالحق وهما ان علتان للماهية داخلتان فيهما
 كما انهما علتان للوجود اي لتوقفه عليهما فيقتضا
 باسم علة الماهية تميز لهما عن الباقيين المشتركين
 اياها في علية الوجود واما العلة الفاعلية فهي
 التي يكون منها وجود المعلوم كالفاعل للكون ولما
 العلة الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلوم كما
 لغرض المطلوب للكون وهي انما يكون علة بحسب

وجودها الذهني والبلجي وجودها الخارجي فهي
 معلولة لمعلولها الترتيبي عليها وتأخرها عنه في
 الوجود فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس
 شئ واحد لكن بحسب وجودها الذهني والخارجي
 ها تان علتان يثبتان باسم علة الوجود لوقته
 عليهما دون الماهية والحصر المذكورين في الشئ
 والمعدوم عدم المانع وقد يقال ان المقسم هو علة
 الشئ بلا واسطة والمعدوم اقسامه هو العلة لما
 بمعنى القابل للعلل علة الفاعلية بمعنى الفاعل
 المستقبل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل
 المذكورين ولا يحتاج الى المادة كذا لا تأني وويل
 احتياجهم اليه وفيه يحل لا يثبتنا والمقسم
 للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة

انه مقترن في مقترنة الفاعل ثم ان العلة الفاعلية
 متى كانت بسيطة في كانت لاحقة في ذاتها وليكن
 لها صفة ولم يكن لها فعل شرط بامر يستلزم ان
 يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثر
 فهو مركب لا يكون الشئ بحيث يصدر عنه هذا
 الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر فيكون
 تعقل كل منهما بدون الاخر فيخرج هذا من الماهية
 والحد وان كانا داخلين ذات المصدر بزم الترتيب
 في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرهما اي
 اذ لو كانا مستنديين الى غيرهما لم يكن هو مصدر
 الاثرين والمقدور بخلافه فكونه مصدر هذا المفعول
 غير كونه مصدر ذلك المفعول ونقل الكلام اليهما
 فينتهي لامحالة الى ما يوجب التركيب والكترة والذات

لا متناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسيط
 فيقال ان كان كل من مفهومي مصدريه هذا
 ومصدريه ذلك نفس الواحد الحقيقي كان لا يترتب
 ما هيئتان مختلفتان وان كانا داخلية او دخل
 احدهما وكان الاخر عينا لزم الترتيب فقط وان خرج
 او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط
 وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل
 معا فالاقسام ستة فكل خرج وهما خارجا اما اولا
 فلا نه لزم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد
 الحقيقي شي اذ لو صدر عنه كانت مصدريه له
 التي امرها بالكونها نسبة بينه وبين غيره فهو
 اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلوله
 لما مر ونقل الكلام الى مصدر يتبعها او نقول لكان

الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الذي القيا
 عن الواحد وثانيهما مصدرية له ذلك الذي لا شيئا
 واحد وهو متاخر لما اذ عتيم من تحت والمعلول عند
 اتجا والعلية واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري
 فيستغنى عن المصدر وقد يقال لا بد ان يكون للعلية
 خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية
 مع غيره اذ لو لاها ليركن اقتضاها لهذا المعلول او
 من اقتضاها لهذا فلا يصح وجودها معها
 فاذا ركن مع العلة الموجودة امور متعارضة لا
 داخلية فيها ولا خارجة عنها بل كانت بسيطة لها
 بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية لما
 يكون محسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلية
 بحسب ذاتها خصوصية ليست مع غيره امتلا فلا

يمكن ان يكون معلول الخوا لا يلزم ان يكون لها
 خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع
 من العلولين خصوصية ليس لها مع غيره يكون علته
 لشيء منها وفيه يجب ان يكون لذات واحد
 من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك
 الخصوصية لها مع غير تلك الامور فصدت تلك الامور
 بأسرها لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان العلول
 يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني عند
 تحقق جملة الامور المعبرة في تحققة قيل التفسير غير
 جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى العلول
 الاول ولا يتناوله هذا التفسير ولا يصدق عليه
 جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول
 عليها هو خارج عنها وفيه نظر ان لا بد من اعتبار

امكان المعلول فالتركيب لا يتم وقد يجب ان يكون له علة
 الاحتياج الى الفاعل هو لا مكان فالشيء ما لا يعتد به
 متصفا بالامكان لا يطلب له علة فالامكان ما هو
 في جانب المعلول فاما نجد شيئا يمكننا ان نطلب له علة
 ولا شائعا انه مع ذلك لا يتبرأ منه مع الفاعل مرة
 اخرى وفي هذا بان كل من الصور التصوير والمادي مع
 انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان
 الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول
 ومعتبرا فيه ليرزق محذور وايضا لما كان الامكان
 من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر
 تاتين واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فيجب ان يكون له
 هي عينه يكون جزءا من علته التامة ولا يجوز ان يكون
 محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فالحال ان علته العلة

عليها بالمعنى المذكور في صحيح لا نه لولم يكن والوجود
 ح فاما ان يكون ممنوع الوجود وهو صحيح والاما وجد
 او يكون ممكن الوجود فلهذا في وجوده مباح في زمان
 عدمه مباح في زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى
 مرجح من القوة الى الفعل والتميز للماضي من العلة
 الدائمة مشتركة بين الزمانين فلا يكون جملة الوجود
 المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضنا هاست
 هدف في ان الوجود لا يوجد عند تحقق العلة التامة
 فيكون واجباً بالغير ممكن بالذات لا بالاعتبار بما فيه
 من حيث هي لا يجب على الوجود ولا العدم فلا معة
 للممكن بالذات الا هذا هداية لازالة ما سبق الى
 اوهام العدم من ان تأثير العلة في ثبوتها وجوده
 كون الشيء موجوداً لا ينافي تأثير العلة الفاعلة له

الذي

لان الشيء اذا كان معدوماً لم يوجد فاما ان يوقف
 العلة بكونها مفيدة لوجوده سالقة العدم او حالة
 الوجود وفي الحالين يتبعها لا جازان يفيد وجوده
 حالة العدم او في الحالين يتبعها لا لان استبعاد
 والعدم هف فاذا ن يفيد وجوده حالة وجوده
 فلا يلزم تحصيل الحاصل فيكون الشيء موجوداً لا ينافي
 كونه معلولاً قال بعضهم من الارباع العاملة
 المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه
 اليها حتى لا يلزم من فتاة العلة الموجبة له فتاده بل
 يبقى موجوداً بعد فتاة العلة ولذلك تراهم لا يحتاجون
 عن القول بانه لو كان العدم على الارباع العاملة
 عدمه في وجود العالم وسبق تفهيم هذا ما ينافي
 من بقائه البناء بعد ن والوجود البناء فالمعنى

هذه الهداية لأن الله هذا التعم اذ لو بقي المعلول
 بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حال وجود
 وهو لا يماثل بالحقه من ان العلة مؤثرة في
 المعلول حالة وجوده هذا قول فيه بحث اذا انت
 هنا بالذليل ان العلة مؤثرة في ان وجوده لا انها
 مؤثرة حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين
 بقا المعلول بعد فناء العلة فلا يزال هذه الهداية
 المذكور والذي يزيله هو ما ذكره من ان علة امتناع
 الممكن في المؤثر هو لا مكان **نصل** في الجوهري
 كل موجود فاما ان يكون محصيا بالشي وما يافيه
 او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى
 الساري حاله والمسمى فيه محققا من الكلام فيه
 مذكروا لا بد ان يكون لاحدها حجية للصاحبه

لا بد

من الوجود ولا يمنع ذلك الحيل بالضرورة فلا
 اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فسمى المحل هوي
 الحال صورة جسمية وبالعكس فسمى المحل مؤثرا والحال
 عرضا للناسك يقال لا امتناع اما ان يكون من
 الطريقين وهما الهيولي والصورة او من طرفي الحال
 فهو العرض وعمله موضوع وذلك لان الحال مقدر
 الى المحل قطعاً واذا ثبت هذا فنقول الجوهري في الهداية
 التي لا يوجد في الاعداء ان تصف بالوجود الخارج كانت
 لا في موضوع فقط ان هذا المعنى انما يصدق على ما
 يزيد وجودها عليها مع يخرج عنه وليد وجوده
 ليس له ولم الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العينية
 للجواهر فانها وان كانت حال كونها في الدهر فموت
 لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن

وجودها في موضوع وهذا على ما ذهب من يقول
 ان الحاصل الذي هو ما هيئات الاشياء والاختلاف
 انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال ولما قيل
 ان الحاصل الذي هو صور الاشياء واستباحها للظفر
 لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصتها
 صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون
 فلا يكون تلك الصور عند الاعراض موجودة بوجه
 خارج قائمه بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها
 ولما العرض فهو موجود في الموضوع فالصورة العقلية
 للجوهر يكون جوهرها وعضاؤها على الاول الملائمة
 وقد التزمه صاحب العين والانسايك يقال هو
 الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
 ثم الجوهر ان كان محلا للصور والصور في هذا مقصود

بالجسم فانه محال الاعراض مع انه ليس هو بل هو
 بان المولد ان كان محلا للجوهر فهو الجوهرية
 اذ النفس محال للصور الجوهرية مع انها ليست هي
 واذا كان محلا للصور والصور والاشياء محلا للصور
 فان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن
 فان كان متعلقا بالاجسام متعلق بالصور والصور
 فهو النفس الانسانية والعقلية والاشياء العقلية
 قيد التعلق بالصور والصور لان العقل متعلق بالصور
 لكن على ان لا ينفصل واما النفس فقد يكون ممتد
 وقد يكون متوحد كافي الاصابة بالصور والجوهر
 ليس هو بل هو الاقسام الخمسة اذ لو كان جسدا
 ما تحت مركبا من جبر وفصل وليس كذلك لان النفس
 ليست مركبة منهما لانها في الماهية البسيطة

لها لا فيها فلا يكون مركبة ولا اقسام اقسامها
 البسيطة لها لا فيها هـ وفيه نظائر لا يلزم من
 انفس الذين يرتبها في الخارج وانما اقسام العرض
 فتشعبه بالاستقرار الكمال والاكثاف والابتن والتميز
 والملك والوضع والفعل والافعال اما الكمال فهو الذي
 يقبل المساوات واللامساوات لذاته في هذه النظم
 دورية فالساوات هي الاتحاد في الكمال والاولى ان
 يقال ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان يفرق فيه
 اجزاء وانما قالوا لذاته ليجزى الكمال بالعرض متماثل
 الكمال والحال فيه لا يفرق ذلك وينقسم الى منفصل وهو
 ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك الى
 بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة
 واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان

جزء

اعتبر نهاية لحد الجزئين يمكن اعتبارها انها
 للجزء الاخر وان اعتبر بذاته لا يمكن اعتبارها
 للجزء الاخر فليست لها اختصاصا بالحد الجزئين ليس
 الاختصاص بالنسبة الى الاخر بل نسبتها اليها على
 السوية والخط بالقياس الى الجزء على السطح والسطح
 جزء الجسم والان بالقياس الى الجزء في الزمان و
 الحد والمشاركة يجب ان يكون مخالفة بالنوع
 حد ودله لان الحد المشترك يجب ان يكون بحيث اذا
 ضم الى الحد القسمن لم يزد به اصلا واذا فصل منه لم
 ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر
 من المقسوم فيكون التقسيم الى اعداد التقسيمين
 الى ثلاثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى اربعة والتقسيم
 الى اربعة تقسيما الى خمسة وهكذا فان نقطة ليست

جزء من الخط بل هو عرض فيه ذلك الخط بالقياس إلى
 السطح والسطح بالقياس إلى الجسم ولا يوجد بين الخط
 الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها
 إلى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة دا
 وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين
 قسم العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة
 مشتركة بين قسمي الخط كالعقد ذكر وان الكم
 ينصرف في هذا التمثيل باعتبار انواعه ولا يتصل
 وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك
 قار الذات وهو المقدار كخط والسطح والخط اي
 الجسم التام على متصل قار الذات وهو الخط
 قيل ان وجد شي من لزمان لزم اتصال المكون
 بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمتصل

وكلاهما لانه بالبدنية وان اعتبر اتصال اجزائه
 بعضها ببعض كالحبال كان من قبيل القار لا اجتماع
 اجزائه هناك والحبال ان ذلك لا متصل للمتش
 الحبال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده الخارج جزم
 بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير
 قار ولما الكيف فهو هيئة في نفي لا يقتضي للاتية
 قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواني ومن
 جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد
 قيد عدم اقتضاء الاقسمة احترازا عنهما فيقسم
 الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة كالمتصل
 كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر ويسمى انفعاليا
 وغير ذلك كحمة النخل وصفرة الوجع ويسمى انفعالا
 والى كيفيات نفسانية قبلي مختصة بذواتها

الحيوانية بمعنى انها يكون من بين اجسام الحيوان
 دون النبات والجماد فلا يمنع ثبوت بعضها بالحيوانات
 الواجب في وفقر بعضهم بالحققة بذواتها نفس
 مطلقا وهي حالات لا يمكن راحة كالتأني في
 ابتداء الحلقه ومكانات كانت راحة كالتأني
 بعد الروح والعلم وغير ذلك والى كذا استعدا
 ايجال في من جنس الاستعداد فانها معتبرة باستعداد
 شدة بدسوق واللا انفعال كالضاربة وسمي نوع
 او نحو الانفعال كاللبن يحمى عفا والمشمور لثاها
 ثالثا هو الاستعداد الشدة يدسوق الفعل كالمصارعة
 ويصح ان المصارعة لما يتم ثلثة امور العلم بتلك
 والقدر عليها وهي من الكيفية النفسانية وكون
 الاعضا بحيث يعطونها ويملها وهو الحقيقة

في البر

من باب الاستعداد نحو الانفعال فلم يثبت قسم ثا
 فان قيل لما اعترض كل واحد من استعدادي القابل
 للانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذي
 نسبت اليهما على السواء فيكون قسمان الثالث
 مع كون الاشئ قابلا للاخر ان بحيث يمكن بيعه ان
 فيه ذلك الاخر وهذا امر اعتباري انصف به في
 الشئ ثم انه قد يوجد فيه امر يتفاوت بهما
 ذلك المقبول بالنسبة الى القابل قويا بعد ذلك
 هي المتأبى بالاستعدادات فاصل القبول من بالي
 الذي ومراية المقضية لقرب القبول وبعد من باب
 الاستعداد فيكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبر
 في الاستعداد واعلم ان اكثرهم عدو الصلابة واللين
 من الكيفية المادية والحق ما ذهب اليه المذهب

الامام من ان الجسم للابن هو الذي يعجز وهذا امر
 ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه الثاني تحمل
 الثقل المتعارف لثقل تلك الحركة الثالث كونه مستويا
 لقبول قوتك الامرين وليس الا ان بلين لافهما
 محسوسان باليد واللين ليس كذلك فتعبر الثاني
 وهو من الكيفيات المستعددية وكذا الجسم الصلبي
 امور اربعة الاول عدم الانعاز وهو عددي الثاني
 الشكل الثاني على حاله وهو من الكيفيات الحقة بالثبات
 الثالث المقاومة للحسوس بالسر وليست ايضا صلا
 لان الحول الذي في الذوق المتفوح له مقاومة ولا
 صلابته له وكذا الراجح القوي فيها مقاومة ولا
 صلابته فيها الرابع الاستعداد الشديد للثقل
 فكل هذه الصلابة فيكون من الكيفيات المستعددية

ولا كيفيات حقة بالكيفيات المتصلة او المنفصلة
 كالمثلثية والسطح والوجه والقرينة للعددي
 ولما الامن فهو حالته المتصلة بالثبات بسبب حوله
 للكان ولما متى فهو حالته المتصلة بالثبات بسبب حوله
 في الزمان او الان وما الاضافة فهو حالته النسبية
 متكررة كالايوة والبنوة فتر بعضهم النسبية با
 حاصل بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابق
 والبنوة اضافية ان تولد حيوان من نقطة حيوان
 اخر من نوعه نسبة بينهما بواسطها تعبر بالاج
 حالته نسبية وهي الابق والاخر اقرى اقول قيد
 لا تعبر فوالاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة
 معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالنسبة
 الى الاولى ولم يعتبر وفي مفهوم الاضافة كونه

حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بما يكون
 من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكره ويخفى المؤنة
 ولما الملك ويقال له الحدة انه فهو حاله يحصل
 للنسبة بسبب ما يحيط به اي بكلمة او بعضها سواء كان
 امر اجليا كالاها او لا ينقل بالنسبة الصريح به
 فانه وان كان هيئة حاصلة للنسبة بسبب المكان المحيط
 به الا ان المكان لا يتغير بالتغير المتكرر ككون اهل
 اى الهيئة الحاصلة له بسبب كونه مستقما ومتغيرا
 ولما الوضع فهو هيئة حاصلة للنسبة وتغير ان يتغير
 الجسم فلا يتغير التعريف بالشكل الذي هو من مقتضى
 الكيفية نظرا ولا يلحظ في الشكل للاجزاء نسبتها
 في انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجة
 بل المعتبر للجوهر من حيث مع الحد والمحيط به فلا

حاجة الى ما ذكره وايضا ان اريد الجسم الطبيعي فيخرج
 الوضع الثابت للجسم التعليمي بل السائر بالمقادير
 من التعريف وان اريد الجسم للطلو فيدخل الشكل
 للعارض للتعليمي فيخرج الوضع الثابت بالمقادير
 بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها
 الى الامور الخارجة كالتقيام والقعود وقد يقال
 حال النسبة بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض قوط واما
 الفعل فهو الية يحصل للنسبة بسبب تارة فيخرج
 كالتقاطع مادام يقطع واما الانفعال فهو الية يحصل
 للنسبة بسبب تارة عن غيره القان الفعل ولا نقول
 نفس التارة والتاثر لا هيئة اخرى تعرض للنسبة
 التارة والتاثر كالتسخين ما دام يتسخن فيه اشارة
 الى ان الانفعال امر غير قار كذا الفعل ولهذا

غيرهما بان يفعل وان يفعل لهما على التخيـ
 والتفصي ولما الامر المستتر المترتب عليهما فخرج
 عنهما واخر الكيف الفن الثاني في العلم بالقانع
 وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ثبـ
 الوجودية وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو
 لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان يقول ان لا يكون
 الوجود موجودا ويجوز ان يلزم منه لان الموجود
 باسرها يكون جملة مركبة من احاد وكل واحد منهما
 ممكن لذاته فتكون ممكنة لاحتياجها الى كل جزء من اجزائها
 الممكنة والاحتياج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فاحتـ
 اي الجملة الى علة موجبة خارجية اي خارجة عن الجملة
 والعلم به يدعي من زوري قطري القياس وتغير
 بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا يجوزها

اذ علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لا
 كل جزء ممكن محتاج الى علة فالويلي كماله المجموع علة
 لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى
 فلا يكون تلك الاول علة للجميع بل بعضها فقط
 يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة للجميع علة لنفسه
 هي بالحق لا يلزم من امكان الجملة احتياجها الى
 واحدة بالتخصيص بل يجوز ان يكون احتياجها الى علة
 متعاقبة موجبة لاحاد اجزاء مجموعها علة موجبة
 للجملة فيجوز ان يكون الممكن سلسلة غير متناهية
 يكون الثاني علة الاول والثالث علة الثاني و
 هكذا فيكون علة الجملة وهو مجموع الاجزاء التي قبل
 معوصة للعلوية والمعلولية بحيث لا يخرج من المعلوم
 المحقق وقال شارح المواقف الكلام في العلة للوجود

المستقلة بالتأثير والإيجاد فلو كان ما قبل العلول
الآخر علة موجبة للسلسلة بأسرها مستقلاً بالآثار
فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعاً وقد يقال
لتوجيه هذا الكلام في نجاح كل واحد منها إلى علة آخر
عن السلسلة الممكنة أدلوى كين خاصة للزم الدور
التسلسل والتصديق بالاحتياج إلى العلة بعد ولا
الامكان بديهي ولا يخفى عليك أنه غير مناسب للقيام
والموجود الخارج عن جميع الممكنات ولجواب ذاته
فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال
فعدمه محال فوجوده واجب **فصل** في أن وجود واجب
الوجود نفسه حقيقة مراتب الوجودات في الوجود
بحسب القسم العقلي ثلث أدنىها الموجود بالغير الذي
يوجد عنده فلهذا الوجود له ذات ووجود تهما

ذاته وموجد بغيرها فان نظر إلى ذاته وقطع
النظر عن موجد الممكن في نفس الأمر فنكاد لا نجد
عنده ولا شبهة في أنه يمكن بغير تصور انعكاسه
فالتصور والتصور كلاهما يمكن وهذه حال الماهيات
الممكنة كما هو المشهور وأوسطها الموجود بالذات
بوجوده بغيره أي الذي يفتقر ذاته وجوداً متصلاً
تأماً يستحيل معه انعكاس الوجود عنه فهذا الموجود
له ذات ووجود بغيره فتمتنع انعكاس الوجود عنه
بالنظر إلى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانعكاس فأن
محال التصور يمكن وهذا حال الواجب الوجود تعالى على
مذهب جمهور المتكلمين وأعلىها الموجود بالذات
بوجوده عينه أي الذي وجوده عين ذاته فهذا
الموجود ليس له وجود بغير ذاته فلا يمكن تصور



الخارج لانه موجب لا فقار في الخارج وهو موجب
 لا يمكن ولما التركيب الذي للواجب تعافا فلم
 امتناعه لانه لا يوجد في الخارج للواجب بل في الذين
 ولا فقار في الذين لا يوجد لا مكان اذا لم يكن هو
 يحتاج في وجوده الخارج الى غيره ولو كان عارضا لها
 كان الوجود من حيث هو متعلقا بالغير والمفرد
 فيكون ممكنا للذات مستندا الى علته فلا بد له من
 مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم
 ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة
 يجب قبلها معلولها الوجود فان العقل لا يلا
 كون الشيء موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مسببا
 وغيدا له فيكون الشيء موجودا قبل نفسه ^{فان}
 كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته

قربا

يحتاج الى الغير الوجود وهذا هو الحق المحققون
 الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على غير
 الموجودات وظهر في الخارج عنه شيء من الاشياء
 هو حقيقةها وعينها وانما امتازت وتعدت بقيد
 وتعينات اعتبارية **فصل** في ان وجوب الوجود
 وتعيينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون
 الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوفين
 الصفة شهد بغيره له صاحبه قلت معترضه صفتا
 الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى ترتب عليه ما يرتب
 ذات وصفه معا فاتهم قالوا البيان كون الواجب عين
 والقدرة ان ذاته ليست كافية في اكتشاف الاشياء
 عليك بالاحتياج ذلك الى صفة العلم التي تقوم بالاحتياج
 ذاته معا فانه يحتاج في اكتشاف الاشياء لغيرها

عليه الى صفة تقوم به بل المتيقن بما سها مستكشف
 عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة
 العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تارة بذاتها
 لا بصفة زائدة عليها كما في ذاتها في هذا الاعتبار
 حقيقة القدرة وعلية فلا يكون للذات والصفات
 متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمعلوم
 مرجعه اذ حقوق في الصفات مع حصول نتائج
 وغرائها من الذات وحدها اما الاول فلان وجود
 الوجود لو كان زائدا على حقيقة كان معلوما للذات
 بمثل اسبق انفا والعللة ما يلزم وجودها
 وجودها فاستحال ان يوجد المعلول وذلك الوجود
 هو الوجود بالذات ضرورة فيكون وجود الوجود بالذات
 قبل نفسه وهذا محال واما الثاني فلان تعينه لو كان

زائدا على حقيقة كان معلوما للذات والعللة
 ما لم يكن متعينة لا يوجد لا يوجد المعلول لو
 التبعين حاصل قبل نفسه وهو محال **فصل في توحيد**
 واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجب الوجود كان
 مشتركين في وجود الوجود ومتغايرين بامر من الوجود
 وبما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون
 لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان تمام الحقيقة
 لكان وجود الوجود لا يشترطه كما رجاء حقيقة
 كل واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجود الوجود نفس
 حقيقة واجب الوجود وقولهم نابح لان مجيء
 قولهم وجود الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انما
 من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجود الوجود لان
 تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتركا

موجودين واجب الوجود في وجود الوجود لا أنه
 لا يظم من نفس كل منهما حقيقة الوجود فاما
 بين اشتراكهما في وجود الوجود وتمايزهما في الحقيقة
 ولا سبيل إلى الثاني لأن كل واحد منهما مركب مما
 به الاشتراك وتمايزه لا امتياز وكل مركب يحتاج إلى
 غير اجزائه فيكون ممكن الذات وفيه بحث بمسئ
 من أن التركيب الموجه للمكان هو التركيب الخارجي
 لا الذي قيل لا يجوز أن يكون ما به الامتياز أمرا
 عارضا لا مقوما حتى يلزم التركيب واجباً في ذلك
 يوجب أن يكون التعيين عارضا وهو خلاف ما ثبت
 بالبرهان وأقول يمكن توجيه كلام المم بما لا يتو
 عليه ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام
 الحقيقة فهو ما يميزها وعارضها وعلى التقديرين

يلزم أن يكون كل واحد منهما مركبا أما على الأول
 فمن الجنس والفصل أما على الثاني فمن الحقيقة
 التعيين وقد يقال بما بينا من أن التعيين نفس واجب
 الوجود يكفي في ثبات توحيد فان التعيين إذا كان
 نفس الماهية كان نوع تلك الماهية مختصرا في
 بالضرورة أقول فيه بحث لأن المعنى من هذا الدليل
 هو بيان أن واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها
 عينها وهو غير ثابت مأمور لا احتمال أن يكون هناك
 حقا أو مختلفة لطبيعة الوجود تعين كل منهما عين
 فلا بد مع ذلك من إقامة البرهان على التوحيد **فصل**
 في أن واجب الوجود للذات واجب من جميع جهات الوجود
 له حالة منتظرة غير جارية لأن ذاته كافية فيماله
 من الصفات لا أنها لو لم تكن كافية لكان شيء من صفات

من غير فيكون حضوره في الغير ابي وجوده على
 في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اي عدمه على
 لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبر من
 حيث هي بلا شرط حضور الغير وغيبته يجب على
 الوجود لانها امان يجب مع وجود تلك الصفة فلا
 مع عدمها فان كان الوجود مع وجود تلك الصفة لم
 يكن وجودها في الصفة من حضوره وحصولها
 بقايات الواجب من حيث هي بلا اعتبار حضور الغير ان
 كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته وحصولها
 الواجب من حيث هي بلا اعتبار غيبته الغير منها
 اذ لا يلزم من عدم اعتبار عدم ذلك الامر اذ لم
 يجب وجودها في ذات الواجب بلا شرط لم يكن الواجب ذاته
 واجبا لذاته هـ فيل هذا منقوض بالنسبة الى الواجب

فيها مع ان ذات الواجب غير كافية في حصولها لوجودها
 على امور متعارضة ضرورة وقيل لا يلزم الاستدلال
 ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفا بوجبه ذات
 وكل ما بوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبري فقط
 ولما القضي فلا نهال لم يصدق لكان وجوده
 بعض الصفا لغير الذات وذلك الغير ان كان واجبا لذاته
 لزم تعدد الواجب ان كان ممكنا فاما ان بوجبه الذات
 ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناه اعيان
 موجبة اياها من الصفا اذ الواجب بالواجب موجب اولا
 ويكون وجوبه بموجب ذاته بوجبه وتنقل الكلام اليه
 فاما ان يذهب سلبه للموجبات الى غير انها تؤول
 الى موجب بوجبه الذات ويلزم خلا المفروض
 الحاصل ان الذات لولم يوجب الصفات باسرها لزم

احدا لا موانع من تعدد الوجودات المتشعبة
 خلة المذموم فيكون الذات موجبة بجميع الصفات
 المطا قول فيه نظر لا لو لم هذا الزم ان يكون كل ممكن
 موجودا قديما سواء كان صفته للواجب **الحاصل**
 في ان الواجب لا يشارك الممكن في وجوده اي ليس
 الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجوده عين الوجود
 ووجود الممكنات بل هو مقول عليهما قد لا حرجا با
 لتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكن في وجوده على ما
 المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو ما اذن
 له التجرد عن الماهية واللاتميز ولا يجزله شي منهما
 فان وجبه بالتجرد وجب ان يكون وجود الممكنات اظهر
 مجردا عن ارض الماهيات لان مقتضى الطبيعة النورية
 لا يختلص وهو لا ينافي المسبغ مع الشك في وجوده

الخارج

الخارجي المناسب بترك هذا القيد والكلام في
 الوجود المطلق الشامل للذهني والخارجي فلو كان
 وجود المسبغ نفس حقيقته او جزئها لكان الشئ
 الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو
 المناسب ان يقال لا نانعقل المسبغ ولا نعقل
 وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او
 جزئها لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم
 في حالة واحدة او يقال لا نانعقل المسبغ مع الشك
 في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته كما
 امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بين
 وكذا لو كان ذاتها لان الذات في بين الثبوت
 لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم
 اذا كان الماهية معقولة بالكنه وان وجبه له

اللائحة لما كان وجود الباري تعالى مجردا هف
 وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد منهما ماعلنا
 له فيكون لعله فيلزم افتقار واجب الوجود في جرد
 الى غير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات
 هذه هي الكلمة الدالة على السفسفوم في هذا المقام
 وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كما
 لا نسان فاته مالم يستقيم اليه وجود بوجه من الوجوه
 في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لا يلا
 العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم كونه موجودا
 وكل مفهوم مغاير للوجود وهو في كونه موجودا
 في نفس الامر يحتاج الى غير الذي هو الوجود وكل
 ما هو محتاج في كونه موجودا الى غير فهو ممكن اذ
 لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غير

لكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن لا شئ من الممكن
 بواجب شئ من القوميات المتغيرة بواجب الوجود وقد
 ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا
 عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا باضافه
 لذاته ولما وجب ان يكون الواجب شئيا حقيقيا قائما
 بذاته ويكون تعيينه بذاته لا بامره انه على ذاته و
 ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون
 الوجود ومفهوما كليتا يمكن ان يكون له ازيد بل هو
 ذاته شئ حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انفسا
 وقائم بذاته منزوع عن كونه عارضا لغيره فيكون
 الواجب هو الوجود المطلق اي لا يعر عن التعيين
 ولا انضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عرض الوجود
 للماهية الممكنة فليس كونها موجودة الا ان لها

نسبة مخصوصة الى حقيقة الوجود القائم بذاته و
 تلك النسبة على وجه مختلفة وانما شئ يعتد
 الاطلاع على ما هياتها فالموجود على وان كان التوج
 جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كانه معتد به
 ان هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء الحقيقين
فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد
 عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسميا الى اجزاء
 فيقتصر اليها وكل مجرد عن المادة مدرك لما يستحق
 الفصل التالي لهذا الفصل فهو العلم بالذات بغير
 عن المادة بالذات لانه مجرد لان الصور العقلية مجردة مع
 انها ليست مألوفة لانه ذاتة حاصلة عنده فيكون عالما
 بذاته لان العلم بالذات هو العلم بالذات المتعقل هو حصول
 حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولو احققها عند الملك

قالوا المدرك اما جزئي ماديا ولا ولا لانه ان
 محسوسا باحدى الحواس الظاهرة وغير محسوس بها
 اما ان يكون ادراكه موقوف على حصول المادة فادراكه
 الاحساس ولا فادراكه الخيال وادراكه غير محسوس هو
 التوهم واما غير الجزئي للمادي فاما ان يكون جزئيا بل
 كليا او يكون جزئيا غير مادي واما ان كان فادراكه
 المتعقل فالذات متعالي عن الوجودات هذه يدفع بها
 ما يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة
 والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة
 وتعقل الشئ لذاته لا يقضي التغاير بينه وبين العاقل المعقول
 بالذات لان العلم وحصول حقيقة الشئ مجردة عند
 المدرك سواء كانت متغايرة له بالذات او باعتبار
 فان التغير باعتبار كان لتحقيق النسبة قطعاً وهذا

اعم من حضور حقيقة الشيء المعابر بالذات للمادة
 عند ذلك يلزم من كذا لا يخص كذا لا اعم ولا ان
 واحد من الناس يعقل ذاته بذاته ولا لكان له
 اى لكل من الناس نفسا واحدا عاقل ولا يعقل
 ههنا ضرورة وقد يستلزم استحالة علم الشيء
 بانه مستلزم لاجتماع صورتين متمثلتين وهو
 والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوره فلا اجتماع قد
 يحيا ايضا بان لحدى صورتين موجودة بوجوده
 والاخر موجود على وجه الوجودين فلا استحالة ايضا
 المتشع هو ان يحل متمثلان محل واحد ان يحل
 في الاخر **فصل** فان الواجب للذات على الكليات
 لا تخرج عن المادة ولو احتمل كل مجرد عن المادة
 لواجبها اذا كان قائما بذاته سبحانه ان يكون عالما بالكلية

اما الصغرى

اما الصغرى فقد مر ذكرها لا فائدة فيما ذكره لانها
 مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان
 يعقل وهذا يدعى لاختصاصه فان ذاته منزوعة عن العلم
 للمادة المانعة عن العقل فاما تعينه لا تحتاج الى عمل
 بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة
 العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل
 مع كل واحد من المعقولات لتمامه فيمكن ان يقارن
 اى الجردسات والمعقولات في النفس فان الادراك والمعقل
 هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة
 ولو احتملها وكل ما يمكن ان يقارن سائر المعقولات في العقل
 يمكن ان يقارن سائر المعقولات لذاته اى بالنظر الى ما
 سواها كانت في الخارج او في العقل لان صحة المقارنة
 المطلقة لا يتوقف على المقارنة في العقل فان صحة

اما الصغرى

المقارنة المطلقة أي استعدادها متقدّمة على
 المقارنة المطلقة المتقدّمة على المقارنة في العقل لكونها
 أعز من المقارنة في العقل فصحة المقارنة المطلقة
 متقدّمة على المقارنة في العقل فلا يتوقّف عليها
 ولا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة المعقول في الخارج
 للجبر والقائم بذاته إلا بان يحصل فيه حصول الحاصل
 في المحل وذلك لأنه لما كانت قائما بذاته امتنع أن يكون
 مقارنًا لحلوله فيه وأجولهما في ثالث والمقار
 المطلقة يختص بهذه الثلاثة وإذا امتنع ثلثان منها
 بعين الثالث بمقارنة المعقول في الخارج للجبر والقائم
 بذاته بحلولها فيه في العقل فثبت أن كل جبر قائم
 بذاته صحيح أن يكون علما بسائر المعقولات ومنها
 بحث ثانياً فلا بد أن تقدم المقارنة المطلقة على

المقدّم

المقارنة الخاصة أي ما يتم إذا كانت المقارنة المطلقة
 ذاتية لها وهو ممنوع ولما تأييد فلا بد أن لا يلزم من
 المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن
 الخاص فجاز أن يصح لذات الجبر والمقارنة في ضمن
 الخاص فقط لأن ذات الجبر بحيث لا يقبل إلا هذه
 المقارنة الخاصة أعني المقارنة العقلية فإذا وجد
 الجبر في الخارج امتنع المقارنة المطلقة لأنفسه
 شرطها الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه أن ما
 الجبر واثباته كانت مستجيبة في الذهن والخارج أو
 وجودها مستحقان فجاز أن يكون الوجود الذي
 شرط للمقارنة والوجود الخارج بما لها وعلى
 التقديرين لربح المقارنة بينهما إذا كان الجبر قائم
 في الخارج قائما بذاته ولما تأييد فلا بد أن ما ذكر في

امتناع توقع صحة المقارنة المطلقة على المقارنة
 العقلية بعينه بدل على امتناع تعيين صحة المقارنة
 المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيتم احدا لا يبرهن
 انفسا ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل
 ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده
 والا لكان له حاله منتزعا ههنا المناسبات يجعل
 كبريا القياس هذا كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون
 بالكلية تفريضا نتيجة للفتنة متين الى ما ذكره ههنا
 المقصود ويقال ههنا وكل ما يمكن للوجود بالامكان العام
 يجب وجوده له اذ هو في بالفتنة لكان خروجه الى الفعل
 موقوفا على استعداد مادته لقبول الفرض فيكون
 ماديا ههنا فان قيل لو كان الباري عالما بشئ وتسلم
 فيه صورته لكان فاعلا لذلك الصورة لانها ممكنة

لافتقارها

لا فتقارها الى ما يقوم به فيتمتع الى مؤثر هو ان
 اذ لو كان غيره لزم افتقار الوجود الى صفته العالما
 الغير وقابلها لا يتسامها فيه وهو لا ان القابل
 الذي يستعد للشئ والقابل هو الذي يفعل الشئ
 والا لول غير الشئ لا يمكن تعقل كل منهما مع الذي هو
 عن الآخر فيلزم الترتيب لكان قابلا و فاعلا فلا
 لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ الصور
 اي الصورة ومثله وهذا لان معنى كونه مستعدا
 للشئ انه لا يمنع لذاته ان يتصور ومع كونه فاعلا
 انه مستعد بالعبادة على ذلك التصور فلم قلتم انهما
 متناهيان اقول السؤال والجواب لا يطابقان الاقلام
 لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان القابل
 قابلا و فاعلا لزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال

انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جريئاً له
وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان له بالقياس
الصورة نعم لو كان السؤالان القبولان في الفعل
كان الواجب قابلاً وقابلين اجتماع المتناهيين فيه
فيكون لهذا الجواب وجه والعلم بالاشياء
قسمان احدهما يسمى حصولاً وهو يحصل لاشياء
في المذكر والاخر يسمى حصولاً وهو يحصل لاشياء
انفسها عند العلم بذا وانا والاهو القائمة
بها اذ ليس فيها رقسام وانطباع بل هذا الحصول
بحقيقة اجتماعه عند العلم وهو اقوى من العلم
الحصول ضرورة ان اكتشاف الشيء على الاخر لا يحصل حصولاً
بنفسه اقوى من اكتشافه عليه لا يحصل حصولاً
عنده والظاهر من كلامه انه اذا كان علمه تعالى

بذلك

بالا رقسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه حصولاً وهذا
يشكل في العلم بالمعدومات ولعلها حصولاً للمتناهي
اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور حصوله وقد يقال
مثل المعدومات مشتملة في العقول الخاصة عند الباري
فذلك المثل ايضا حادثة عنده ومن اعتقد ان علمه
تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد في العلم بالحقيقة اذ
علم الا بالارقسام وفيه نظراً الى حصوله **فصل**
في ان الواجب لقلبه على الجزئيات المتغيرة على وجه
و بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئيات لا يعلم
اسبابها علماً تاماً اي من جميع الوجوه فوجبان بكون
علماً بها لان من يعلم العلة علماً تاماً وجبان يعلم
يلزم عن الذاتها ولا لما كان عالماً بها علماً تاماً
لكن لا يدركها الى الجزئيات مع تغيرها ولا لكان يدرك

منها نارة انها موجودة غير معدومة وناقة يد
 انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد
 اى الوجود والعدم صورة عقلية على حدة واحدة
 من الصور لا يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود
 بالذات عن صورة الى صورة هف لما من انه ليس له
 حالة منتظرة بل يدركا بحزبات المتغيرة على وجه
 هما محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام يحصل
 العلة يستلزم العلم التام بخصوصيات معلولاتها
 الصادرة عنها بواسطة او غير بواسطة وادعوا
 ايضا انتفاء علمه تعالى بحزبات المتغيرة من حيث
 جزئيات لا استلزامه المتغير وهل هذا الاشارة
 الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من
 قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا وقد يحتجوا في

المتغير

الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب ما يقع هو المتغير
 كما هو ذابا بالعلوم الظنية فانهم يخصون
 قواعدهم بمواقع يمنع اليها ماورد للعلم لا يستقيم في
 العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف الجزمي بعينه بانك
 تقول فيه انك سوف يكون بعد حركته كذا من كذا انما
 بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض ككيفية كذا ما
 علمت بحزبات لانك ما علمت لا يجمع الحركات كثيرين و
 العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف ^{للمتغير} ^{المتغير}
 هذا الوقت ما لم يضم اليه الشاهدة والتحصيل ^{هذه} ^{هذه}
 والتحصيل هو العلم بذلك ولما لم يكن الحاصل في حق
 الله تعالى سوى ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه
 قال صاحب الحكايات المراد بقوله انه تعالى بالجزئيات
 على وجه كل انه لا يعلمها من حيث ان بعضها يقع

الآن وبعضها في الماضي بعضها في المستقبل بل بعضها
 علميا متعاليا عن الدخول تحت الزمنية ثابتا ابديا
 الدهر وهذا كما انه يعلم ان يكون مكانيا كان نسبته الي
 جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها
 قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما يكون
 زمانيا كان نسبته للجميع الارزاق على السواء فليس
 بقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها
 مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات
 من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس
 علمه كان وكان وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده
 اوقاتها بلا تغير اصل وليس مرادهم ما قولهم البعض مرآت
 علمه تعالى محيط بطباع الخلق والحقاها دون خصوصياتها
 واحوالها **فصل** في ان الواجب مراد الاشياء وحسن

الواجب

اما ارادته فلا نكل ما هو معلوم عند المبدأ وهو
 غير متناهي لما هيته فانفس من ذات المبدأ وكاله للخص
 لخصاته فذلك الشيء مرضي له وهذا هو الاقادة ولما
 جوده قالوا هو اقادة ما ينبغي لا يفرض اصل او غير **اقادة**
 ان كل من الدول للصحة والبر للمرض مفيد لما ينبغي لا يفرض
 مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق في شرح الاشياء
 بان الجود هو اقادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والذات
 لا يفيد بالذات لا كيفية في البرز ولا في غيره او في
 المرض ثم انها بوجوب الصحة والزالة للمرض فهو لا يفيد بالذات
 الصحة والزالة للمرض وفيه نظر لان اقادة الذوات بما
 يقاس الى الصحة والزالة للمرض وان لم يكن اقادة او
 لكنه يفيد بالذات تلكا الكيفية الملائمة للطبيعة او
 المضادة للامور وهي امر متوزع مرغوب فيه فوجب ان يكون

[illegible]

على النفوس المتكلمة وعبرها وتسمى على أربعة أصول
الفصل الأول اثبات العقل وبرهانه انما الله
 عن المبدأ الأول انما هو الأول لا له بسيط لا مركب
 بوجوده من الوجوه والبسيط لا يصدق عندنا الى الله جل
 كما مر وذلك الواضح ان يكون بسيطاً وصوراً وعبارة
 او نفساً وعقلاً او تصرفاً للجسم من اقسام الجوهر كمن
 من الجواهر الصورية واجاز ان يكون هيولى انما لا يقع
 بالفعل بدون الصورة فلا يكون على الشيء والصادق
 الاول يجب ان يكون عليه جميع ما عداه اما بواسطة او
 بغيرها وباجاز ان يكون صوراً انما لا يستقر
 بالعلية على الجواهر المتواجزة ان يكون عرضاً انما لا
 وجوده قبل وجود الجوهر الذي قام به ذلك العرض
 ذلك الجوهر شرط وجوده وبمعنى ان يكون ذلك العرض

صفة قائمة بذات الوجود لا من صفاته عين ذاته ولا
جائز ان يكون نفسا ولا لا كان فاعلا قبل وجود الجسم
وهو محاذ النفس التي تفعل بواسطة الاجسام
ان يكون عقلا وهو المطلوب في نظر من وجوه متعددة
يظهر عليك بعد تلك التواقي وايضا لا يتم ان يكون
من جميع الوجوه بل بالمجرات اعتبارا كالسلب ويجوز
ان يكون تلك المجرات شرط للتاثير فيتعذر انوارها
بحر وان تعدد انوار العلول والى حجة الاعتبارية
وايه لا يتم ان النفس لا تؤثر في الجسمانية بل قد يؤثر
بدونها وبعض خواص العادات كالجزء والكلامه
من هذا القبيل على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنى
عن المادة والذات والفعل ولا معنى للعقل الا هذا قلنا
العقل هو المستغنى عن المادة في ذاته وفي جميع احواله

والنفس

والحجاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل
نفسا فلم لا يجوز ان يكون العباد لا هو النفس
يكون ايجادها في اول المرتبة بدون الالة **فصل**
في اثبات كثرة العقول وبرهانها ان المؤثر بلا واسطه
في الافلاك المتكثرة للعلومية وجودها بمشاهدتها
سواء كانت الكواكب بالمرصاد اما ان يكون عقلا واحدا او
فلما واحدا او فلما مستكثرة بان يكون بعضها مؤثرا
البعض والعقول مستكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا
لاستحالة صدور جميع الاطراف عن عقل واحد بل
الوجود لا يصد عنه الا الواحد لا سبيل الى الثاني و
الثالث لان العقل لو كان عدة لفلاز اخر فاما ان يكون
عدة لوجب للكل وعلى العكس لا سبيل الى الثاني لان
اي المحوي لخير لكونه اقرب خيرا من الحار الى العنا

القابلة للكون والفساد وهي احسن من الافلاقي
 القابلة لهما ولا ترتب الا احسن من الابد
 واصغر فيه بحث اذ ربما كان الحق اكثر شأنا من بحيث
 يزيد على الحاوي بحسب المساحة فتكونا عظيم جدا ان
 كان الحاوي اطول منه قطرا واخصر اصغر استحال ان يكون
 سبب اللانهاية لا عظم لا ينحصر عليك ان هذا خطأ في العبرة
 في المقامات البرهانية ولا جاز ان يكون الحاوي علة لوجود
 الحق كما كان كذلك لكان وجود الحق متأخر عن
 وجود وجود الحق ولا وجود المعلول متأخر
 وجود وجود العلة واذا كان كذلك فعدم الحق مع
 وجود الحاوي في مرتبة وجوده لا يكون ممنعا للذات
 بل يكون ممكنا ولا يمكن وجوده اي الحق معه اي مع
 وجود الحاوي لا يكون متأخر عنه في المرتبة وقد فرضنا

منه

متأخر اهف واذا كان عدم الحق مع وجود الحاوي اي
 في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاه ممكنا لذاته
 في تلك المرتبة لان وجود الخلاه في داخل الحاوي علم
 الحق في داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك
 احدهما عن الاخر في نفس الامر في التصورات فاذ كان
 احدهما ممكنا غير واجب في وجود الخلاه يكون ممكنا
 في مرتبة وجود الحاوي وجوبه كان عدم الحق
 هف ضرورة ان وجود الخلاه ممنوع لذاته فلا يكون
 ممكنا في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يتخلف ولا
 يتخلف وقد يقال لا يتم التلازم بين عدم الحق وجود
 الخلاه لانه اذا فرضنا عدم الحاوي والحق معا فاحد
 التلازم بين عدم الحق يتحقق بدون الآخر
 وجود الخلاه اقول فيه بحث لان عدم الحق وجود

لتخلد فيما نحن فيه متلذذين كما ينبغي ولا حاجة
 لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة
 بان الحوادث ليس على الإطلاق المحيية للمحيين ووجود
 الخلاء وان استلزم عدم الحوادث المعين لكن عدم الحوادث
 المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا يلزم بينهما ما ورد ^{في}
 يجوز ان يكون احدهما لازما لغيره واجبا بالذات و
 الاخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوم الاول فلا يلزم
 من امكان احدهما في مرتبة امكان الاخر فيها فان
 كيف جاز ان يتخالف المتلازمان الوجوب مع ان الواجب
 بالغير يجوز ارتفاعه دون الوجوب بالذات فيدرك
 الا فتكناك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى
 ذاته لا يقتضي جواز ان فتكناك عن الاخر وانما يقتضي
 امكان ارتفاعه نظرا الى الاخر فظهر ان الموت في

لا فتكناك

الا فتكناك عقول متكثرة قيل لا يجوز ان يكون الموت
 في الا فتكناك نفسا او عرضا وليجيب عن الاول بان الموت
 لو كان نفسا لكان تأثيره فيه بوساطة الجسم الذي هو
 له لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تعدد
 ذلك بالطبع على الفلك فهو له ان يكون حاديا بالنسبة
 اليه او محويا او قديتين بطلانهما بما ذكره عن الثاني بان
 العرض اضعف من الجوهر والا ضعف يتنع ان يكون
 للافتقار وبانه لو كان مؤثرا في الفلك لاحتاج ذلك العرض
 في تأثيره الى محل فكلما ان كان فلكا ونفسا لزم منه
 لزم من كون الموت فلكا ونفسا وان كان عقلا لزم منه
 المطلوب لا فتكناك كل واحد من الا فتكناك الى عرض قائم
 على حدة لا امتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة
 بالعقل الواحد لا استلزامه ترك العقل في تعدد العقل

بتجديد دلائلها وهو المطلوب تأمل هذا لما كان
 ان يعارض الدليل القائم على ان الحوادث لا يكون علّة
 للحوى بان يقال الحوادث مثلها في الفلك لا على في
 الحوى والعقل الثاني معا لكونهما معلولاً لعلّة واحدة
 هي العقل الاول كما سبق والعقل الثاني متقدم بآلة
 على الحوى فيقدم الحوادث على الحوى بالعلية لا بالمتبع
 المتقدم متقدم اجاب بان الحوادث وسبب الحوى وهو
 العقل الثاني مع ان السبب متقدم على الحوى والحوادث
 ليس متقدم على الحوى لان السبب متقدم بالعلية وما
 مع التقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدماً بالعلية بل
 يجب ان لا يكون متقدماً بالعلية ولا لازم اجتماع علتين
 مستقلتين على معلول واحد شخصي فكان محتاجاً الى كل
 للعلية وستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الاخرى

هداية لما سبق الى بعض الاهدام ان الخلافة ممكنة لان
 كلام الحوادث والحوى ممكن بالنسبة لغيره وهو متقدم
 لا يمكن الخلافة اجاب بان الحوادث والحوى كل منهما ممكن
 لذاته ولكن ذلك لا يقتضي الخلافة لان الخلافة لا يلزم في
 اذا جزم في جوفهما يكون هو الحادثة للحوى على تقدير
 انتفاءهما محال ما وراه ذلك الجزم على تقدير انتفاءهما
 محال ما وراه محذوراً لجهتها وان ما وراه المحذور ليس بخلافة
 ولا ملادة لا يمكن هناك فكذا حال ما وراه الجزم الذي
 على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفاءهما الخلافة وانما يلزم
 الخلافة من اجتماع وجود الحوادث وعدم الحوى في ذلك غير
 ممكن لان الحوادث وسبب الحوى متلازمان **فصل**
 في ازالة العقول وايديها الاول ما وجد الاول هو
 الزمان الذي لا يمتد من الجانب الماضي ولا يردى لوجوده

الابد وهو الزمان الغير المنتهي من اجنب المستقبل اما
 كونها الزلية فلوجودها وهو المذكور هنا ان في
 الوجود مستحيل ما لا بد منه في تاتير في معلولة
 الا لكان له حالة منتظرة فيه ايها التكرار في علة العقل
 الاول والمناسك يقال الوجوب بافتراده علة نامة
 لمعلولة الاول اذ لو انتفى الى غير فان كان مقارنا له
 كان له صفة ثابتة على ذاته وهو على خلاف ما
 وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا
 على ما فرضناه معلولا ولا هف والعقول لا يستلزم
 بطلان ما لا بد منه في تاتير بعضها في بعض لان كل ما
 يمكن لها فهو حاصل لها بالفضل والا لكان شئ منها
 حاد تاوكل حادث مسبق بمادة كما مرفكون هي اي
 العقول بقاوتها الحادث للمادي مادية هي غير

من هذا الدليل ان ليس لها لان للمعلول يجب وجوده
 عند وجود علته التامة ويمكن ان يستدل بان
 العقل لو كان حاد تاوكل ما لكان مادي لان كل شئ
 زياتي مسبق بمادة هف واما كونها ابدية فله
 لو انعدم شئ منها لا تقدم امر من الامور المعترية في
 وجودها فيكون الباطن عا سمة او شئ من العقول
 للتغير والتحول لان الامور المعترية في وجود كل منها
 المغارة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنة
 لها هف **فصل** في كيفية توسط العقول بين الابد
 تعالى وبرز العالم الجسم قد مر ان واجبا وجودا
 ومعلولا الا وهو العقل المحض والافلاك معلولا
 للعقول لكن الافلاك فيها كثر فيكون في سادها
 كثر طابعا من ان الواحد لا يصدر عنه الا الوا

والعقل الذي يصد عنه الفلك الأعظم فيه كثرة
 لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود فلو كان
 الكثرة فيه من حيث أنه صادر عن واجب الوجود
 ان يصد الكثرة عن الواجب بل باعتبار أنه ما
 ممكنة الوجود لذاتها واجبا الوجود لاعتبارها
 فيجب الوجود بالغير وإمكان الوجود لذاته فيكون
 باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبما
 لا اعتبار الثاني في مبدأ للفلك الأعظم والمعلوم لاشر
 بجانه يكون مانعا للجهة التي هاتفت في العقل فيكون
 بما هو واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما
 موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الأعظم
 الامام المفضل منهم صنفوا آثارا اعتبروا في العقل
 الاول والحقين بصدوره وجعلوه على للعقل وإمكان

وجوب

وجعلوا على الفلك وإمام من اعتبر بهما تعقله
 لوجوده وإمكانه على العقل وفلك تارة اعتبروا
 كثرة من ثلثة أوجه وجوده في نفسه وجوبه
 بالغير وإمكانه لذاته والواحد يصد عنه بكل اعتبار
 امر في اعتبار وجوده يصد العقل الثاني وباعتبار
 وجوبه بالغير يصد نفس وباعتبار إمكانه يصد
 وتارة اعتبروا فيه كثرة من أربعة أوجه فزادوا علمهم
 بذلك الغير وجعلوا المكانة عليه هي الفلك وعلمهم
 على لصورة واعتبروا بها بما سبقت الإشارة إليه
 من ان مثل هذا الكثرة لو كلف في ان يكون الواحد
 للمعلوم الكثرة فذات الواجب تعاضل ان يجعل
 مبدأ المكنات باعتبار ما له من كثرة السلوك لافاض
 من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك في

بان الصادق لا يبعده الا واجبا واجيديا ان الظل
 والاضافات لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها
 دخل في ثبوت الغير لزم الدور في بان السلوك
 يتوقف على ثبوت الغير بل تعالها يتوقف على تعقل
 الغير فلا دور والظاهر ان سلب شي عن شي لا يتوقف
 على تحققي بين الطرفين واما الاضافة فيبين
 فلا يتصور تحققها الا بعد تحققها ويمكن ان يبين
 كيفية تكثر الجهات المتضمنة لامكان صدور الكثرة
 عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضا
 مبداء اول وليكن اوصد عنه شي واحد وليكن ب
 فهو في اول مراتب معلومة ثم من الجائز ان يصد
 عن ابوسطى شي وليكن ج وعن ب وحدة شي
 وليكن د فيكون في ثانيا المراتب شيان لا تقدم لا

على الامر

على الامر وان يجوز ان يصد عن ب بالنظر الى شي
 اخر صان ثالثة المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان
 يصد عن ابوسطى وحدة شي وتوسطه وحدة
 ثان وتوسطه د معا ثالث وتوسطه ج به رابع وتوسطه
 ب خامس وتوسطه ج د سادس وعن ب وتوسطه
 ج سابع وتوسطه ثامن وتوسطه د معا سابع وعن
 ج وحدة عاشرو عن د وحدة حادي عشر وعروج د معا
 ثاني عشر فيكون هذا كلها في ثالثة المراتب ولو جونا
 ان يصد عن السافا بالنظر الى ما فوقه شي ولغيرنا
 الترتيب في التوسطات التي يكون فوق الوحدة صارت
 هذه المراتب اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوز هذه المراتب
 جاوز وجود كثره لا يحصى عددها في مرتبة واحدة
 هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا لما

السبلجات وهذا التقدير يصدر عن العقل
 وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه
 فلك اخر وعقل عشر وهو المبدأ الثاني والمدبر لما
 فلك القمر وهو العقل الفعالي لكثرة فعله وتأثيره في
 العناصر وليس ان الشرع جبريل فيصدر عنه فهو
 العناصر والصورة الجسمية والصورة النوعية المختلفة
 بشرط استعدادها للحركة وليس استعدادها لقبول الصور
 من جهة العقل المقارن والامانة لا استعدادا اذا
 ثابت لا يتغير بلا استعدادها سبلجات السماوات
 فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة متتالية
 بها استعدادات هي العناصر فمما سلكه حادثه
 يستلزم اوضاعا تافهة حتى لا استعدادا في المتيقن
 موجب لبيان صورته من العقل الفعالي على النحو

دكره

وكل حادث مشروط بشرط سبق حادث المناسبات
 يقال مسبوق بحادث لان الحركات المحيطة بل سائر
 الحوادث اما ان يوجد دائما او يوجد في حادث
 لا سبل الى الاول والاخر واما الحادثان فيقعن
 الثاني وهذه الحوادث اما ان يوجد على اجتماع او
 على انعقاد لا سبل الى الاول والاخر اجتماع امور
 ترتبها الوجود بلا نهاية وهو مخفيل كل حركة
 حادثه هذا غير ما ذكره وقبل كل حادث حادث
 لا الى اوله من حيث اذا لم يكن له انما يتم اذا اقيم
 الدليل على ان في حادث هو اول الحوادث اذا بين ذلك
 فكل ما ذكره مستند له والدليل على ذلك ان العلة
 التامة للحادث لا يجوز ان يكون قديمه بجميع اجزا
 ولا لزم قديم الحوادث فالعلة التامة للحادث

قد
 تم
 ان يوجد على اجتماع

لا محالة على جز حادث وهذا الجز الحادث من العلة
 التامة لها ايضا علة تامة مشتملة على جز حادث
 وهكذا الى غير النهاية قالوا العلة الفلكية حال كونه
 ذاتها مستلزمية لغيره ذات افعلالية وضعية بلا
 وهي الواسطة بين عالم القدم والحديث ولولاها
 لم يتصور لم يتطابق جميعها بالآخر لان الحادث لا يكون
 علة التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة
 تامة لشيء لا يتخلل عنده معلوله فلا يبر في حادث في
 سلسلة علته الى قديم ولا يبر قديم في سلسلة
 الحادث بل لا بد هناك من امر ذي حتمية استمراره
 وعدم استقراره فمن حيث استمراره يستند الى قديم
 ومن حيث عدم استقراره يستند الى المتعاقب الى او
 يصير سببا لفيضات الحوادث من القديم فان قيل ^{فان}

فان

انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية مجتمعة في الو
 قلنا لا نأخذ السخرناها جملتين احدهما من مبدأ
 معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله برتبة واحد
 واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة بان
 يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من
 الاولى والثاني بالتالي وهلم جرا فاما ان يتطابقا
 غير النهاية بان يكون بازا لكل واحد من الجملة الاولى
 واحد من الجملة الثانية وينقطع الثانية لا يسيل الى الاخر
 ولا لكان ان اريد مثل الناقصة في عدد الاحاد ^{هفت}
 فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية و
 الاولى غير متناهية عليها بقدر متناه والرائد على المتناهي
 بعدد متناهي يجب ان يكون متناهي فيلزم متناهي ^{الجزئين}
 في الجملة التي فرضناها غير متناهيين فيها وانما

اعتبروا فيدي الاجتماع في الوجود والترتيب كان الاحاد
 اذا لم يكن موجودة معا في الخارج كما كانت الفلكية
 يتم التطبيق لان وقوع احاد احدهما بازاله احاد الاخر
 ليس الوجود الخارجي اذ ليست محققة بتحتاج في
 زمان اصلا وليس الوجود الذي لا يتناهى في
 مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يصور
 احاد احدي الجملتين بازاله احاد الاخرى الا اذا كانت
 الاحاد موجودة معا في الخارج وفي الذهن وكذا اذا
 كان الاحاد موجودة معا وليكن بينهما ترتيب بوجه
 كالفوس الناطقة لا يتم التطبيق الا بالزم من كون
 بازاله الاول كون الثاني بازاله الثاني والثالث بازاله
 الجوان تقع احاد كثيرة من احاديهما بازاله واحده من
 الهم الا اذا استلزم العقل كل واحد من الامور واعتبر

بازاله واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحصا
 ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان واحد
 يتصور هذا التطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق
 الوهم والعقل واستوضح ما صورناه لك يتم التطبيق
 بين الجملتين متدين على الاستواء وبين اعدادها
 في الاول اذا طبقت طرف واحد الجملتين على طرف الاخر كان
 ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احادها بازاله جزء من الثاني
 وليس الحال في اعدادها كذا بل لا يتم التطبيق
 من اعتبارها قفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من احاد
 الجملة الثانية قصة بازاله واحد من احاد الجملة السابعة اذا
 كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان
 يكن بين احادها ترتيب والعقل يفرض ذلك الممكن بل قفا
 حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة

احدهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن
 ملاحظة ما لا يفرهان التطبيق يدل على ان الامور
 الغير المتناهية الموجودة معاً مطلقاً سوله كان بينهما
 ترتيب او **لاخاتمة** في الحوال الشافاه لآخره للتفصيل
 وفيها ستة هدايات لالذات او هاهم المتكبرين لما بين
هذه النفس بعد جواز البدين امان فيفسد ويتعلق
 اخرى على سبيل التنازع او تبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل
 الى الاول والثاني فيقبل الفساد ولا كان فيها اثني
 بمنزلة للمادة يقبل الفساد وثنى بمنزلة الصورة يفسد
 بالفعل لان الفاسد بالفعل غير قابل للفساد فان الفاسد
 لا يبقى مع الفساد والبقاء للفساد يجب ان يكون باقياً
 لوجوب بقاء القابل مع المتبول وفيه يحسن ان ليس
 قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يتحقق

بطلان

ويحل فيه الفساد قياً ساعلى قبول الجسم لا على الحيلة
 فيه بل معناه ان ذلك الشيء يتقدم في الخارج **فلا**
 ذلك الشيء العقل وقصور العقل معه العدم الخارج
 العدم الخارج قائماً به في العقل على معنى ان متصف به في
 حده نفسه في العقل لا في الخارج اذ ليس الخارج شيئاً
 وقبول عدم قائم بذلك الشيء فيكون مركبة هو قولنا
 يلزم تركبها وكان محل إمكان الفساد ودخلها فيها
 لجواز ان يكون امراً خارجاً عنها مائناً وهو البدن فان
 البدن كما جاز ان يكون محلاً لا مكان وجودها وحده
 كما مر جاز ان يكون محلاً لا مكانه عندها وفسادها
 وقد يجب ان النفس الناطقة والذات مجردة في
 ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبره فله مصروفه فيه
 ليس لها في تحصيلها لانه الذاتية فهذا لا يتأط

الذي بينهما هي جهة مقابلة لنفس البدن فمن هذا
 الجهة جازان يكون البدن محلاً لا مكان وجود النفس
 حد وفيها على معنى ان يكون مستعداً لوجودها متعلقة
 به فيكون البدن محلاً لا استعداداً ووجودها من حيث
 مقارنتها من حيث انها مباينة آيا بل هو محل الاستعداد
 تعلقيها به وتصرفها فيه ولما توقفت تعلقيها به على
 وجودها في نفسها كان هذا الاستعداد منسوباً
 وبالذات الى تعلقيها بالوجود من حيث انها متعلقة
 به وثانياً والعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد
 كان لفيض الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك
 الى استعداد منسوبة او لا وبالذات الى وجودها في
 نفسها ليستقيم قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها
 في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعداً لما هو

مباين له بالبدنية ومن هذه الجهة جازان يكون البدن
 محلاً لا مكان فساد النفس على معنى ان يكون مستعداً
 لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلاً
 لا استعداداً وعدمها من حيث انها مقارنتها لغير
 حيث انها مباينة آيا بل هو محل استعداد انقطاع
 تدبيرها عنه لكن لما لا يتوقف انقطاع تدبيرها على
 عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوباً اليها
 في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد
 لعدمها في نفسها اصلاً بل لا بد له من استعداد آخر
 وقد بينا امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا
 يجوز ان يكون محلاً لا مكان فساد النفس انما هو
 لا مكان وجودها ولا سبيل الى الشيء لان النفس حادثة
 مع حدث الابدان على ما من فيكون التنازع محالاً

لأن البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن
 مبداهما فكل بدن يصلح أن يتعلق به نفس فلا يتعلق
 به نفس أخرى على سبيل التناسخ يتعلق بالبدن الواحد
 نفسان مدبران له قيل عليه انحصار تنوع فيضان
 من مبداهما في حد وث استعداد البدن ثم لم يجز أن يكون
 مشروطا بغيره بأن لا تصادف استعداد البدن لتعلق النفس
 نفسا موجودة وقد بطل فيهما في حالة كمال ذلك
 الاستعداد فلا يفتضح نفسا لا تخرج عن البدن لا
 شرط الفيضان وهو محال بالبدن بهمة إذ لا يشترط كل واحد
 من ذاته إلا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد
 الموت بلا تعلق وهم من الجحيم لأن ما ذكره بطلان
 التناسخ موقوف على جحد النفس بانه على ما ذكره
 فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما أشير إليه في أول

الدور

الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بغيرين
 آخرين لا يتوقفان على جحد النفس أحدهما أن النفس
 المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن
 آخر لزم أن يذكر شيئا من أحوال ذلك البدن لأن محل
 العلم والتذكر هو وجود النفس في أي مكان واللازم
 قطعاً عن غير بيان التذكر إنما يلزم لو لم يكن يتعلق بالبدن
 البدن شرطاً ولا يستغنى فيه تدبير البدن الآخر
 وطول العهد منسياً وأما أنها لو تعلقت بعد مفارقة
 هذا البدن ببدن لزم أن لا يزيد عدد الأبدان لكن
 على عدد الأبدان الحاضرة قطعاً وإن لم يطالب لها هذه
 فأنه في غير ذلك يكافى عام فلهذا البدن كثر لا يحد شئها
 إلا في أعصا وطويلة بيان الملازمة أنه لو هلك بدن أن
 حدث بدن واحد فلا مانع أن يتعلق بالبدن الحادث

الملائكة الجسمانية بل متى فيها الحيات الروحية ولها
 الاثني عشر قسما بسبب تلك الحيات الملائكية
 عن الاصل السعادات ويقيم مشقة الاشياء بها
 التي لغت بها استنبا والعاشر المجهول الذي لم يسم
 الوصول فينا ذوقها اذ عظم الكفر ليس هذا الا
 بل لا مرار غير لازم فيزول الا لا يكون لا
 قال صاحب التلويح الجمل المركب هو الذي لا يرجع
 النجاة بل يتأبد هو كان بسبب غير فيزول ولا يدور
 واعترض عليه بان النفوس ذوات العقائد الباطلة
 المجازية بانها حقها اذ فارقت الايمان فان جازان
 عنها اذ لا يخرج فلينزل والعتائد الباطلة يعجزها
 فتح يصير أهل السعادة وان لم يخرج فلا يكون لها شعور
 بنقصانها كما لا يمكن قبل الموت فلا يكون مشقة

منه

معتدلة واجبيات النفوس الكاملة مشقة المعقولة
 فيها على ما هي عليه وانما يلتزم مشقة ما اكتسبت
 وجدان ما اكتسبه على الوجه الذي ذكرته مكانها
 كانت ذواتها لا فقط فصاع ذلك ذوات نيل
 وتم بدلك التنازها ولها التي تمثلت اضداد الكمال
 واعتقدت انها كمال ورجبت الوصول الى ما اكتسبه
 فانها لا محالة تفقد بعد الموت ما رجته فيحير بقصر
 معتدلة بفقدان ما رجت من الوصول اليه لانها
 المحرر عنها النفوس ان طرفة
 الساخنة اذ اظهر لها ان من مقاديرها
 ادراك الحقائق بكسب الجحول متعلق
 بقول له ظهر منه المعلوم لزم انها من
 الكسب متوق الى الكمال لكن هو ذلك الشوق
 كاي فيها لا يظهر ظهور معتدلة ايها
 دامت متعلقة بالبدن لان الصلة في البدن

فليهما عن ذلك الشوق فاذا فارقت ظهر شوقها
 ظهورا تاما وليس بها سبيل الكمال والدة وقوا يعرف
 لها الاله العظيم بملاحظة تكاملها عن اكتمالها
 تعلتها بالبدن لتشتغلها بتحصينها كانت صارفة عن
 الاكتمال من اللذات الحسية والهجية وهو الانوار
 الروحانية الموقدة التي تطلع على الاوتار في
 اوساط القلوب **هذه النفوس الناطقة التي اكتسبت**
 العلم والافق ولا يستأق اليه ايضا فاذا فارقت البدن
 وكانت خالية عن الهيئات البدنية
 الوردية حصل لها النجات من العذاب
 والخلود من الالام لسلاستها عن الحي
 الشوق والهيمنة المتضادة فكانت الهة
 ادي في اي **هذه** افرج الى الخلاص من وطأة
 تيرة اي ناقصة فوجب مجرّد الشوق قال
 النبي صلعم اكثر اهل المحبة بلة

ولما اذ لم يكن خالية عن الهيئات البدنية فاشتت
 الى مقتضاها تلك الهيئة فبما لم يفقدان البدن لكن
 كانت به متمكنة من تحصيل تلك المقتضا ويبقى
 كذا الجيوس مقيدة بسلاسل العلائق فكلون غصنة
 عذاب البر كنند غزرا ثم هذا هو المشهور بين الجمهور
 وقال اهل التناسخ انما سبق مجرّد عن الابدان النفوس
 الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق من الكمال
 الملكية لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلا
 المجسماوية وتخلصت الى عالم القدس
 اما النفوس الناطقة التي بقيت شتى من
 كمالها بها بالقوة فانها تتردى في الابدان
 الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن
 اخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من
 علومها فيبقى مجرّد مطهرة من
 التعلق بالابدان

وَيَسْمِي هَذَا الْمَنْقَالَ نَسْخًا وَقِيلَ رَجُمَا نَزَلَتْ مِنَ الْبَدَنِ

الانسان الى البدن الحيواني يناسبه في الاوصاف

كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمي مسخاو

وبما نزلت الى الاجسام النباتية ويسمى سخاوقيل

لجناد كالمعادن والبساط ويسمى شحاً ومديقاته

سماوي و الأرضي

الاستقصاء في حكمه والوقوف على مداهب ما قيل في
الاعتناء به

المحقق مطالعة كتب الشيخين الى

علي وشهاب الدين المقتول

قدس سرهما و فوق طور برهما

عن ولاة سره كالتبريت اه جهر و
المصنوعان من الصخر

من تاليه في الدنوال والسنة ثمانين وثمانمائة

مفت امام شمس السرخس مدبره القلم
يعون الله العلي

18

